



التقايبة العمالية، بين الملكية واليسار

المناضل-ة





العاضل-ه

للتواصل معنا

mounadila2004@yahoo.fr

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.almounadila.info

عمالية • نسوية • شيبيية • أممية

● جريدة شهرية / مدير النشر: إسماعيل المنوزي / العدد 59 / مارس - أبريل 2015 / الثمن: 5 دراهم | تحرير الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

محتويات:

على هامش وفاة أمين عام الاتحاد المغربي للشغل: النقابة العمالية، بين الملكية واليسار	4
تفاعلا مع الرفيق أمين عبد الحميد: من أجل يسار نقابي ديمقراطي كفاحي	5
هل يدخل الاتحاد المغربي للشغل مرحلة نوعية جديدة؟	9
أي حصيلة لمؤتمر الاتحاد المغربي للشغل العاشر؟	16
طرد اليسار الجذري من الاتحاد المغربي للشغل: إلى أين؟	21
أي مستقبل للحالة النقابية الناتجة عن الطرد من الاتحاد المغربي للشغل؟	26
رسالة مفتوحة إلى مناضلات ومناضلي مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل	34
ملاحظات حول رسالة مفتوحة أو حين تحجب الرغبة الحقيقية	39
ملاحظات على رد الرفيق سعيد الشاوي	42
رسالة ثالثة إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل	45
رسالة رابعة إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل	50
المؤتمر الوطني السابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي: تكريس التوافق مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل وغياب الاستراتيجية النضالية	56

على هامش وفاة أمين عام الاتحاد المغربي للشغل: النقابة العمالية، بين الملكية واليسار

اللائنين 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2010

قبيل الاستقلال الشكلي بمدة وجيزة تأسس الاتحاد المغربي للشغل، في أوار النضال الوطني. لم تكن الملكية ترى في الاستقلال سوى استعادة لمطلق سلطات المخزن، بعد أن قام الاستعمار لصالحها بتهدئة بلد ما كان يوما تحت التحكم الكامل لحاكميه. وفي خضم الصراع بين الملكية ويسار الحركة الوطنية، كان الاتحاد المغربي للشغل إحدى حيليات المواجهة.

أغدق الحكم الرعاية على جهاز النقابة لجره إلى جانبه. مال موظفو الجهاز جهة الامتيازات وإمكانات الاغتناء، فاصطدموا بكل من أراد جعل النقابة أداة نضال ضد الرأسمال والاستبداد. و نسفوا من النضالات الكثير وافرغوا النقابة حتى من مضمونها الأولي : الدفاع عن لقمة الخبز وحق التنظيم. أبعد هذا القاعدة العمالية عن عدوى الأقلية الثورية، وسارت هذه إلى حتفها في تجارب لا دور فيها للطليعة العمالية الواعية.

كان هذا أكبر نصر حققه النظام. وبعد أزيد من نصف قرن على ميلاد الاتحاد المغربي للشغل، فقد بفعل التبقرط و التعاون مع الحكم جوهره النضالي. واقتفت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عمليا أثره، لا سيما منذ أكذوبة "حكومة التناوب"، وبذلك أضحي العمل النقابي في حالة من الترددي غير مسبوق، إذ بات قناة تمرير لسياسة البرجوازية ودولتها أكثر مما هو أداة نضال ضدتهما.

يسعى المناضلون من أجل تحرير الطبقة العاملة الشامل إلى جعل النقابات أداة كفاح حقيقية لتحسين أوضاع الشغيلة ماديا وثقافيا لما في الأمر من رفع لقدراتهم الكفاحية، ولما تمثله معمعة النضال اليومي من مدرسة حرب تؤهلهم لإطاحة الاستبداد والرأسمالية. لهذا لا سبيل آخر أمامهم غير العمل أينما وجد عمال يناضلون، مهما تنوعت العقبات. والمركة حول دور النقابات دائمة، إذ يسعى النظام الى تكريس وتعميق احتواء القيادات النقابات لتكون هذه ملحقة لأجهزة الدولة في ضبط الساحة العمالية، وما مشاريع قوانين الإضراب والنقابات و المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوى لبنات إضافية في هذا الاتجاه.

يقتضي هدف تحقيق الوحدة العمالية النضال ضد دعاة التعاون مع البرجوازية، وهؤلاء لا يوجدون في أحزاب فقط بل أيضا في النقابات، مقنعين بشعار الاستقلال النقابي. وهذه الوحدة قوامها تجميع الطبقة العاملة على شعارات وأشكال نضال تفضي إلى التغيير الشامل والعميق. اما وضع هدف توحيد المنظمات النقابية شرطا مسبقا لأي معركة طبقية جديدة، فليس سوى ربط مستقبل التغيير الثوري بزمرة الإصلاحيين النقابيين الفاسدين. لذا لن تتطابق الوحدة العمالية بالضرورة مع وحدة الأجهزة النقابية، ما يفرض بإلحاح مهمة بناء يسار نقابي يخترق كل النقابات في اتجاه وحدة عمالية ميدانية حول برنامج إسقاط الرأسمالية.

المناضل-ة

تفاعلا مع الرفيق أمين عبد الحميد: من أجل يسار نقابي ديمقراطي كفاحي

الاثنين 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2010

المناضل-ة عدد: 30

علاء لمين

نشر الرفيق عبد الحميد أمين بعيد وفاة المحجوب بن الصديق نسا بعنوان «بعد وفاة المحجوب بن الصديق: أي آفاق للاتحاد المغربي للشغل وللحركة النقابية العمالية بالغرب؟». خصصه لتشخيص الأزمة التي تنخر الحركة النقابية عامة وضمنها الاتحاد المغربي للشغل، ومنظوره لتجاوز تلك الأزمة.

ان أزمة الحركة النقابية المستفحلة تلقي الكثير من المسؤولية على عاتق المناضلين النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين وكل أنصال النضال العمالي بالمغرب. ومن هذا المنطلق فان مساهمة الرفيق، وبغض النظر عن درجة الاتفاق أو الاختلاف معها، هي جهد محمود على طريق تعميق النقاش في صفوف اليسار النقابي.

يعدد الرفيق عبد الحميد مظاهر الأزمة النقابية في: تردي جماهيرية العمل النقابي، التقسيم النقابي، ضعف الديمقراطية الداخلية، تفشي قيم الانتهازية والانتفاعية والفساد في صفوف المسؤولين النقابيين، تبعية النقابات للأحزاب باستثناء امش، ضعف التضامن ما بين المركزيات وداخل المركزية نفسها، تقلص الطابع التقدمي للنقابات التي لم تعد تتخذ إلا نادرا مواقف سياسية تقدمية في القضايا المصيرية للبلد.

و أكد الرفيق أن استمرار هذه المظاهر قد «يؤدي إلى الاضمحلال التام للحركة النقابية العمالية المغربية». و«لهذا حان الوقت للعمل بحزم على تجاوز هذه الأزمة وهذه مهمة كافة المناضلات والمناضلين الغيورين على مصالح الطبقة العاملة أينما وجدوا، من داخل العمل النقابي - داخل هذه المركزية أو تلك - أو من خارجه». ليخلص في النهاية إلى أن تجاوز الأزمة يمر أساسا عبر العمل على تجاوز كل النقائص التي اعتبرها تظاهرات للأزمة ليخلص الى بعض التدابير العملية الضرورية لترسيخ الديمقراطية في امش.

إن كل مظاهر الأزمة التي عددها الرفيق هي نتاج انحطاط بيروقراطي ناجز لنقاباتنا اثر تحكم خط سياسي يقوم على العسف البيروقراطي والتعاون الطبقي بنقاباتنا. خط يرتكز إلى جهاز نقابي متعفن ذو نزعة محافظة فائقة هدفه الحفاظ على الجهاز بما هو ضامن مراكمة الامتيازات الشخصية على حساب التضحية بالمصالح الآنية والبعيدة للطبقة العاملة. وهو خط انتصر رسميا ونهائيا على الأقل، وللمصادفة، في المؤتمر الثالث لأمش سنة 1963 و وفي المؤتمر الثالث لكدش سنة 1997 اثر توقيع اتفاق غشت 96.

كما نرى أن الرفيق يسقط من حساباته كليا أن هذا الخط البيروقراطي المتعاون طبقيًا استطاع فرض هيمنته بسبب ضعف بل وغياب يسار نقابي تعددي ديمقراطي مكافح متبلور برنامجيا على صعيد التصورات وبرامج العمل والنضال. وهذا الضعف هو احد مظاهر وأسباب الأزمة النقابية الحالية. فنحن نعرف كيف تضافت الأخطاء السياسية الخطيرة للحزب الشيوعي والإقصاء الذي تعرض من قبل «الحركة الوطنية» لتجعله يفقد مواقع وسط الطبقة العاملة ومنظمتها امش. وذلك حتى قبل أن يعرف التطورات التي جعلت منه حزبا ملكيا على يمين حزب الاتحاد الاشتراكي ويختار سنة 1994 تأسيس نقابة خاصة. وكلنا يعرف كيف تضافت أيضا المواقف اليسراوية القصوية لليسار الماركسي اللينيني من العمل النقابي خلال السبعينات والقمع الدموي

الذي تعرض له لتجعله على هامش النضال النقابي سواء على مستوى الممارسة او البلورة البرنامجية. وإنه لعظيم الدلالة، في هذا المجال، أن أهم مهتم من موقع نضالي بقضايا النضال النقابي بالمغرب بعد ألبير عياش لم يكن لا شيوعيا و لا ماركسيا لينينيا بل زعيم المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي: عمر بن جلون. ان ضعف اليسار النقابي لازال مستمرا حتى اليوم بالرغم من بعض التقدم النسبي الذي حققه من خلال تواجده في بعض القطاعات والمناطق. بل إن الضعف أصبح بارزا بسبب هذا التقدم النسبي بالذات. ولعل انعدام النقاش وسط هذا اليسار حول قضايا النضال العمالي، وانزياح بعض المحسوبين عليه إلى مجرد رهائن لدى البيروقراطية بل وأحيانا إلى بيروقراطيين صغار في جلباب يساري بمبرر الحفاظ على المواقع التنظيمية، وتفشي ظاهرة الدفاع عن هذه البيروقراطية ضد تلك، لدليل على أن اليسار النقابي ليس أبدا حتى الآن في مستوى مجابهة الخط النقابي البيروقراطي المتعاون طبقيا مع البرجوازية. وقد أوضحت الدوخة التي صاحبت اضرابي 13 و 21 ماي 2008 عن مستوى التوحد الذي وصل إليه هذا اليسار النقابي حيث انخرطت أطراف منه للدفاع عن بيروقراطياتها الخاصة، وفوت عليه فرصة تجسيد الممكن مما يدعو إليه من ضرورة الوحدة النضالية. ونختلف مع الرفيق عبد الحميد أمين حين لا يقيم بالا في رصد مظاهر الأزمة لأهم هذه المظاهر ولأهم أسبابها وهي في نظرنا الاندماج المهول للأجهزة النقابية بأجهزة الدولة وتواطؤها المتواصل مع الدولة في كل الهجمات على الشغيلة. وهو تواطؤ مفصوح لا تغيير منه اللغة العنترية الصادرة عن هذا القيادي او في ذلك البيان. ولعل موقف امش من مدونة الشغل لذو دلالة واضحة في ذلك، حين ظل يرفض المدونة بل ويقاطع كل جلسات ما يسمى الحوار الاجتماعي إلى أن تلقى الأمر بضرورة التوقيع على المدونة، فأذعن وحضر ووقع سنة 2003. والرفيق أمين، لأنه يقلل من أهمية هذا الاندماج بأجهزة الدولة، يلح فقط على ضرورة القطيعة مع تبعية النقابات للأحزاب السياسية. جاء في المقال: «العمل على تعزيز استقلالية العمل النقابي، وهو ما يفترض القطيعة مع تبعية جل المركزيات النقابية للأحزاب السياسية». فاستقلالية العمل النقابي بالنسبة للرفيق تعني فقط الاستقلالية عن الأحزاب السياسية، وهي ميزة يؤكد الرفيق أنها توجد في امش دون غيره. إن هذه الاستقلالية المزعومة لم تمنع قيادة امش من دعم مرشحي الاتحاد الدستوري في الانتخابات مرارا ومرشحي التقدم والاشتراكية في البيضاء سنة 2007. ولا ننسين أبدا أن بن الصديق نفسه، ومعه عدد من قياديي امش، ظل عضوا بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ينتظر تعيين حكومة «تحظى بثقة الطبقة العاملة» قبل أن يتلاشى هذا الأمل ومعه الحزب نهائيا بموت عبد الله ابراهيم. والأهم أن هذه الاستقلالية التي يركز عليها الرفيق أمين ومعه عدد من مناصلي امش، لم تمنع قيادة امش من التواطؤ مع قوة سياسية أخطر من الأحزاب: انه التواطؤ المفصوح مع النظام ومنذ بداية الستينات، واندماجها السرطاني بأجهزة الدولة، والذي يشكل الأساس المادي لانفصال هذه الأجهزة عن هموم القاعدة العمالية. أو ليس النظام أهم قوة سياسية في البلد وأكثرها عداء للطبقة العاملة ولعموم الكادحين؟ ان الاستقلالية الحقيقية للنضال النقابي تمر عبر النضال الحازم ضد أعداء الطبقة العاملة: الباطرونا وجهاز دولتها، وتعزيز الاستقلالية التنظيمية للنقابات إزاء الأحزاب السياسية.

ولذلك نختلف جزئيا أيضا مع الرفيق أيضا حين يرى إن نقابتنا تعاني فقط من «ضعف» الديمقراطية الداخلية. إن قول الحقيقة يدفعنا للتأكيد أن الديمقراطية منعدمة في منظماتنا النقابية: المؤتمرات والهيئات التقريرية الأخرى بل وحتى التنفيذية أحيانا لا تنعقد وتتحول اذا انعقدت إلى حفل بيعة للزعيم، مالية منظماتنا لا

علم لأي كان بها إلا بن الصديق والأموي، إيقاف قسري للإعلام النقابي (الطلیعة بالعربية منذ بداية الستينات والطلیعة بالفرنسية منذ عشرات السنين رغم امتلاك امش لمطبعتين: انبريجيما والمستقبل، في حين أن الديمقراطية العمالية شبه متوقفة عمليا)، حصار ضد المناضلين النقابيين الديمقراطيين، طرد أو تعيين أعضاء في القيادة دون الرجوع للقاعدة، تنصيب مكاتب بدل المكاتب المنتخبة، طرد قطاعات بأكملها من النقابة، تلاعب بنضالات قررتها القاعدة، المصادقة على اتفاقات في غير صالح العمال دون الرجوع للقاعدة... هذا ليس ضعفا انه قتل للديمقراطية. انه انحطاط بيروقراطي ناجز. ان الديمقراطية الحقيقية تمر عبر ضمان حق القاعدة العمالية في التقرير والتسيير عبر جموعات عامة كلية السيادة في أماكن العمل، وضمان حرية التعبير بما في ذلك الحق في تشكيل تيارات نقابية يكفل حقها الديمقراطي في التعبير عن آرائها في أجهزة النقابة ومؤتمراتها وفي صحافتها، والدفاع عن التمثيل النسبي لهذه التيارات في أجهزة النقابة بناء على أرضيات نقابية وعبر نظام اقتراع سري على اللوائح النقابية، والحسم مع طبخ الاجهزة في الكواليس عبر ما يسمى لجنة الترشيحات والتي لازال الرفيق أمين للأسف يعتبرها آلية ديمقراطية ينبغي فقط تطويرها.

وبخصوص الوحدة النقابية فإننا نسجل بايجابية التقدم الذي عرفه موقف الرفيق عبد الحميد أمين بالمقارنة مع كان عبر عنه سابقا. جاء في المقال: « تعزيز النضالات الوحدوية والوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية في إطار مركزية واحدة. وأعتقد أن النواة الصلبة للوحدة النضالية يجب تشكيلها من طرف كل من الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل نظرا لوزنهما في الساحة النقابية ولتاريخهما النضالي...». فلطالما دعى الرفيق ومعه عدد من مناضلي امش لا سيما في جامعة الفلاحة إلى أن توحيد الحركة النقابية غير ممكن إلا داخل الاتحاد المغربي للشغل. وما على جماهير العمال الباقية في المركزيات الأخرى إلا الالتحاق أفواجا بامش النقابة التاريخية. وهذا عين ما عبر عنه الرفيق في حوار مع السياسة الجديدة يوم 13 دجنبر 2002 عدد 413: «إن الهدف الاستراتيجي يظل بالنسبة إلينا داخل الاتحاد المغربي للشغل هو إعادة بناء الوحدة النقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل باعتبارها المركزية المستقلة الوحيدة ببلادنا. ولكن كيف الوصول إلى هذا الهدف؟ شخصا اعتقد انه لا بد ومن اجل التعامل مع المركزيات النقابية الأخرى أن تحترم هذه المركزيات شرطا أساسيا وهو شرط الاستقلالية عن الأحزاب السياسية حتى نتمكن من التنسيق معها»

ورغم أن السبب الذي جعل الرفيق يرى الوحدة ممكنة فقط داخل امش وهو «استقلاليتها» لا زال حاضرا في تحليلات الرفيق كما أسلفنا، فان موقف الرفيق تطور بدفاعه عن تعزيز الوحدة النضالية و «رد الاعتبار لقيمة التضامن داخل مختلف الهياكل النقابية وفيما بينها، وصولا إلى التضامن بين المركزيات النقابية نفسها في أفق الوحدة النقابية». إنها خطوة إلى الأمام نتمنى أن تجد لها تجسيدا حقيقيا وديمقراطيا في الميدان لدى مختلف مناضلي اليسار. ونؤكد من جهتنا أن الوحدة النضالية ينبغي أن تتم على أساس ديمقراطي كفاحي. فالتنسيق النضالي بين النقابات على المستويات المحلية والقطاعية والوطنية ينبغي ألا يستعمل مبررا إضافيا لاغتصاب حق القواعد في التقرير والتسيير عبر جعل التنسيق وبالتالي التقرير حصرا على الأجهزة القيادية كما هو حال أغلبية التنسيقات التي تجري مؤخرا. بل ينبغي أن يكون التنسيق مناسبة لاستعادة الشغيلة لسلطتهم الديمقراطية على منظماتهم عبر الجموعات العامة المشتركة في أماكن العمل والاجتماعات المشتركة للأجهزة التقريرية وحفز التنظيم الذاتي خلال المعارك النقابية عبر لجن الإضراب الخاضعة لسلطة الجمع العام لكل الشغيلة، منظمين نقابيا وغير منظمين، وأي تكن النقابات الحاضرة في المؤسسة.

وفي هذا السياق نرى أيضا ضرورة التأكيد انه إذا كانا نتفق مع الرفيق أن النواة الصلبة لهذه الوحدة النضالية هي امش وكدش، فإننا في الآن ذاته نرى أن الوحدة النضالية والتضامن ينبغي أن يكون واجبا اتجاه كل الشغيلة أينما وجدوا وبغض النظر عن اليافطات التي يناضلون تحتها. إن تأكيدنا على ذلك ناتج عن تخوفنا من ترك بعض النضالات العمالية عرضة للعزلة بسبب انهم منخرطون في نقابات رجعية. ولنا في العزلة القاتلة التي عانت منها نضالات عمال جبل عوام صيف 2007 بسبب أنهم منخرطون في الاتحاد العام للشغالين مثال دال على حجم التخريب الذي وطدته البيروقراطيات النقابية.

وفي الأخير فإننا نعتقد أن المهام التي أشار إليها الرفيق أمين وما قدمناه من إضافات وما يمكن أن يضيفه مناضلون آخرون، هي مهام تقع مسؤولية الدفاع عنها والسعي إلى تجسيدها حصرا على عاتق المناضلين النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين أيا تكن انتماءاتهم النقابية أو السياسية. فعلى عاتقهم يقع تجسيد تجارب نقابية ديمقراطية كفاحية حقا وعلى عاتقهم أيضا تقع مسؤولية تعميق هذا النقاش الضروري لتجاوز أعطاب منظماتنا، والعمل الواعي من اجل بناء يسار نقابي ديمقراطي كفاحي تعددي ومنظم داخل المنظمات النقابية على صعيد التصورات وبرامج العمل والنضال.

ثمة خطان سياسيان داخل النقابات لا يمكن التوفيق بين أهدافهما، احدهما خط بيروقراطي ليبرالي مهيكلا يسيطر على النقابة ويجعلها ملحقة بأجهزة الدولة و آخر ديمقراطي كفاحي لا زال يتخبط في ضعفه وتشتته وغياب بوصلة مشتركة وحتى نقاش منظم في صفوفه. فليتعمق ويتنظم النقاش بروح رفاقية وبشفافية وليتواصل بناء تجارب نقابية كفاحية على طريق توحيد تدخل المناضلين النقابيين في يسار نقابي تعددي مكافح ومنظم ومنغرس في النقابات، بما هو شرط لا يمكن بدونه العمل بفعالية من اجل توحيد الحركة النقابية على أسس الديمقراطية العمالية والكفاح الطبقي.

علاء لمين

هل يدخل الاتحاد المغربي للشغل مرحلة نوعية جديدة؟

الاثنين 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2010

المناسلة-ة عدد : 30

محمود جديد

مات المحجوب بن الصديق ...

تعزية ملكية، و جنازة حضرها الوزراء وبمقدمتهم الوزير الأول عباس الفاسي، و عدد من كبار رجال المال والأعمال، منهم بوهمو حسن الرئيس المدير العام لمجموعة سيجير، و محمد الكتاني الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك، و ادريس جطو - رب عمل كبير ووزير أول سابق- و محمد حوراني رئيس منظمة أرباب العمل، وممثلو كل الأحزاب الملكية، يمينا و «يسارا». ليس هذا الجمع من ممثلي البرجوازية ودولتها ومحترفي سياستها صدفة، فقد جاؤوا فعلا ليبكوا فقيدهم. وما أبعد مراسيم دفن المحجوب عن جنازة عمالية.

و ليس صدفة ان جريدة من قبيل «رسالة الأمة» (لسان الحزب الذي صنعه الجلاد إدريس البصري) خصصت صفحتها الأولى وافتتاحيتها يوم 19 سبتمبر 2010 لوفاة بن الصديق بعنوان عريض: «الطبقة العاملة تودع احد زعمائها وقادتها الافراد». الحقيقة أن وفاة المحجوب خسارة كبيرة جدا... لبرجوازية المغرب و دولتها. هذه هي الحقيقة التي يتعين على كل مخلص لقضية تحرر الشغيلة قولها لعمال المغرب و عاملاته.

لم يجد أي ممن انرفوا الدموع على وفاة المحجوب ما ينسبون اليه من مناقب في فترة ما بعد الاستقلال. الكل اكتفى بالحديث عن دوره قبل الاستقلال.

سليم رضوان القيادي السابق (طرده بن الصديق من الأمانة العامة سنة 2004) يصفه في مقال بجريدة الاتحاد الاشتراكي ب«الرمز الوطني والقائد التاريخي الفذ»، لكن المقال اقتصر على مرحلة ما قبل الاستقلال. ليس الأمر اعتباطيا. فبعد الاستقلال لم يلحق المحجوب بنضال العمال سوى بالغ الضرر. والحصيلة ماثلة أمامنا اليوم بعد أزيد من نصف قرن من قيادة المحجوب ومن معه: إنها الحالة المزرية - من زاوية نظر مصلحة العمال- التي يوجد عليها الاتحاد المغربي للشغل.

قال المحجوب في المؤتمر الثاني للاتحاد.م.ش سنة 1959: « إن العمل النقابي لا علاقة له بالشعوذة والديماغوجية والكذب و ليس أبدا وسيلة لتحقيق المطالب الشخصية، ان العمل النقابي هو المرادف للنضال المعقول والصبور وعدم البحث عن منافع، وهو كذلك الالتزام الشريف بالتحرك فقط من أجل خدمة مصالح الطبقة العاملة». من يجرؤ اليوم، بعد كل الفضائح التي يعلمها الباكون على وفاته قبل غيرهم، على ادعاء ان المحجوب لم يفعل غير تلك الأمور التي اعتبر ان لا علاقة لها بالعمل النقابي؟ من يجرؤ؟

... وبعد

مات بن الصديق بعد 55 سنة من الاستبداد على قمة الاتحاد المغربي للشغل. انتفاء شخص كان له ذلك القدر من الوزن في الجهاز قد يوحي بإمكان تغيرات جوهرية. الجهاز قام من خلال عملية انتقاء مديدة، أطاحت من جهة بكل من يعمل بمنطق آخر غير منطق هيكله فئة ذات امتيازات وثيقة الروابط بالدولة البرجوازية، و من جهة أخرى حفزت ترقية ذوي المؤهلات للاضطلاع بالأدوار التي تقتضيها وظيفة الجهاز. بعض الجيوب غير الفاسدة مضبوطة و مهددة في أي لحظة بالتصفية إن هي تخطت المرسوم لها. و سيفرز الجهاز خلفا للزعيم، خلفا قد لا تكون له نفس السطوة، والخصائص الشخصية، لكنه سيحافظ على منطق الجهاز، لأن ما عدا ذلك سيؤدي إلى لفظه. الجهاز بحاجة إلى قطعة غيار تضمن استمرار الوظيفة. لهذا يبقى كل كلام على انه «لا زعيم بعد اليوم» مجرد أمنية.

الحالة التي يوجد عليها الاتحاد، أي ميزان القوى بين النقابيين الصادقين و خريجي مدرسة المحجوب، لا يسمح نهائيا بتجسيد أمنية رفيقنا عبد الحميد أمين «لا مكان بعد 17 سبتمبر للزعيم وللزعامة في الاتحاد المغربي للشغل». ولن يقف القصر متفرجا في إحدى الأمور الأساسية التي تقرر مصير إ.م. ش بما هو إحدى أدوات ضبط الساحة الاجتماعية التي تنذر به بما لا يرد بحسابانه. وله داخل النقابة امتدادات بيافطات حزبية و أخرى بلا يافطة تعي جيدا دورها في اللحظة الحاسمة لما بعد وفاة الأمين العام.

في منعطف تنصيب خلف الأمين العام، سيتصرف الجهاز إزاء اليساريين حسب سلوكهم. فإذا رضخوا، تواصل التسامح معهم في الحدود التي جرى تلقينها لهم طيلة عقود. حدود وجود داخل النقابة بمقابل عدم بناء اي معارضة فعالة ضد الخط الرسمي [خط التعاون مع أرباب العمل ودولتهم]، و البقاء في وضع أقلية ضئيلة مفيدة في القيام بادوار تقنية [التمثيل في أجهزة مؤسسات الحماية الاجتماعية، و لجان «الحوار الاجتماعي» وما شابه]، وفي و في الآن ذاته بناء هياكل نقابية ذات قاعدة لكن ضمن الخط العام.

مشاكل الاتحاد.م.ش كانت مع المحجوب وتستمر بدونه

سبق أن تناولنا على صفحات جريدة المناضل-ة حالة الاتحاد المغربي للشغل بالتحليل في مقالات خاصة به، وفي أخرى عديدة تطرقت لوضع الحركة النقابية بوجه الإجمال. مع الأسف لم يتجاوب أحد مع سعيينا إلى فتح نقاش حول ما ينخر جسم إحدى مكونات الساحة النقابية الكبرى، و حول ما يلقي من مهام على كاهل مناضلي طبقتنا. ولا شك أن وفاة المسؤول الأول عن حالة إ.م.ش يعيد إلى الواجهة أسئلة ذلك النقاش الذي سعيينا إليه. ونرى من الواجب ان نجنب الرأي الذي أدلى به الرفيق عبد الحميد أمين مصير محاولتنا لإثارة النقاش، ولذا نعطي رأينا في بعض مما تطرق إليه. [انظر وجهة نظر أمين في هذا العدد].

يضع الرفيق أمين، الذي له خبرة طويلة في النضال النقابي في إ.م.ش، تشخيصا لوضع الحركة النقابية بوجه عام، وضمنه وضع الاتحاد المغربي للشغل. وبناء عليه يستنتج ما يعتبره علاجا للداء. الحقيقة ان إ.م.ش بحاجة إلى تشريح، لأن ما يجري داخله غير معروف، والمعلومات تصل متناثرة مبتورة وبصعوبة. يجب وصف الحالة العامة، وتفسير أسبابها، فآنذاك فقط يمكن إيجاد حلول فعلية. السائد لحد الساعة هو الصمت حول ما يجري في إ.م.ش. كل واحد منطو في قطاعه، منشغل بمشاكله المهنية، ملتزم الحذر من اثاره غضب البيروقراطية كلية القدرة و الوجود، ولا منطوق إجمالي يحكم تفكير المناضلين وسلوكهم. مع ذلك وللسير بالنقاش نتدخل في حدود ما نعلم.

مشكل الديمقراطية:

منذ ميلاد إ.م.ش برز هذا المشكل بحدة متزايدة. و فيما الرفيق أمين يتحدث عن «ضعف الديمقراطية»، نرى أن هذا تعبير ملطف، قد يكون له ما يبرره، لكنه مناف للحقيقة. لا ديمقراطية مطلقا في الاتحاد المغربي للشغل، و لا باقي النقابات.

ولتوضيح الأمر نعيد ما سبق قوله في مناسبات أخرى:

لا مجال لرأي معارض داخل إ.م.ش، لا سيما إذا اكتسى شكلا منظما، فقد تعرضت جامعة البريد في مطلع ستينات القرن الماضي للاضطهاد، واضطرت إلى إعلان نفسها جامعة مستقلة في إطار إ.م.ش. وسادت أساليب بالغة العسف أفضت إلى تفكيك جامعات بكاملها، وإلى طرد أطر نقابية عديدة، وابتعاد أخرى عن الاتحاد، والي تنصيب أجهزة محلية و جهوية من فوق بلا أي مقياس غير الولاء الانتفاعي للأمين العام وحاشيته.

- البطش بالعديد من المسؤولين بأبشع الأساليب القمعية كما جرى في سيدي سليمان والجديدة والعرائش.
- ارغم الاتحاد النقابي للبنوك تحت التهديد والقمع المباشر والشرس على مغادرة ام.ش والالتحاق بك.د.ش.

- طرد قيادة السكك الحديدية بكاملها ورفض القطاع الطرد وتشبث بالنضال من اجل تصحيح الأوضاع.

- سنة 1992 تم ترقية الأمانة العامة عن طريق التعيين وبطريقة لا تقبل النقاش.

و حتى الخنوع التام لا يحمي من هذه الآلة البيروقراطية المدمرة، فأسماء كثيرة شهيرة طردت شر طرد بعد عقود من الولاء المطلق [منها البزوي حسن و سليم رضوان عضوي الأمانة الوطنية]، وحتى تيارا مهادنا و مفرطا في نزوعه اليميني لم ينج من البطش، حيث تعرض أعضاء حزب التقدم والاشتراكية في منتصف التسعينات لحملة استئصال استعمل فيه العنف [باشراف مباشر من الموحارق المرشح لخلافة بن الصديق]. وعانت جامعتا البريد والبنوك من التسلسل في منتصف التسعينات. وطحنت الآلة نائب بن الصديق ذاته لما انتشرت روائح فضائح التلاعب بأموال العمال في الضمان الاجتماعي ومؤسسات أعمال اجتماعية. وقد جرى التخلص من محمد عبد الرزاق بكيفية لا ديمقراطية جعلت سليم رضوان القيادي الآخر المطرود معه يضع اليساريين في ا.م.ش في قفص الاتهام بالحديث عن «مشاركة أعضاء يدافعون عن حقوق الإنسان في المهزلة» قاصدا بهذه اجتماع المجلس الوطني الذي قرر طرده يوم 11 مارس 2004 .

ولا شك ان لكل عضو في ا.م.ش ما يرويه من تجربته المحلية حول ذبح الديمقراطية من الوريد إلى الوريد. أول دفاع عن الديمقراطية هو فضح الممارسات اللاديمقراطية. والواقع ان الصمت يلف الأمر بشكل غريب مريب. الصمت لصيانة المواقع التنظيمية هو القاعدة، لأن اليسار المغربي يقيس تأثيره في النقابات بعدد أعضائه في الأجهزة. و الحال ان المقياس الفعلي لقوة تيار مناضل في النقابات هو عدد أعضائه في النقابات و مدى انتشار صحافته ومناشيريه، و تأثير أفكاره في المجرى الفعلي لكفاحات العمال. هذا من جهة، ومن أخرى نرى ان الحل المقترح من الرفيق أمين غير كامل.

يركز الرفيق على الانتظام والعمل المنظم. صحيح، لكن الديمقراطية غير مختزلة في نزاهة عملية انتخاب الأجهزة وانتظام عملها. هذا فهم إداري ضيق. نزاهة العمليات الانتخابية شرط لازم، لكنه غير كاف و لا معنى له في ظل انتفاء حرية النقاش والنقد واقتراح بدائل، و بلورة الرأي المعارض في أرضية برنامجية لها حق أن تعرض على القاعدة على قدم المساواة مع وجهة نظر الأجهزة. لا ديمقراطية نقابية دون حق من يلتقون حول نفس الرأي في تشكيل تيار له الحق في التعبير في صحافة النقابة وفي أدبها الداخلي. لا ديمقراطية دون وجود جريدة نقابية توهل النقابيين ليكونوا فاعلين نوعيين وليس مجرد صوت في عمليات انتخابية شكلية. وفوق هذا كله لا ديمقراطية بدون تسيير ذاتي للنضالات. حاليا، الأجهزة تقرر من فوق للتحكم في المعارك، و تتدخل لإجهاضها، وحتى لمنع اندلاعها، او عرقلة امتدادها إلى قطاعات أخرى أو قطع التضامن معها. لا ديمقراطية إذن إلا باجتماعات عامة للمضربين، و بلجان الإضراب، وأشكال التنظيم الذاتي التي تشمل حتى غير المنظمين في نقابات.

مشكل الاستقلالية

جرت عادة خاطئة على اعتبار ا.م.ش نقابة مستقلة بمبرر انها غير تابعة لأي حزب. هذا انخداع سادج. أولا، لأنه من المعروف أن المحجوب أفسح في المجال للاتحاد الدستوري. وحتى بدون هذا، كانت سياسة المحجوب الفعلية مطابقة لما تريد أحزاب المخزن، والمخزن ذاته. الاستقلال ليس في الشكل بل في المضمون. كدش تحكم بها الاتحاد الاشتراكي لما كان يناوش النظام، وحكمه منظور إصلاحية، وبذلك فهو شر أهون من الذيلية للحكم مباشرة. الحقيقة ان ا.م.ش مستقل عن أحزاب اليسار، أما أحزاب القصر، والقصر ذاته، فقد اخترقا الاتحاد المغربي للشغل منذ عقود من الزمن، وخرباه بما هو أداة نضال.

الم يكن تركيز قادة إ.م.ش على الاستقلال عن الأحزاب، بما فيه من كذب، بغاية حجب عدم الاستقلال عن النظام. ماذا فعلت، على سبيل المثال، قيادة الاتحاد المغربي للشغل منذ انطلاق التقويم الهيكلي الذي حطم المكاسب الطفيفة وفتح للمغرب أبواب الجحيم النيولبرالي؟ لا شيء غير التظاهر بالمعارضة وشل المنظمة العمالية بما يتيح نجاح خطط الحكم وأوصيائه الامبرياليين.

اين قيادة الاتحاد المغربي للشغل مما يجري من تفكيك للقطاع العام، وبيع البلد للشركات متعددة الجنسيات، وحليفها الرأسمال الكبير المحلي؟ اين هذه القيادة من التقويض الجاري لما تبقى من مكاسب اجتماعية على الصعد كافة؟ الا يستدعي التعدي المتصاعد على عمال المغرب، على نحو لم يسبقه نظير، ان يدعو الاتحاد المغربي للشغل إلى اضراب عام؟ هل ما يجري اقل من الدوافع التي جعلته يدعو إلى اضراب عام بالدار البيضاء والمحمدية في 18 يونيو 1981؟ هذا هو محك الاستقلال عن الحكم وأحزابه، أما التستر وراء خطاب متظاهر بالرفض، والامتناع عن أي مقاومة حقيقية للسياسات البرجوازية، فتبعية للحكم ليس الا.

الاستقلال عن البرجوازية و دولتها و أحزابها ليس حالة سلبية بل يعبر عن نفسه بأفعال سياسية ضدها.
ما الاستقلالية؟

النقابة تنظيم عمالي جماهيري لا يقوم على أساس سياسي دقيق، غايته توحيد باعة قوة العمل لتحسين شروط بيعها. وهي بذلك قد تضم أنصار الاقتصار على تحسين الوضع، ومن ثمة حتى عمالا رجعيين، إلى جانب أنصار الغاء العمل المأجور [الرأسمالية] بحجة ان لا تحسين دائم لوضع العمال في ظل نظام من سماته الازمة الدورية. يفضي هذا حتما إلى تعدد سياسي داخل النقابة، اي إلى اصطفا في معسكرين رئيسيين: إصلاحى وثورى. يسود اذن إحدى الخطتين في كل الأحوال. وحتى من يدعي انه مستقل عن كل الأحزاب، يكون خطه مطابقا لأحدها. ليس ضروريا ان يكون بن الصديق عضوا في الاتحاد الدستوري ليقود الاتحاد المغربي للشغل وفق السياسة الملائمة لهذا الحزب . وهذا ما فعله فعلا.

لا معنى والحالة هذه لقول الرفيق أمين إن الاتحاد المغربي للشغل يتوفر على استقلالية معروفة لدى الجميع : فماذا فعل ا.م.ش ولم تفعله النقابات الأخرى تجسيدا لهذه الاستقلالية المزعومة؟

واجب الثوريين داخل النقابات الدفاع عن خط كفاحي طبقي مطابق لمصالح لشغيلة الآنية والتاريخية ، أي السعي لكسب ثقة أوسع قاعدة عمالية بالعمل على ارتقاء وعي العمال الطبقي واكتماله، وليس مطاردة وهم استقلالية مجردة.

النقابة بحاجة إلى استقلال تنظيمي عن الأحزاب، ولا مفر من وجود تيارات سياسية في النقابات، وواجب الثوريين كسب الأغلبية العمالية بإقناعها بجدوى أساليبهم في النضال و بصدقية برنامجهم وبديلهم، والبرهنة على احترامهم الفعلي للديمقراطية ولاستقلال المنظمات الجماهيرية، وهذا كله مرتبط بتنظيم التعدد داخل النقابات، وليس بمجرد احترام شكليات في الاجهزة.

استشراء الانتهازية والانتفاعية والفساد

يدعو الرفيق أمين إلى التصدي للفساد والمفسدين. لكن ما يسمى بالفساد ليس مجرد وسخ على وجه النقابة قابل للزوال بصابون النقاش في اجتماع للمجلس الوطني، ولا حتى تؤلّول قابل للاستئصال بعملية جراحية بسيطة في المؤتمر الوطني، انه سرطان مخترق للجسم افقيا وعموديا.

رأي الرفيق أمين لم يتناول جذور المشكل ولا شرح كيفية حله مكتفيا بعنوان غامض: التصدي للفساد والمفسدين

. كيف؟ الله أعلم.

ما يسمى بالفساد هي الوسيلة الرئيسية التي استعملتها الملكية لتسخير القيادة لنقابية لأهدافها. وقد سبق لعمر بن جلون ان استعرض أوجه الفساد في سنوات تشكله الأولى. ويروج في السر بين أعضاء النقابة الكثير من المعلومات عن اغتناء مسؤولين نقابيين، وحتى عن تبرجز بعضهم بإنشاء شركات و امتلاك عقارات. وقد عاث قادة بالاتحاد المغربي للشغل فسادا في أموال العمال في الضمان الاجتماعي وفي صناديق للإعمال الاجتماعية [راجع مقال وفاة ثاني قادة إ.م.ش التاريخيين بالعدد -12 المناضل-ة] ولم يثر ذلك أدنى نقاش في هياكل النقابة . و ادوار خدمة أرباب العمل مباشرة بعدد من القطاعات، هل تتم بالمجان؟ ولم يكن قط هذا الفساد السرطاني انحرافا هامشيا بل حالة لها غلبة وقيادة وحتى قائد فرد. وتكفي الإشارة إلى ما كشفه عضو الأمانة الوطنية حسن البزوي بعد ان طرده بن الصديق. وهذه المعلومات نشرت في كتاب ثم في جريدة يومية ولم يطعن فيها اي أحد لا في وسائل الإعلام ولا أمام القضاء. و لمد القاري-ة بصورة جزئية عن المسكوت عنها نورد الحالات التي كشفها البزوي:

- «استعمال أموال الاتحاد في مشاريع تجارية خاصة بالسيد بن الصديق وعائلته»
- «المسائل المالية لم تكن نعلم بها فقد كانت حكرا على بن الصديق» ولم تكن نسال عنها أيضا
- كان ابن الصديق يستعمل المجالس الإدارية للمؤسسات والانتخابات كأوراق لتقوية الزبونية والوصولية داخل النقابة.
- «بن الصديق كان هو المكلف بالمالية ولم يسبق ابدا ان طرح مشكل المالية في اجتماعات الأجهزة [...] ولا احد تساءل عن جذور ثروة بعض المسؤولين وكان المحجوب لا يمل من التردد ان ا.م.ش فقير وانه ليست لديه أموال. وكان في الستينات يكلف بشكل دوري عضوا او عضوين بالسهر على المالية ويستعمل قنوات أخرى لكي يصل النصيب الأوفر من الأموال إليه هو. ثم يقول الم اقل انه ليست هناك أموال.»
- تسلم بن الصديق من اتحاد المعلمين العرب سنة 1985 مبلغ 100 ألف دولار كانت في الأصل موجهة لجامعة التعليم لإنشاء مركز نموذجي لتدريس اللغة العربية... اختفى المشروع ومعه 100 ألف دولار وطالب اتحاد المعلمين بأمواله وهدد باللجوء إلى المحاكم دون نتيجة.
- وفي نفس المرحلة تلقى المحجوب عبر أقساط 300 ألف دولار في إطار اتفاق التعاون مع المنظمة العربية للشغل. ولا احد يعرف مصير هذه الاموال.
- وفي نفس المرحلة كانت مطابع امبريجيما تحقق ارباحا سنوية تصل إلى 300 مليون سنتيم.
- وفي نفس المرحلة حول حزب استعمل مطابع امش لطبع منشورات انتخابية ما بين 200 و450 مليون سنتيم
- بالنسبة لارباح «مطبعة المستقبل» التابعة ل.م.ش فلا احد يعرف الا بن الصديق.
- سنة 1975 جمع 78 مليون سنتيم كتبرعات لجريدة maghreb informations واختفت الجريدة والأموال.
- ورافق هذا الوضع حديث عن ممتلكات بن الصديق: 8 فيلات بالمجمع السكني بانفا، ارضي فلاحية شاسعة بضواحي برشيد.
- ان هذه الأشياء ليست الا نقطة في واد. انها فقط ما مر امامي خلال 3 سنوات. وهناك من يعرف اكثر

مني في هذه المسائل.

لا ينحصر هذا الفساد في القيادات الوطنية، فتلك المحلية بنت نظاما مماثلا على صعيد محلي. و طبعاً ينسف ذلك الفساد ثقة العمال في منظماتهم ويزيد إضعاف الحركة النقابية بوجه عام. [راجع بهذا الصدد «شهادة من الأعماق: الوضع النقابي من وجهة نظر عامل» - جريدة للمناضل- عدد 18]

كل ما اقترف من نهب لأموال العمال بالمؤسسات الاجتماعية جرى تحت أعين أجهزة الدولة الاستخبارية التي لا تنام. و طيلة عقد غضت الدولة الطرف وتركت الفساد يستشري لأن تورط القادة النقابيين يتيح إخضاعهم لأهداف شل النقابة و خدمتها للسلم الاجتماعي، وهذا عين ما تصبو إليه الدولة. و الآن وقد ترسخ الفساد وأصبح مؤسسة كيف يمكن التصدي له؟

غالبية أعضاء جهاز الاتحاد المغربي للشغل من هذا النوع. محترفون لعمل نقابي قوامه الوساطة بين الشغيلة وأرباب العمل والدولة بممارسة الخداع اتجاه القاعدة، وخيانة مصالحها، والانتفاع بإخضاعها لمرامي أرباب العمل والدولة.

الطابع التقدمي للاتحاد المغربي للشغل

كانت قيادة الاتحاد المغربي للشغل تستعمل لغة يسارية، ونازية أحياناً، لما كانت في نزاع مع اليسار الجذري الشعبي [تيار بنبركة - البصري] لكنها في الآن ذاته تسائر سياسة الدولة لا بل تخدمها بنسف ما يقوم به ذلك اليسار الجذري الذي حاول، ايا كانت عيوبه، إطاحة الملكية. وقد أعطى عمر بنجلون امثلة حية عن ذلك في وثيقة عام 1964 [انظر نص الوثيقة بموقع]. وقد بقي شيء من تلك اللغة في بيانات قيادة إ.م.ش وخطابات المحجوب في فاتح مايو. غير ان السياسة الفعلية للجهاز النقابي ليست تقدمية بأي وجه. التقدمية بالأفعال و ليس بالديماغوجية. كان الكلام يعج بانتقاد المسلسل الديمقراطي لكنه لم يمنع مشاركة الاتحاد لمغربي للشغل في الانتخابات و دخول مؤسسات الديمقراطية الزائفة [من آخر ما قام به بن الصديق قبيل وفاته تعيين من سيمثل النقابة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي]، وتسهيل سريان السياسة الرسمية. إن الحديث عن تقدمية إ.م.ش محض انخداع بلعبة البيروقراطية المتواطئة مع النظام، و انحراف إ.م.ش إلى اليمين أمر حاصل منذ عقود، والقوى اليمينية تمكنت إلى حد بعيد من «جر إ.م.ش نحو اليمين ونحو خدمة الرأسمالية التابعة المرتبطة بالعملة الليبرالية المتوحشة». ماذا فعلت قيادة إ.م.ش ضد سياسة البنك العالمي والاتحاد الأوروبي المخربة لمكاسب العمال والمسببة لكوارث اجتماعية غير مسبوقه؟ لا شيء فعلي غير المواكبة بخطاب كاذب، وتيسير تمرير كل الخطط، من خصوصاً، و تدمير التعليم العمومي، وتعميم الهشاشة و كل شيء، كل شيء.

فمن أي تقدمية يتحدث الرفيق أمين؟

التضامن

التضامن جوهر النضال النقابي. و للأسف لا يزال على الورق أكثر مما في الواقع. وقد اعتبره الرفيق أمين إحدى سبل تجاوز أزمة الحركة النقابية. انه على حق، بيد أن سياق تأكيده على التضامن قد يوحي باقتصار هذا الواجب الطبقي على نقابتي إ.م.ش و ك.د.ش. و ما يعزز هذا الاعتقاد أن معارك عديدة خاضها العمال تحت لواء نقابات أخرى لم تحظ باي تضامن من طرف نقابتي ك.د.ش و إ.م.ش اليساريين. نخص بالذكر موجة النضالات التي خاضها عمل النقل الحضري الخاص بالدار البيضاء في سنوات 1999-2001 [انظر جريدة المناضل- عدد 29]، ومعركة عمال مناجم جبل عوام في صيف 2007، وكلها كفاحات خيضت تحت راية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. إن ظروفًا خاصة تدفع العمال إلى الانضمام الي الاتحاد العام للشغالين و إلى

الاتحاد الوطني للشغل، ومنها وجود مكاتب نقابية باسم إ.م.ش موالية لرب العمل، ويخوض مع ذلك العمال كفاحا ضاريا بلا أي تضامن. المطلوب التضامن مع كل نضال عمالي بغض النظر عن يافطته النقابية، و توسيع التضامن العمالي ليشمل نضالات الشباب من أجل التعليم ومن جل الشغل، ونضالات كادحي القرى من اجل مقومات الحياة. التضامن معركة يتعين خوضها ضد البيروقراطية التي تقيم أسوارا صينية بين النقابات وبين القطاعات داخل كل نقابة. و قد خطا التضامن في السنوات الأخيرة خطوات نوعية بتطور قوافل التضامن مع إضرابات عمالية [ايميني- جبل عوام- خريبكة ...] ومع كفاحات شعبية [بن صميم ، صفرو ، ايفني ، خنيفرة ...]. وعلى هذا المنوال يتعين علينا أن نطور عملنا، لا سيما ان هذه جبهة يسهل الهجوم فيها على البيروقراطية بالمبادرة الميدانية الجريئة.

تلکم بعض من القضايا التي يثيرها رأي الرفيق أمين، رأي له بالغ الأهمية لكونه صادرا من داخل الاتحاد المغربي للشغل. و أملنا ان يكون رأينا حافزا لتعميق النقاش وتعميمه. فالي متى تغلب العصبية النقابية الحس الطبقي الكفاحي، والى متى تؤدي التقية من البطش البيروقراطي إلى شل قوى النضال العمالي اليساري؟

محمود جديد

أي حيلة لمؤتمر الاتحاد المغربي للشغل العاشر؟

الجمعة 1 كانون الثاني (يناير) 2010

المناضل-ة عدد: 33

مصطفى البحري

محمود جديد

بعد خمسة عقود ونصف العقد من عسف بيروقراطي بالغ بدأ يوم التأسيس باغتصاب مسؤولية الأمين العام، تخللتها خيانات لا تحصى لمصالح الطبقة العاملة، ونضالات ضارية خاضها عمال المغرب تحت راية الاتحاد المغربي للشغل، هُزم معظمها بسبب القيادة، انعقد مؤتمر هذه المنظمة العمالية العاشر بعد أن أفسح له المجال موت رمز البيروقراطية المتعاونة مع النظام، المحجوب بن الصديق.

نظم المؤتمر العاشر في سياق مطبوع بتصاعد الهجوم متعدد الاتجاهات على الطبقة العاملة وعامة الفقيرين. فإضفاء الهشاشة و استئثار البطالة بلغا مستوى غير مسبوق، نال بحدة من قوة الطبقة العاملة التنظيمية، حيث أضحى قسمها المنظم أقلية ضئيلة، ومستهدف علاوة على ذلك بقمع دائم. و مستوى معيشة العمال متدهور بفعل سياسة الأجور والأسعار والضرائب، والحماية الاجتماعية مقتصرة على قلة، و ناقصة، فيما فرط الاستغلال يزداد باستعمال وكالات السمسرة في اليد العاملة والمقاولات من باطن. وباتت الخدمات العامة هدفا لعملية تدمير منهجية بالخصخصة، ما يلقي أقساما إضافية من الكادحين إلى أهوال البؤس والمرض والجهل. وعلى صعيد أدوات نضال العمال، انعقد المؤتمر العاشر والساحة النقابية مشتتة، مشدودة إلى الدولة بمصالح القمم البيروقراطية، و مضطلة على نحو غير مسبوق بدور الشريك في تمرير السياسة البرجوازية. فبالاقتصار على سنوات الفترة الفاصلة عن آخر مؤتمرات إ.م.ش-1995- نجحت الدولة في إنزال برامج مدمرة بمجالات عدة، بمباركة القيادات النقابية بلا استثناء، نذكر منها تدمير المدرسة العمومية وتمهيد الطريق للقطاع الخاص في التعليم، و تعديل قانون الشغل في اتجاه ييسر لأرباب لعمل التصرف بحرية في اليد العاملة وفرط استغلالها، وإلغاء ما بقي من مجانية خدمات الصحة مقابل تأمين صحي لأقلية ضئيلة، و القضم التدريجي لمكاسب أنظمة التقاعد، و الاستعداد لدق آخر مسمار في نعش حق الإضراب، و تهيئ قانون لاستكمال تحكم الدولة في المنظمات النقابية.

وفيما يخص الاتحاد المغربي للشغل ذاته، يأتي المؤتمر العاشر وقد تكرر طيلة عقود انعدام أي اشتغال وطني للمنظمة العمالية، حيث باتت مفككة الأوصال، تفصل بين القطاعات فيها أسوار صينية، و لا خطة عمل لديها بوجه ما يستهدف الشغيلة، و لا إعلام، و لا هياكل مختصة مشغلة فعلا، و تسلط بيروقراطي مفرط، و ترك الكفاحات العمالية لمصيرها في عزلة، أحدثها نضال شغيلة سميسي ريجي بخريبكة. هذا فضلا عن تفجر فضائح تورط نقابي في تصرف غير سليم بأموال مؤسسات عمالية مثل تعاضدية التعليم، والضمان الاجتماعي، و الأعمال الاجتماعية لقطاع الطاقة، كان أبرز متورط فيها نائب الأمين العام المتوفى عام 2006. و أسوأ ما في وضع الاتحاد، كغيره من النقابات، غياب يسار نقابي بحد أدنى من القوة، يتصدى للسياسة الاستسلامية للقيادات بالدفاع عن خط نضال طبقي و ديمقراطي.

فرضت وفاة المحجوب بن الصديق الإسراع بإضفاء الشرعية التنظيمية على القادة الذين خلفهم، بعد انصرام زهاء 16 سنة على آخر مؤتمر، و بوجه خاص الشخص الذي رفعه إلى جانبه مهينًا له الخلافة، الميلودي

موخاريق. وقد كان الاتحاد لحظة هذا الانتقال جسما مترهلا، نادرة هي نقاباته المشتغلة بحد أدنى من الأصول و القواعد. وبدل هيئات تدبير حقيقية، كان لكل بيروقراطي كبير شبكة علاقات عبر البلد، قائمة على التنفيع و الزبونية، مشكلة من أقطاب لا تخفي ولاءها للسلطة و تعاونها مع أرباب العمل، ومنهم خونة مفضوحون مثل نائب كاتب الاتحاد الجهوي باكادير الذي ليس سوى من باع نفسه لأرباب مراكب الصيد الساحلي و طعن المناضلين من خلف وهم في السجن بعد إضراب بحارة الجنوب التاريخي عام 1999، ولا ريب ان كل مهتم في إ.م.ش على علم بأمثلة أخرى من هذا القبيل.

ولم يكن ممكنا حتى رصد الوضع التنظيمي الفعلي بما يتيح تنظيم مؤتمر وفق الأصول، بحيث يمكن للبيروقراطية العليا أن تجيش قدر ما تشاء من المؤتمرين دون إمكان ردع ذلك. وهذا ما جرى بالفعل حيث أغرق المؤتمر بما يفوق 1700 مؤتمر، بعد ترقب اللجنة التحضيرية 1200، جرى تعيينهم دون انتخاب. و هذا الإغراق تقليد كرسه البيروقراطية في كل النقابات بقصد عرقلة أي اشتغال فعلي للمؤتمر، و لاستعراض القوة بوجه بيروقراطيات منافسة. و لا أدل على شكلية المؤتمر من عدم مناقشة مشاريع مقرراته التي لم تصل المنتدبين في أحسن الحالات إلا عند اقتراب المؤتمر بأسبوع، و ثمة من الأقاليم لم توزع بها المشاريع إلا يوم المؤتمر. كما أن مشروع القانون الأساسي لم يوزع إلا صبيحة اليوم التالي للمؤتمر وفي نطاق محدود داخل ورشات القانون الأساسي.

و قد اتضح أن البيروقراطية تركت أمر صياغة الأدبيات المناضلي اليسار في نوع من التفاهم حول المؤتمر ينال فيه كل طرف ما يعتبره أولوية: تأكيد التنصيب على هوية مناضلة للنقابة و حد أدنى من قواعد اشتغال منظم منتظم بالنسبة للييسار، و تأمين الإمساك بمفاتيح المنظمة التنظيمية و المالية بالنسبة للبيروقراطية. هذا مع وجوب الإشارة إلى أن البيروقراطية حرصت على الجواب العملي بالمؤتمر على جملة أمور يؤكد عليها يسار الاتحاد، بمقدمتها الموقف من النقابات الأخرى. ففيما يدعو اليسار إلى التنسيق و السعي إلى توحيد تنظيمي، أصرت البيروقراطية على موقفها المعادي للنقابات الأخرى حيث لم تدع أيا منها لحضور المؤتمر، مفضلة عليها عددا من أعداء الطبقة العاملة بمقدمتهم وزير المالية، [قيل انه حضر بصفته الحزبية و كأن التجمع الوطني للأحرار ليس معاديا للشغيلة]. وعلى عكس الضيوف الأجانب الذين تم تقديمهم خلال الجلسة العامة وإعطاءهم الكلمة، فإن الضيوف المغاربة قُدموا بصيغة مبهمة هي: «نرحب بالضيوف المغاربة من أحزاب سياسية و جمعيات المجتمع المدني»، دون تحديد من هي هذه الأحزاب و الجمعيات. و قد دُعي ممثلو أحزاب مغرقة في مخزنيها مثل حزب الاتحاد الدستوري، و حزب الأصالة و المعاصرة، بقصد تأكيد أن قبول نعت التقديمية على الورق لا يمنع التعامل مع أحزاب رجعية في الواقع.

بعد ضمان كم بشري يتيح التصويت بأغلبية مريحة عند الاقتضاء، تركت حرية الكلام داخل المؤتمر لإضفاء ظاهر ديمقراطية على مجمع بعيد عن الديمقراطية مسافة فلكية.

بالمصادقة على كل ما عرض على المؤتمر العاشر، تكون البيروقراطية حصلت على إبراء ذمة عن كل ما جرى بين مؤتمري 1995 و 2010.

ماذا حققت البيروقراطية؟

أجمعت مكونات الاتحاد المغربي للشغل، بيروقراطية و يسارا، على نجاح المؤتمر العاشر. ولا شك أن لكل طرف نجاحه. فالبيروقراطية نجحت في إضفاء شرعية تنظيمية على خليفة المحجوب و فريقه بمباركة اليسار. وهذا

بحد ذاته مصادقة على ارث المحجوب بن الصديق الكارثي. لا سيما أن معظم اليسار لا يعبر حتى خارج الاتحاد المغربي للشغل، أي بصفته السياسية المباشرة، عن موقف من سياسة حقبة المحجوب إزاء الحكم، ولا من تفشي الفساد و الاغتناء الفاحش لأقطاب البيروقراطية. وبذلك تبقى الدمى العفنة للفساد البيروقراطي في ذمة التاريخ، فلا مساءلة ولا حتى آلية حقيقية لاتقاء القادم من خمج. فليس في ما صادق عليه المؤتمر أي تدبير يجنب المنظمة ما غرقت فيه من فضائح في تسيير عدد من المؤسسات الاجتماعية العمالية.

كان التسيير الكارثي للمنظمة العمالية برئاسة المحجوب نزع أي مصداقية عن قيادة الاتحاد، وما فعل المؤتمر العاشر انه جدد الثقة فيمن يتحملون مسؤولية جسيمة في تدمير الاتحاد طيلة عقود كأن المحجوب وحده مسؤول خلصتنا منه وفاته. إن الموقع و المشروعية الذين وطدهما خلفاء المحجوب في المؤتمر الوطني سيتيحان لهم تعزيز سيطرتهم وتجديدها. ولا شك أن ما قرر المؤتمر من إعادة هيكلة للتنظيمات التحتية بعقد مؤتمرات الاتحادات المحلية والجهوية في السنتين المقبلتين، سيمكن للبيروقراطية من إعادة ترتيب و توطيد تحكمها بالجهاز على كل المستويات بالكيفية ذاتها التي جرى بها المؤتمر الوطني العاشر.

ماذا حقق يسار الاتحاد المغربي للشغل؟

وقد كان المقابل الذي قدمته البيروقراطية هو قرارات المؤتمر التي جاءت مطابقة إلى حد بعيد لتصورات معظم اليسار في الاتحاد المغربي للشغل، فباستثناءات قليلة مثل الموقف من النقابات الأخرى صودق على مقررات مستوحية وجهة نظر عبد الحميد أمين.

إلى جانب أنصار البيروقراطية، يعمل داخل الاتحاد مناضلون يساريون متنوعون، معظمهم من حزب النهج الديمقراطي، إلى جانب منتسبين آخرين إلى الماركسية. تدخل ناطقا بوجه نظر تيار النهج الديمقراطي عبد الحميد أمين الذي كتب نصا مباشرة بعد وفاة المحجوب، و أعقبه بتصريحات للصحافة أجملت منظوره للمرحلة الجديدة داخل المنظمة العمالية. [راجع نقاش وجهة نظر أمين بالعدد 30 من المناضل-ة].

لم يسع تيار النهج الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل بأي وجه إلى التعاون مع باقي اليساريين. فهل أغناه عن ذلك حصوله المسبق من البيروقراطية على ما يريد، سواء في مضامين أدبيات المؤتمر أو حصة التمثيل بالجهاز؟ أمر غير مستبعد بالنظر إلى سوابق منها سلوك رفاق النهج بآخر اجتماع وطني لتنسيقيات مناهضة الغلاء في مارس 2008، لما فضلوا مقاعد بجهاز على متطلبات بناء حركة شعبية حقيقية ضد الغلاء.

من جانبهم لم يتقدم باقي الماركسيين، حسب علمنا، بأي وجهة نظر متكاملة حول الظرف الذي يجتازه الاتحاد المغربي للشغل و مهام الكفاحيين، و حول المعروض على المؤتمر من أدبيات. وهذا يعكس طبعا ضعف تبلور يسار كفاحي مناهض للبيروقراطية، ولا عذر بهذا الشأن رغم أن البيروقراطية طردت عمليا قبل 10 سنوات رفاق عبد الله موناخير الذين قادوا أكبر إضراب عمالي تحت راية الاتحاد المغربي للشغل في ربع قرن الأخير. [انظر دروس كفاحات البحارة بالعدد السابع من جريدة المناضل-ة].

و إذ يُلام اليسار على عدم التدخل في المؤتمر بوجهة نظر كفاحية ديمقراطية متكاملة، فلن يكون لها حتى إن وجدت، بالنظر لحالة الاتحاد، أي حظ في التأثير في مجريات الأمور، لكن اقل فائدة ممكنة هي التثقيف بالخطوط العريضة لوجهة النظر الطباقية الكفاحية.

هل أمكن أفضل مما كان؟

كل اعتبار موضوعي لحقائق الاتحاد المغربي للشغل، وللكيفية الخاطئة التي عمل بها اليسار طيلة عشرين سنة، يقنع أن المؤتمر حقق أقصى ما يمكن لصالح أنصار تفعيل الدور النضالي للاتحاد المغربي للشغل. فميزان القوى مع

البيروقراطية مختل أيما اختلال.

لكن يبقى السؤال حول صحة التضحية بالانتخاب الديمقراطي للمؤتمرين؟ يمكن اعتبار التمسك بديمقراطية انتخاب المنتدبين غير واقعي حيث ما كان ليؤدي سوى إلى مقاطعة فعلية للمؤتمر - وهناك من المناضلين من اتخذ هذا الموقف - ومن ثمة انفراد البيروقراطية بمصيره. الم يكن ثمة خيار آخر وحده المثمر على المدى البعيد، خيار تشبث اليسار بالتمثيل الديمقراطي في المؤتمر مهما كان أقلية ضئيلة جدا وسط ما جندت البيروقراطية من جحافل لصالحها؟ هذا الموقف سيضع اليسار في موقع منسجم وقوي معنويا عند دفاعه عن الديمقراطية مستقبلا. كما كان بوسع اليسار أن يتقدم إلى المؤتمر برأيه كوجهة نظر جماعية يوقعها مناضلوه، يدافعون فيها عن حق التعبير الجماعي عن الرأي، أي إضفاء طابع منظم على التيارات داخل المنظمة العمالية. التيارات موجودة، لكن عملها غير منظم، ما يفسح المجال للكولسة و التلاعبات التي لا تحترم حقوق أعضاء النقابة غير المنتمين لأي تيار. فلماذا لا تنظم؟ لقد دلت التجارب عبر العالم أن لا ديمقراطية حقيقية بدون تنظيم حق الاختلاف، أي تعدد المنابر.

كل هذا الممكن الآخر كان واردا لو كان لليسار سياسة أخرى منذ 20 سنة خلت. اما وقد تصرف كما فعل فلا نتيجة منتظرة غير ما شهد المؤتمر العاشر. ومن هذه الزاوية ليست خلاصة جريدة النهج الديمقراطي [افتتاحية عدد يناير 2011] الداعية إلى تعميم ما جرى في مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل، معتبرة انه «خطوة على الطريق الشاق لتصحيح وضعية الحركة النقابية»، صحيحة إلا على نحو نسبي جدا.

لقد حققت البيروقراطية مبتغاها بإضفاء شرعية تنظيمية على خلفاء المحجوب، وهذا رهان كسبته بانتهاء المؤتمر، بينما رهان اليسار المدافع عن اتحاد مغربي للشغل ديمقراطي ومناضل فلن يتحقق إلا بمعركة طويلة النفس أول واجباتها تقييم خطه السائد في العقد الأخيرين. ولا شك أن قرارات المؤتمر العاشر و أدبياته ركيزة لكل عمل نضالي في الاتحاد المغربي للشغل، لا يستخف بها إلا مزيد ثرثار، فهي تتيح إعادة نفخ الروح في المنظمة، لكنها تظل على الورق يتوقف على كافة اليسار تجسيدها اليومي.

هذا دون أي انخداع بمدى نجاح المؤتمر العاشر، فالبيروقراطية قبلت ما ورد في القرارات و المقررات لأنها أولا بحاجة إلى حد أدنى من اشتغال النقابة، و إلى قاعدة عمالية تستمد منها تمثيليتها إزاء الدولة وحيال البيروقراطيات المنافسة، وثانيا لأن ما صدر عن المؤتمر مجرد وعاء ستعمل البيروقراطية على تضمينه تصورها لأمر تسيير النقابة وسياستها إزاء أرباب العمل ودولتهم. باختصار المعركة مستمرة، و أحد جوانبها تقييم ما مضى.

وختاما لا شك أن وصول يساريين إلى القيادة العليا أمر ايجابي، لكن بشرط أن يكونوا صوت القاعدة بالدفاع المستميت عن مصالح العمال و استقلال منظماتهم، و الحضور الميداني لدعم الكفاحات. و الدفاع عن ديمقراطية فعلية و الظهور كمعارضة للاتجاه السائد. هذا ما سيجعل وجودهم هناك مكسبا للعمال وليس مكسبا للبيروقراطية. و ثمة بوجه خاص مثال رفاق آخرين بقيادة الكونفدرالية العليا، و بقيادة نقابتها التعليمية، لا بد من استخلاص

دروس اندماجهم في محيط بيروقراطي.

أي مضمون لعمل الثوريين النقابي؟

النقابات العمالية، أيما كانت قياداتها، منظمات نضال أولى لا غنى عنها. ولا يستكف من المنتسبين إلى الماركسية عن العمل فيها، بلا استثناء ما دامت تضم عمالا، غير عصبوي جاهل. النقابات تقودها بيروقراطيات تضطلع بدور الوسيط بين العمل و الرأسمال، و بفعل مصالحها الناتجة عن هذا الموقع، تبدي نزعة محافظة، و توجه العمال وفق منظور إصلاحية. لذا فمهمة الثوريين تجسيد خط آخر قوامه مضمون شعار الماركسيين « تحرر العمال

من صنع العمال أنفسهم»، أي حفز فعل العمال المباشر من تسيير ذاتي ديمقراطي للنضالات، باعتماد الجموع العامة في اتخاذ قرارات، و أشكال التنظيم التي تشرك كافة العمال، منظمين نقابيا وغير منظمين، وهي لجان الإضراب في المؤسسة، وفي القطاع وعلى صعيد المدينة. هذا بناء على مطالب لا تقف عن حدود تحسين الوضع بل تتخطاه إلى مستوى صدم الإطار البرجوازي لتملك وسائل الإنتاج وتسيير الاقتصاد. وبهذا الصدد لا يجوز تبني شعار «خدمة الطبقة العاملة و ليس استخدامها» الرائج في الاتحاد المغربي للشغل، وحتى من قبل يساريين، فمع انه موجه ضد من يمتطون النقابة العمالية لخدمة مصالح فردية او لأقلية بيروقراطية، يؤدي إلى اعتبار العمل النقابي مجرد إساءة خدمات للعمال، بما يعنيه ذلك من الكلام باسمهم والنيابة عنهم، وهذا عين الفهم البيروقراطي للنقابة.

وليس الدفاع عن منظور اشتراكي في النقابات أمرا على حدة، إلى جانب النضال الاقتصادي، أي عملا دعاويا يعرف بالفكر الماركسي على نحو مجرد. بل يخترق النضال الاقتصادي بالانطلاق من الحاجات المباشرة ومطالب النضالات اليومية، لتنوير العمال حول حقيقة الرأسمالية، وتطوير تلك النضالات والمطالب في أفق معادي للرأسمالية، على نحو يبطل سياسيا تطلعات الشغيلة. الخط اليساري في النقابات يتجسد في مضمون المطالب، وحمولتها الكفاحية، وما يمكن ان تطلق من دينامية، وفي أشكال التنظيم المعتمدة، وليس تلقينا مدرسيا لألفباء المادية الجدلية. هذا المنظور ممكن لأن النشاط المطالب له امتدادات سياسية مباشرة، حيث يصطدم رفع الأجور بخيارات حكومية، ويصطدم الدفاع عن فرص العمل بخطط إعادة الهيكلة من خوصصة وغيرها، و الحماية الاجتماعية واقعة تحت وصاية الدولة، و قانون الشغل تضعه الدولة، وقمع الحريات موضوع سياسي بامتياز.

نقابيا مهمة أنصار التغيير الشامل و العميق، المعادين للرأسمالية، هي توحيد صفوفهم بما هم يسار نقابي يخترق كل المنظمات النقابية مدافعا عن هذا التصور الآنف المناهض للبيروقراطية، بلا تهور لكن بكل إقدام ودون خشية الطرد من النقابة. فحالات الطرد تشكل بحد ذاتها إحدى جبهات النضال من أجل الديمقراطية الداخلية.

وإذ يجد اليساريون الراديكاليون لبناء المنظمات النقابية، يضعون نصب أعينهم على الدوام ما دلت عليه التجربة التاريخية من وجوب تفادي أي تقديس للعمل النقابي، والحذر من دور قاداته في اللحظات الحاسمة. هذا ما أوجزه البرنامج الانتقالي [*] بالقول: « في فترات النضالات الطبقيّة الحادة، تجتهد الأجهزة التي تقود النقابات في التحكم بحركة الجماهير لتحبيدها. وقد بات يحدث ذلك إبان الإضرابات بالذات، ولاسيما إبان الإضرابات الجماهيرية، المصحوبة باحتلال العامل، التي تززع أسس الملكية البرجوازية. أما في زمن الحرب أو الثورة، حين يصبح وضع البرجوازية عسيرا بشكل خاص، فيصبح القادة النقابيون عادة وزراء برجوازيين». ثم استنتج أن على الثوريين: «الاجتهاد على الدوام، لا لتجديد جهاز النقابات وحسب، عن طريق اقتراحهم بجسارة وحزم في الظروف الحرجة، قادة جددا مستعدين للنضال بدلا من الموظفين الروتينيّين والوصوليين، بل أيضا ليخلقوا، كلما جاز الأمر، منظمات كفاحية مستقلة تستجيب بصورة أفضل لمهمات نضال الجماهير ضد المجتمع البرجوازي، وذلك بدون تراجع حتى لو اقتضى الأمر قطيعة علانية مع جهاز النقابات المحافظ. فإذا كان من الإجراء إدارة الظهر للمنظمات الجماهيرية للاكتفاء بأوهام عصبوية، ليس أقل إجراما أن يسمح بإخضاع حركة الجماهير الثورية لإشراف زمر بيروقراطية رجعية سافرة أو محافظة مقنّعة («تقدمية»). ليست النقابة غاية بحد ذاتها، بل هي فقط إحدى وسائل المسيرة نحو الثورة البروليتارية».

• البرنامج الانتقالي: احتضار الرأسمالية ومهام الأُمّية الرابعة، كتبه ليون تروتسكي عام 1938:

http://www.marxists.org/arabic/archive/trotsky/4th/1938_transitional_prog

طرد اليسار الجذري من الاتحاد المغربي للشغل: إلى أين؟

الخميس 3 أيار (مايو) 2012

مصطفى البحري

بخطة محكمة، قامت الزمرة المستبدة بكل شيء داخل نقابة الاتحاد المغربي للشغل بتصفية حسابها مع اليسار الجذري في جهاز النقابة. جرى ذلك بالطرد وبحل أجهزة و بصنع بدائل لجامعات وطنية، وبإغلاق مقر الرباط و طرد مناضلين من مقرات أخرى.

لم تكن هذه العملية متاحة بالسهولة ذاتها قبل المؤتمر الوطني العاشر (ديسمبر 2010). فوفاة الأمين العام بعد أكثر من نصف قرن من سيطرته المطلقة بيد من حديد على شؤون النقابة، و تعاونه مع النظام لتدجين العمال، و تفجر فضائح فساد هائلة، و خيانات وضعت النقابة بيد أرباب العمل بقطاعات عديدة، و تأخر عقد المؤتمر الوطني 11 سنة، عناصر لا تتيح سياقاً مناسباً لشن حملة على اليساريين.

كان الأمر يقتضي أولاً ترتيب الحالة الداخلية، وإرساء سيطرة ورثة المحجوب بن الصديق على أسس جديدة أمتن، و الفوز بتزكية تنظيمية للقيادة، و إبراء الذمة بشأن مالية عبارة عن صناديق سوداء، و طي ملفات الفساد بالسكوت التام عنها.

بقصد تحقيق هذا كله هندس و رثة المحجوب بن الصديق المؤتمر العاشر بالتفاهم مع معظم جناح النقابة اليساري حول كيفية عقده و نتائجه. كان المؤتمر مساومة حصل فيها معظم الجناح اليساري على تمثيلية في الجهاز القيادي تفوق نسبة حجمه، و أُتيح له أن يُضمّن أدبيات المؤتمر ما شاء من أفكار، ضمن حدود ليست جديدة في هذه النقابة التي كان قاداتها، في مرحلة تاريخية ما، يزايدون في الجملة الثورية على معارضيههم [عمر بنجلون ورفاقه] بقدر ما كانوا يتعاونون يداً في يد مع الملكية.

تمت المساومة بتجنب انتخاب المؤتمرين، وبتقاسم نسب المنتدبين بالتفاهم، و بنفادي نقاش حقيقي لخط النقابة، و بالتغاضي عن كل المشاكل العالقة منذ سنوات عديدة. وطبعاً حرص و رثة بن الصديق على إبقاء وزن اليسار (المشارك في المساومة) في الجهاز في حدود لا تعطيه القدرة على التأثير الفعلي في مسار النقابة، وفي الآن ذاته تفوز عبر تمثيله في الأجهزة بتزكية لنتائج المؤتمر، لا سيما شرعية القيادة الجديدة التي ظل أغلبها في موقع المسؤولية من 1999 (السنة المفترضة لعقد المؤتمر حسب أنظمة النقابة) حتى سنة 2010 بلا وجه حق و لا شرعية تنظيمية.

و جلي أن السياق السياسي المطبوع بظهور حركة 20 فبراير، و مجمل الدينامية النضالية التي هزت المغرب منذ هروب رئيس تونس، جعل قيادة الاتحاد المغربي للشغل تحت ضغط النظام الذي ينتظر منها المساعدة على تجاوز فترة العاصفة بسلام. فكان أن تجاوبت قيادة النقابة [نقصد أغلبيتها الساحقة الخائنة لمصالح العمال] وفق انتظارات الدولة التي بلغها مستشار الملك في استقباله للقيادات النقابية بعد أسبوع من انطلاق حركة 20 فبراير. و تجلى التجاوب في ما يسمى «الحوار الاجتماعي»، و في الموقف العملي من حركة 20 فبراير [إظهار تأييد كلامي، و عداء فعلي أكيد]، ثم في الموقف من دستور يوليو 2011. و أخيراً، يندرج في هذا التجاوب البيروقراطي مع النظام تخليص جهاز النقابة من يسارييها لقطع طريق أي تطور يضع النقابة في صف مناهضي النظام، لا سيما أن مثال دور مقر النقابة بالرباط مقض لمضاجع النظام باحتضانه شتى صنوف المحتجين

لا شك أن النظام ذاته أفهم القيادة النقابية حاجته الآنية و الملحة إلى وقف عمل الجناح اليساري. كما لا ريب أن البيروقراطية تدرك عاقبة أي تردد أو تأخر في إنجاز المطلوب. فهي قاعدة على فضائح فساد من أضخم ما شهد تاريخ المغرب، بمقدمتها نهب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي ظلت تمثل العمال في مجلس إدارته طيلة عقود. وقد أرسل النظام إشارته بتفادي إدراج الاتحاد المغربي للشغل في ملف محاكمة مسؤولين عن تسيير الضمان الاجتماعي انطلقت شهر غشت 2011. و للتذكير، كان محمد عبد الرزاق، نائب بن الصديق، قد خضع لاستنطاق من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في العام 2004 حول ملف نهب الضمان الاجتماعي. وقد كان المحجوب بن الصديق طرده من الاتحاد المغربي للشغل لاستبعاد التهمة.

هكذا يتجلى أن وضع البيروقراطية الذاتي تحسن، بفضل ما غنمت في المؤتمر العاشر، ما يتيح لها التفرغ لتصفية حسابها مع اليسار، ومن جانب آخر ضغط الوضع النضالي بالبلد على البيروقراطية في نفس الاتجاه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحمل البيروقراطية الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل كان دوما مرتبطا بنوعية هذا الوجود، فطالما اقتصر على أدوار روتينية تكاد تخلو من مضمون سياسي، أي ملتزمة بحدود مطالب خبزية و بأشكال نضال ضئيلة الكفاحية، فلا بأس بنظر البيروقراطية في التسامح مع هذا الوجود لا سيما أنها تستفيد منه على مستويات أخرى [الأدوار في لجان «الحوار» حول ملفات عديدة]. أما عندما يسير قطاع ما بعيدا في الكفاحية و رفض قواعد لعبة البيروقراطية فمصيره الطرد الفوري، وتلك كانت حالة نقابة بحارة الجنوب التي طردت مباشرة بعد معركة سبتمبر 1999 التي دامت شهرا بموائى الصيد من أكادير إلى العيون.

إن تناول اقتلاع اليسار في إ.م.ش من هذا المنظور الشمولي، يجعلنا ندرك أن الأمر ليس انقلابا على نتائج المؤتمر الوطني العاشر، بل هو بالذات أكبر نتائج ذلك المؤتمر، لأن جوهر ما أفضى إليه هو إضفاء الشرعية على وريثة المحجوب بن الصديق بقبول انتهاك أبسط قواعد الديمقراطية و بتجنب اي نقاش حقيقي لمسار النقابة. ولم تكن كراسي المسؤولية سوى فخا للتوريث، و الأدبيات حبرا على ورق.

يتطلب ما آل إليه اليسار داخل الاتحاد المغربي للشغل نقاشا واسعا لتقييم فترة تاريخية بكاملها، وممارسة لا تقتصر على هذه النقابة، فنفس الرؤية تحكم عمل يساريين في نقابات أخرى.

السؤال الاستراتيجي: ماذا يفعل الماركسيون في النقابات؟

لسنا نناقش ما يجري داخل الاتحاد المغربي للشغل من موقع الانتماء النقابي المحض إلى هذا الاتحاد، مع ما قد يقترن به من عصبية، بل من موقع النضال لتثوير الوعي العمالي. النقابات العمالية كلها لها نفس الأهمية مادامت ذات قاعدة عمالية. والاتحاد المغربي للشغل يعادل الاتحاد الوطني للشغل بهذا المقياس. و من أبجديات النضال العمالي الماركسي العمل مع الشغيلة أينما كانوا. و الأمر الحاسم هو المضمون السياسي لهذا العمل. أما الفكرة الرائجة حول عدم خلط العمل النقابي بالعمل السياسي فليست ماركسية بأي وجه ومجرد تكييف مع البيروقراطية أي مع سياستها. فالنقابة كما الطبيعة تخشى الفراغ، إما السعي لتسييس النضال العمالي في أفق تجاوز المجتمع الطبقي، او ترك العمال فريسة لسياسة الحفاظ على هذا المجتمع.

العصبية النقابية مستحكمة داخل القسم الأعظم من اليسار. وتذكى تارة بحجة أن الاتحاد المغربي للشغل هو النقابة التاريخية الأم، و ما سواها حوانيت حزبية، وأن وحدة الطبقة العاملة ستكون داخل هذا الاتحاد. وهذه فكرة روجها قسم من اليسار الجذري ذاته. و طورا تتوَجج العصبية بحجة أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

«بديل تاريخي» أعاد ربط الحركة النقابية بحركة التحرر الوطني [حسب عبد اللطيف المنوني ، منظر تأسيس ك.د.ش.].

هذه العصبية تفضي إلى التيه في إشكاليات زائفة، و ارتكاب أخطاء فادحة. فكم من يساري لا يكثر لكفاحات عمالية لأنها غير مؤطرة من طرف نقابته المفضلة، وكم سكت اليساريون عن جرائم ارتكبت باسم نقابتهم، مثال ذلك الأبرز الصمت عن استعمال اسم الاتحاد المغربي للشغل لتشكيل مكاتب نقابية في خدمة أرباب العمل (تقريبا كل مناجم المغرب بها مكاتب نقابية باسم إ.م.ش من هذا القبيل) للمساعدة على ترويض العمال و كسر نضالاتهم.

و هل اهتم اليساريون بنضالات عمال المنطقة الصناعية بطنجة التي جرت في السنوات الأخيرة تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وهو وكالة نقابية لحزب رجعي، وهل تذكروا حكمة لينين بالعمل في النقابات الرجعية؟ وكم روج يساريون، أعمتهم تلك العصبية، أن الاتحاد المغربي للشغل هو النقابة المستقلة دون غيره مما ينعثونه ب «دكاكين حزبية» لمجرد أن ديناصورات الاتحاد المغربي للشغل لا ينتمون علانية لأي حزب، فيما أفعالهم تضعهم في صف النظام و أحزابه.

بجميع الأحوال النقابة شكل تنظيم عمالي أولي يجمع باعة قوة العمل بقصد تحسين شروط بيعها. و لا تضع معيارا للانتماء الموقف السياسي و لا العقائدي أو غيرهما. و في هذا الاتساع الجماهيري المفترض تكمن قوة النقابة. و طالما بقي النضال العمالي في هذه الحدود أمكن استيعابه من طرف الرأسمالية. لذا تحتاج الطبقة العاملة شكل تنظيم آخر يجمع طليعة النضال الأرفع وعيا و الأشد قتالية لقيادة نضال الطبقة على طريق التحرر النهائي من الرأسمالية. هذه الغاية الأسمى، غاية بناء حزب الثورة الاشتراكية المنغرس في الطبقة، هي التي تحدد الماركسيين الثوريين إلى العمل في النقابات العمالية أيا كانت طبيعتها الإصلاحية و حتى الرجعية. وجوهر عمل الثوريين هذا هو تخليص العمال من الهيمنة السياسية للبيروقراطية النقابية ذات الطبيعة الإصلاحية. و طبعا لا يتم هذا التخليص سوى بمعركة سياسية يعارض فيها الثوريون الخط الإصلاحي [خط البيروقراطية النقابية] بخط عمالي طبقي، مدافع عن استقلال النقابة عن البرجوازية ودولتها، وعن الديمقراطية الداخلية، و معاد للرأسمالية برنامجيا و محفز للتنظيم الذاتي و أشكال النضال الجذرية و المسيرة ديمقراطيا.

هذا هو الخط العريض لعمل الثوريين في النقابات، يتعين تطبيقه حسب معطيات الواقع وخصوصيات مختلف النقابات. و إذ تتصدى البيروقراطية المتعاونة مع البرجوازية لعمل الثوريين في النقابات بالقمع و الطرد، يتعين على هؤلاء الاحتياط و اتقاء القمع، مثلما تفرض الظروف إزاء قمع الدولة، بقصد الحفاظ على الصلة مع العمال. و لا يعني هذا الاحتراس بأي وجه التخلي عن خط النضال الطبقي و التكيف سياسيا مع البيروقراطية.

وكل معركة قد يفرض ميزان القوى مساومات مع البيروقراطية. و على عكس ما يعتقد معارضو كل مساومة (= توافق) [وما أكثر من يرفعون رفض كل مساومة الى مستوى المبدأ ضمن المنتسبين إلى الماركسية اللينينية]، ليس السؤال في الإقدام على المساومة أو الإحجام عنها، بل السؤال هو طابع المساومة، هل هي جائزة تفرضها الظروف و لا تنتقص من الإخلاص الثوري و الإقدام على النضال أم أنها مساومة خيانية؟ وفي هذا التمييز تكمن الصعوبة.

سؤال اللحظة: إلى أين ؟

أول الواجبات خوض نقاش عميق في صفوف اليسار حول المسألة النقابية، ودروس التجارب بمختلف المركزيات

النقابية. و بنظرنا يتعين أن يفضي هذا النقاش إلى تكتل اليساريين نقابيا حول برنامج عمل يكون راية بناء يسار نقابي كفاحي ديمقراطي منغرس في كافة النقابات حيث يناضل الأجراء. وعلى المستوى العملي الآتي، السؤال اليوم قائم حول مصير الفرق النقابية التي تشكلت في جامعات الاتحاد المغربي للشغل المغضوب عليها. في أي إطار تنظيمي سيواصل المطرودون، أفرادا وقطاعات، عملهم النقابي؟ القول، كما دأب قادة المطرودين و لا يزالون، إننا متمسكون بالاتحاد المغربي للشغل، صائب لفترة تتيح لجميع القوى و توحيد الرؤية، أما بعدها فلن يبقى لهذا الجواب مضمون. لماذا؟ لأن ميزان القوى في أجهزة القرار لصالح البيروقراطية إلى حد بعيد، وبوسعها، ما دامت قررت التخلص من خصم سياسي، أن تتخذ ما شاءت من القرارات التأديبية، بما شاءت من تأويل لجمل قوانين النقابة الفضفاضة، حتى دون ارتكاب ما ارتكبت من أخطاء عدم التقيد بالشكليات القانونية.

و حتى إن كانت أغلبية اللجنة الإدارية قد داست قوانين المنظمة فلمن سيتم الاحتكام؟ هذا طريق مسدود. وبوسع البيروقراطية عند الضرورة ان تدعو إلى مؤتمر وطني استثنائي يزكي كل ما تريد. فمن يا ترى انتفض ضد قرارات 5 مارس 2012 من كل القطاعات المنضوية في إ.م.ش؟

ستحكم البيروقراطية الخناق على مناصلي اليسار، وتنزع منهم الصفة التمثيلية، ومن ثمة صفة المفاوض حول ملفات القطاعات العمالية، و ستنزع عنهم التفرغ النقابي، وكل وسائل مواصلة الوظيفة النقابية. ستبطل عمليا كل شكل من أشكال انتماء اليساريين إلى إ.م.ش.

حتى القاعدة العمالية لن تسير مناصلي اليسار في معركتهم ضد البيروقراطية لسببين رئيسيين:

أولا لم تعد القاعدة المشاركة في هذا الموضوع، فقد كان اليساريون يسرون علاقتهم مع البيروقراطية بشكل فوقي يغلب عليه التكتم، و لا نخفي سرا إذا قلنا أن يساريين بارزين كانوا يمنعون أي حديث عن البيروقراطية، و أي نقاش لما يتفجر من فضائحها، لا بل حتى تعدياتها على اليساريين لا تناقش (مثال الإطاحة بالمناضل الهايج في الخميسات، و الانقلاب على نقابة بحارة الجنوب).

ثانيا: الصراع ضد البيروقراطية مسألة سياسية، فليست البيروقراطية مجرد زمرة مستبدة لا تقيم وزنا للديمقراطية الداخلية، بل فئة لها خط سياسي، خط جعل النقابة تتعاون مع البرجوازية و دولتها. و لم يسبق لليسار أن عارض البيروقراطية بخط سياسي يدافع عن مصلحة الطبقة العاملة ضد الخط البيروقراطي. وهذا يتطلب منظورا متكاملًا للعمل النقابي: مطالبًا و أشكال نضال، و كفاءات لممارسة الديمقراطية. لذا فإن المستوى السياسي المتأخر للقاعدة العمالية [إجراء قطاع خاص وموظفين على السواء] سيجعلها أميل إلى الاصطفاف جانب من يستطيع مساعدتها على تسوية مشاكلها النقابية اليومية، أي الترافع على الملفات لدى أرباب العمل و الدولة. و هذه صفة تنزعها البيروقراطية عن اليساريين و تسندها إلى أتباعها.

يستدعي الوضع المفروض على اليسار في الاتحاد المغربي للشغل نقاشا هادئا و عميقا حول الحال و المآل.

خياران لا ثالث لهما:

أولهما، الانضمام إلى نقابة أخرى، و الأكثر احتمالا هي الكونفدرالية بالنظر إلى استمرار هوامش ضئيلة من إمكان التصريح بمعارضة الخط السائد، قياسا بالنقابات الأخرى مثل ف.د.ش. وهذا الخيار متوقف على موقف بيروقراطية كدش ذاتها التي قد ترى في قدوم طاقم يساري إخلالا بتوازن طالما حرصت عليه بقصد ضمان سطوتها. كما أن اليساريين قد لا يميلون إلى هذا الخيار بالنظر إلى عقود التربية على أن الاتحاد المغربي للشغل هو النقابة

العمالية الحقيقية وحدها لا شريك لها.

الخيار الثاني: تنظيم القطاعات المطرودة بشكل مستقل، و اتحادها في نقابة وطنية. يطرح هذا الخيار صعوبات جمة، لوجيستية بالأساس قياسا بالخيار الآخر.

لكن سيكون لهذا الخيار ميزة وجود قطب يساري وسط الشتات النقابي قد يتمكن إذا بذلت الجهود الضرورية من تشكيل قطب جاذب للقطاعات العمالية، و حفازا لتوحيد النضال، ومثالا لتكريس تقاليد ديمقراطية وكفاحية فعلا في تسيير النقابة و النضالات على السواء.

أما قول التمسك بالاتحاد المغربي للشغل فهو يعبر عن تشبث اقرب إلى العاطفي منه إلى العملي. فهيكل الاتحاد المغربي للشغل تتحكم به جماعة مواريق، وقد قررت التخلص النهائي من اليسار لدرجة الإشارة في قرارا الطرد إلى المنع من كل نشاط وكل ولوج لمقر من المقرات. ميزان القوى التنظيمي لا يتيح مواصلة العمل في إ.م.ش بأي وجه. ويجب إيجاد مخرج دون إضاعة الوقت في التمسك بطرف أعلن الطلاق النهائي. فالقاعدة التي انضمت إلى الجامعات المطرودة لن تستمر إلى ما لا نهاية في مشاكل التدافع التنظيمي مع البيروقراطية، فإما أن تنظم نفسها وفق تصور يكون موضوع نقاش وقرار ديمقراطيين، أو تنحل و تمتصها نقابات أخرى في جو من الدوخة المحبطة، لا بل قد يفتك الإحباط بقسم منها.

لقد كان تغييب النقاش، وحتى الامتناع الواعي عنه، من أسباب المراهات الخاطئة التي جعلت الكثيرين يُباغثون اليوم بشراسة الهجوم البيروقراطي. لقد طوت البيروقراطية مرحلة من تاريخ عمل اليسار نقابيا، و علينا أن ندخل المرحلة الجديدة مسلحين بمنظور سليم لمهامنا في النقابات ارتكازا على دروس ما سلف من جهود. ولا سبيل إلى هذا المنظور سوى بالنقاش الرفاعي، المنفتح و البناء.

أي مستقبل للحالة النقابية الناتجة عن الطرد من الاتحاد المغربي للشغل؟

الجمعة 30 أيار (مايو) 2014

مصطفى البحري

بانطلاق حملة استبعاد الجناح اليساري من الاتحاد المغربي للشغل بقرارات مارس 2012 [حل الاتحاد الجهوي بالرباط ، ثم طرد 3 أعضاء من الأمانة الوطنية]، دخل الوضع النقابي العمالي بالمغرب طورا جديدا يطرح أسئلة عدة على المنشغلين بهذا الوضع من زاوية نظر مصالح طبقة الأجراء، الآنية (تحسين شروط النضال والحياة) والتاريخية (التحرر من الاستغلال الرأسمالي). إن معطى رئيسيا تغير: نحن إزاء نهاية حقبة من عمل الجناح اليساري داخل إ.م.ش دامت زهاء ربع قرن. ومن يدرك جوهر هذا التغير لن يخامر شك أن لا رجعة فيه. ليس نشوء هذه الحالة الجديدة أمرا يهم مناظلي الاتحاد المغربي للشغل وحدهم، بل كافة النقابيين، وكل المناضلين من أجل أهداف التحرر من الاستبعاد والاستغلال. كما أن الأمر ليس مجرد إشكالية تنظيمية داخلية لمنظمة نقابية، بل عنصرا من إشكالية المنظور العمالي الكفاحي الذي لا يرى في العمل النقابي هدفا بحد ذاته، بل أحد أشكال العمل الرامية إلى تبلور طليعة عمالية مكتملة الوعي الطبقي، أي ذات وعي سياسي ثوري. لذا يجب السعي إلى الإجابة على الأسئلة التي يطرحها وجود الجناح اليساري خارج الاتحاد المغربي للشغل من زاوية النظر هذه، أي كيف و أين يمكن تطوير «التوجه الديمقراطي» بما يجعله إسهما في بناء حركة نقابية طبقية كفاحية وديمقراطية، وفي تجند طليعة عمالية واعية سياسيا.

مسار تيار يساري

عاش التيار اليساري بالاتحاد المغربي للشغل منذ مطلع سنوات 90 ساعيا للحفاظ على وجوده فيه، مدركا جبروت الجهاز الذي بناه بن الصديق ومساعدوه بنبذ كل نقابي غير ممثل لسياسة حصر العمل النقابي في المناوشات اليومية الجزئية، المعرضة لخianات سماسة و انتفاعيين باتوا العمود الفقري للجهاز. تطلب هذا السعي خفض الجناح، والتزام حذر شديد من أي تعبير حر عن الرأي، وحتى صمتا عن جرائم عديدة اقترفتها بيروقراطية بن الصديق، سواء إجهاض نضالات عدة، او انتشار الفساد في مؤسسات اجتماعية عمالية (ضمان اجتماعي، أعمال اجتماعية بقطاع الطاقة ، تعاضدية التعليم...). حصر هذا القمع البيروقراطي عمل اليساريين في ممارسة محض نقابية، سليمة إجمالاً، لكنها عديمة المضمون السياسي، وبنظرة أحادية متعصبة للاتحاد المغربي للشغل (تغير هذا جزئياً في فترة تاريخية لاحقة).

اقتضى هذا الوجود اليساري المقموع تنازلات ومساومات كان جليا لكل عليم بحقيقة البيروقراطية أنها لن تدوم، وأن مكاسب اليساريين بالذات هي التي ستحدو يوما بالطغمة البيروقراطية إلى إنهاء التعايش. أي أن تكتيك مراكمة المكاسب التنظيمية بالصمت وتفادي الصدام يقابله تكتيك الضبط والحذر وضربات دورية تبقي الوجود اليساري في حدود مضبوطة.

كانت البيروقراطية تستفيد من وجود الأطر اليسارية بتوظيفها بعدد من المهام النقابية [مجلس إدارة الضمان الاجتماعي، التفاوض مع الدولة، ملف مدونة الشغل، لجنة التقاعد، ...] لكن بإلزامها حدود منظور نقابي إمشوي (نسبة إلى إ.م.ش)، مع بقاء القرار بيد تلك البيروقراطية، أي نوع من استعمال الخبرة اليسارية لكن ضمن سياسة بن الصديق ومساعديه.

كان هذا ثمن البقاء في أجهزة الاتحاد، لكنه بقاء عرضة لغارات دورية، ولا يعكس تأثيرا سياسيا فعليا في القاعدة

العمالية. حيث فرض القمع البيروقراطي الاحتماء بأدبيات الاتحاد المغربي للشغل وهي مجرد خطابة تستعملها البيروقراطية لتمويه ممارساتها الخيانية.

افتقد الجناح اليساري إلى رؤية ثورية لعمله النقابي، مستبطننا الفصل غير الماركسي بأي وجه بين العمل النقابي والعمل السياسي، غافلا عن كون دور الماركسيين بالذات هو ممارسة السياسة في النقابات، أي مواجهة السياسة الإصلاحية للبيروقراطية النقابية بسياسة ثورية. وجلي أن هذا لا يعني القفز على مستوى الوعي العمالي في الحالة العينية، بل استلهم دروس تجربة الحركة العمالية الماركسية في العمل في النقابات. وهذا أمر لا يتسع المجال هنا لتفصيل مضمونه وكيفية.

على هذا النحو أتيح لليساريين البقاء في الاتحاد المغربي للشغل إلى أن توفي كبير البيروقراطيين، فكان على ورثته مهمة نزع فتيل مشاكل ضخمة عويصة ناتجة عن عقود التسلط البيروقراطي: استئراء الفساد، انعدام شرعية تنظيمية لدى قيادة وأجهزة وطنية فات اجل تجديدها بسنوات عديدة، مالية عبارة عن صناديق سوداء، خيانات عديدة لكفاحات العمال، ممارسات بيروقراطية طردت أفواجا من المناضلين، سياسة إجمالية موالية للقصر تحت غطاء الاستقلال عن الأحزاب، ...

كان المؤتمر العاشر مناسبة مسالمة بين ورثة بن الصديق و اليساريين. [انظر بهذا الصدد مقالين بموقع المناضل-ة الالكتروني : أي حصيلة لمؤتمر الاتحاد المغربي للشغل العاشر؟ و طرد اليسار الجذري من الاتحاد المغربي للشغل : إلى أين؟]

سعيًا لمواصلة الوجود في النقابة وأجهزتها وفق التكتيك المألوف، توصل يساريو النقابة إلى تفاهم مع فريق مواريق أتاح له تجديد شرعيته، وكذا قدرته على ضبط الوجود اليساري و تقليمه عند الضرورة. وقد جاءت ضرورة التقليم، وحتى الاستئصال، من حيث لم ينتظرها أحد. فمع انطلاق السيرورات الثورية بالمنطقة، وتدفق قوى نضال شعبي إلى الشارع ببروز حركة 20 فبراير، استبد الخوف بالملكية فكانت بيروقراطيات النقابات المتعاونة أصلا إحدى ملاذاتها لتفادي الحريق الثوري. أدركت قيادة الاتحاد المغربي للشغل انتظارات الملكية منها في ذلك الجو المشحون بالكهرباء الثورية. فتجاوبت مع أول خطوة سياسية أقدم عليها النظام بعد تدفق جماهير 20 فبراير إلى الشارع: اجتماع مستشار الملك مع القيادات النقابية. فتجنبت أي دعم فعلي للنضال الشعبي (20 فبراير ومجمل الدينامية الثورية)، مكتفية بكلام تأييد أجوف، تاركة نضالات عمالية تختنق، لعل أبرزها كفاح شغيلة الطرق السيارة، وسارعت إلى طاولة «الحوار الاجتماعي»، وأيدت باسم العمال دستور العبيد (يوليو 2011). و بالنظر إلى ما يمثله وجود قطب غير ممثل كليا قد تحوله الظروف الثورية إلى قيادة للمارد العمالي عند انطلاقه، وجب إنهاء ذلك الوجود.

لم يكن للبيروقراطية سوى أن تنفذ المنتظر منها، إذ أنها مستندة على فضائح من العيار الثقيل تعلم علم اليقين أن النظام قد يستعملها ضدها، بمقدمتها نهب صندوق الضمان الاجتماعي، و كان هذا من الملفات التي حركها النظام قضائيا جوابا على مطلب إسقاط الفساد.

هذا بإجمال مقتضب سياق قرارات مارس 2012 بتصفية الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل. نعيد إلى الأذهان هنا أنه قامت، إلى جانب هذه التجربة اليسارية، تجربة أوجز خاضها رفاق الشهيد عبد الله موناير في قطاع الصيد البحري، جرى قسم منها في الاتحاد المغربي للشغل، تصدى لها النظام والبيروقراطية بقسوة : سجن القيادة النقابية وطرد 2000 بحار وانقلاب على المكتب النقابي بعد أعظم معركة عمالية خيضت تحت

لواء الاتحاد المغربي للشغل في العشرين سنة الأخيرة. تجربة بحارة الجنوب مستمرة في نقابة مستقلة منذ غشت 2011.

أزمة عابرة أم طور انتقالي نحو حالة نوعية جديدة

المناخ السياسي المستجد مستهل العام 2011، وطبيعة علاقة بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل بالملكية، تلك العلاقة التي بناها بن الصديق على الولاء للاستبداد بتجنيب المنظمة العمالية أي عدوى ثورية، مقابل امتيازات مادية وفرص اغتناء وتغاض عن نهب الصناديق العمالية، هما العنصران الذين أفضيا إلى قرارات مارس 2012 لاجتثاث اليساريين من النقابة. لم يكن بد من ذريعة لها ظاهر معقولة، فكان نشر حقائق عن الفساد البيروقراطي بالصحافة فرصة الشروع في هجوم الاستئصال.

فكان حل أجهزة الاتحاد الجهوي للرباط يوم 5 مارس 2012 وإغلاق مقره يوم 9 منه، وتنظيم مؤتمر زائف لإضفاء شرعية على ذلك، ثم طرد 3 أعضاء من الأمانة يوم 22 مارس. وتقسيم جامعتي التعليم والبلديات و اتحاد الموظفين. وشن هجوم عنيف يوم 27 مايو 2012 على مقر الاتحاد بتازة وإغلاقه وتنصيب مكتب مزيف، واستهداف جامعة الفلاحة بمحاولة تقسيم قادها عضوان بالأمانة الوطنية، وتأسيس «نقابة» صورية للفلاحين الصغار و مهنيي الغابة. وتسخير عصابة بقيادة عضو الأمانة الوطنية، بهنيس، تعد للسطو على مقر الاتحاد بخريبكة في شتنبر 2012 والانقلاب على المكتب المحلي الشرعي. وطبعا تنظم البيروقراطية حياة النقابة مبعدة مناضلي الجناح اليساري، فعقدت مؤتمرات وطنية (الشبيبة العاملة، الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، نقابة شغيلة الفوسفات، نقابة البنوك، ...) وجددت اتحادات محلية و جهوية... مستغنية عن اليساريين وفي الآن ذاته، تعتبر الطغمة البيروقراطية ضحايا عسفا «مجموعة نقابية مزيفة من المطرودين والمغرر بهم لا تربطها أية رابطة تنظيمية بالاتحاد المغربي للشغل» على حد قولها، بل هدد موخاريق بمتابعة قضائية لجامعة التعليم-التوجه الديمقراطي.

إلى جانب الحزم البيروقراطي، تواصل زمرة موخاريق علاقة ملتبسة بجامعة القطاع الفلاحي التي يقودها يساريون، حيث لم تصدر بعد قرار فصلها عن الاتحاد، ساعية إلى نقل الأزمة إلى داخلها واستقطاب قسم منها بالناورات المتنوعة.

بوجه هذا الحزم البيروقراطي، دبر الجناح اليساري بداية المرحلة الجديدة بصيانة المكاسب التنظيمية بعقد مؤتمرات نقابات التعليم و البلديات و اتحاد الموظفين، وتحصين مكاسب محلية هنا وهناك. وتستمر هذه المرحلة بقيادة أعضاء الأمانة الثلاثة المطرودين عبر بلورة مواقف منتظمة من قضايا الساعة بالساحة النقابية، وعبر سعي إلى التواصل مع القيادة المستبدة توخيا لحل يعيد اليساريين إلى حظيرة الاتحاد المغربي للشغل.

إلى جانب الثلاثي المطرود المنتخب بالأمانة في المؤتمر العاشر (ادريسي، غامري، أمين)، جرى في سبتمبر 2013 تشكيل مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي [أعضاء اللجنة الإدارية ونقابيون من مختلف القطاعات والاتحادات المحلية و التنظيمات الموازية].

تنطوي مواقف ثلاثي الأمانة الوطنية المطرود، وأعضاء اللجنة الإدارية المنتسبين للتوجه، ومجلس التنسيق الوطني للتوجه، على رؤية لمستقبل «التوجه الديمقراطي» قوامها السعي إلى العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل. تؤكد بيانات تلك الأجهزة و مذكراتها إلى فريق موخاريق على جملة تدابير مطلوبة لحل تأزم العلاقة. تلك التدابير مفصلة، مثلا، في مذكرة فاتح نوفمبر 2012: «فتح المقرات النقابية، وخلق شروط تفادي الاصطدام، إلغاء قرارات الطرد، جمع الأمانة الوطنية بكامل أعضائها واللجنة الإدارية قصد تأكيد التمسك بوحدة الاتحاد

ومبادئه في ديباجة قانونه الأساسي ونتائج المؤتمر العاشر، إلغاء القرارات اللاديمقراطية، و القيام بما يلزم لإعادة توحيد المنظمة على أساس ديمقراطي بدءا بالاتحاد الجهوي بالرباط وجامعتي التعليم و البلديات، ووضع خطة نضال وحدوية وخطة إعداد للانتخابات المهنية.

نفس الرؤية تحكم مبادرات من قبيل مطالبة لجنة تحضير مؤتمر الشبيبة العاملة التاسع بتمثيل مكونات «التوجه الديمقراطي» في ذلك المؤتمر.

وبموازاة هذا يجري الإيحاء ان ثمة من القادة البيروقراطيين من يمكن التفاهم معهم، ومخاطبة هؤلاء ليتعقلوا، وتركيز القصف على عناصر بعينها من الأمانة الوطنية، لا سيما فاروق شهير، (بلغ التوهم درجة المطالبة بتجميد عضويته و إحالته على لجنة تأديبية). والحال أن تلك الأمانة متراسة لأنها دقت من المعدن المحجوبي الفاسد ذاته، ومعها اللجنة الإدارية وقيادات الجامعات والاتحادات المحلية، والمنظمات الموازية التي صنعت طيلة عقود وفق المقاس البيروقراطي العفن. هذا ما يجعل التركيز على فاروق شهير يعادل القول من جانب قيادة التوجه: إننا مستعدون للعودة وفق المساومات المعهودة لكن لا بد ان تضحوا بأحدكم ليكون كبش فداء لغسل صفحة الآخرين.

كل معطيات الواقع تدل على أن البيروقراطية تسير نحو تنظيم مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل الحادي عشر متم العام الجاري 2014 على نحو يتيح لها استكمال عملية التخلص النهائي من المغضوب عليهم، وإضفاء شرعية تنظيمية على هذه العملية بتجديد القيادة وباقي الأجهزة.

وبالنظر الى عقود التسلط البيروقراطي التي حولت معظم قطاعات الاتحاد المغربي للشغل الى اقطاعات قائمة على الامتيازات والمصالح المادية والتداخل مع السلطات محليا ووطنيا، لم يكن ثمة رد فعل من داخل تلك القطاعات ضد قرارات الطرد التعسفية ودوس قوانين الاتحاد، وظل بعض المناضلين القلائل ببعض القطاعات الراضين لعملية التصفية التي تقودها البيروقراطية غير قادرين على خلق حالة متضامنة مع ضحايا العسف البيروقراطي. وفي نفس الوقت تناور البيروقراطية لخلق حالة ارتباك ودوخة في صفوف من تحاربهم. فقد أبقت على جامعة الفلاحة شكليا داخل الاتحاد المغربي للشغل، فيما كان بوسعها ان تشطب عليها بمبرر تضامنها مع المطرودين او افتعال أي ذريعة. ولكنها تحرم جامعة الفلاحة من مشاركة في هيئات الاتحاد وحياته الداخلية. و تلمح الى قرب الاجتماع مع جامعة الفلاحة ثم تتخلى عن ذلك. باختصار إنها تناور لإضعاف خصمها، وليست تنحية جامعة الفلاحة سوى مسألة وقت. هذا ما تدل عليه كل معطيات السنتين الماضيتين.

مآزق ممكنة بفعل مراهنة غير واقعية على عودة إلى الاتحاد المغربي للشغل

على ضوء هذه الحقائق والوقائع، ما مدى نجاعة الحل الذي يصبو إليه قادة «التوجه الديمقراطي»؟ وما حظوظ تحقيقه؟

يبدو أن منظور قادة التوجه محكوم بما لديهم من تجربة في مقارعة البيروقراطية في تجربة الاتحاد الجهوي بالرباط.

إنهم يراهنون على إمكان التوصل إلى حل مع البيروقراطية بعد الضغط عليها، حل يقضي بالعودة الى الاتحاد والتعايش مع بيروقراطيته تعايشا مقرونا بالشد والجذب وفي الآن ذاته مواصلة بناء التنظيم النقابي. وضمن هذا المنظور ليس استقلال جامعتي التعليم و البلديات واتحاد الموظفين، وكل المكاسب التنظيمية، غير قوة ضغط لفتح طريق التفاهم .

هذه المراهنة لا تأخذ بعين الاعتبار تغيرات جوهرية في معطيات المشكل:

أولا : التعايش والشد والجذب في الاتحاد الجهوي بالرباط كان في ظل حكم المحجوب بن الصديق الذي كان فوق الجميع وماسكا بسلطة مطلقة، حيث لم يكن الفريق الحاكم حاليا غير أتباع أذلاء، وكانت لابن الصديق حساباته في قبول اليساريين ضمن حدود مضبوطة.

الزمرة الحاكمة بالاتحاد حاليا تحررت من سلطة المحجوب المطلقة، وتسير أمورها وفق حساباتها الخاصة، ومن أمثلة ذلك الأخرى أنها مدت يدها الى قيادة الاتحاد الاشتراكي، وهو ما لم يقدم عليه بن الصديق منذ قطيعته مع الاتحاديين مطلع ستينات القرن الماضي.

ثانيا : كانت المساومة مع المحجوب بن الصديق تجري و كاهل البيروقراطية مثقل بأعباء ملفات الفساد والخيانات، أما بالوضع الراهن فقد حررتها نتائج المؤتمر العاشر من تلك الأعباء بما أضفت من شرعية وتزكية و تبرئة ذمة. ثالثا، وهذا أهم : لقد تغير السياق السياسي، فبعد تدفق الموجة الثورية بالمنطقة وظهور حركة 20 فبراير، أصبح وجود يساريين في الاتحاد المغربي للشغل شانا خطيرا وجب وضع حد له بسرعة وحزم. وتلك دلالة قرارات مارس 2012 البيروقراطية.

بهذا يتضح أن إمكانية عودة إلى الاتحاد المغربي للشغل في ظل البيروقراطية شبه منعدمة، اللهم عودة استسلام تام، وتخل عن حق ممارسة العمل النقابي على نحو ديمقراطي و كفاحي، أي التحول إلى أدوات تنفيذية مقموعة بيد البيروقراطية، وهذا يعني التضحية بمكاسب عقود من التجربة.

وطبعا لا يمكن إطاحة الفريق البيروقراطي الحالي بالنظر إلى ميزان القوى التنظيمي الناتج عن طبيعة معظم قطاعات الاتحاد المغربي للشغل [اقطاعات مصالح مادية]، هذا الميزان الذي عملت في السنتين الأخيرتين على تعزيزه أكثر لصالحها.

وحتى بمنطق تجريبي محض، متغاض عن العوامل الثلاث آفة الذكر، تدل مجريات السنتين الأخيرتين على أن البيروقراطية تصم آذانها إزاء كل دعوات حل يعيد اليساريين إلى الاتحاد المغربي للشغل. فلماذا مواصلة التعامي عن هذا التصامم؟

ألا تكفي سنتان من طرق أبواب موصدة؟ ألن يؤدي هذا إلى مآزق تهدد بالعصف بتجربة نقابية واعدة؟ إن لهذه التجربة نقاط ضعف نوعية تجعلها هشة أمام المآزق المحتملة. هل ننسى أنها تجربة خرجت من صلب منظمة بالغة التبقرط حيث تنعدم حرية النقاش، وحيث تسود تقاليد معينة في تسيير النضال وأداته، وحيث التكوين النقابي العمالي الحقيقي شبه منعدم، وغير ذلك مما لا يسمح الحيز بتفصيله؟

وقد شهدت الساحة النقابية تجارب سابقة تحمل نفس نقاط الضعف وانتهت إلى الارتطام بالحائط. منها حالة ما كان يعرف بالحركة الراضة في نقابة الجماعات المحلية بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي اصطدمت بعسف البيروقراطية دون قدرة على استجلاء آفاق، فتلاشت وانتهى عدد من فروعها إلى الالتحاق بالاتحاد المغربي للشغل، وهي حاليا في جناحه اليساري. ولعل تجربة أخرى اكبر دلالة: إنها ما كان يعرف بالنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي. فقد نشأت هذه الحالة على قاعدة استياء قسم عريض من شغيلة التعليم الابتدائي من إهمال القيادات النقابية لمطالبهم. وتعاضم وزنها التنظيمي لدرجة تحقيق نتائج مفاجئة في انتخابات اللجن الثنائية، وباتت ندا لنقابات التعليم الأخرى. بيد أن نقاط ضعفها أفضت بها إلى وضع شبه تلاشي حاليا. باختصار ليس كل ما ينتفخ

آنيا قادرا على امتلاك مقومات الاستمرار.

إن العمل النقابي أمر مصلحة آنية، فئوية، ضيقة، هذا هو فهم القاعدة العريضة، لا سيما بالنظر لتقاليد نقابات المغرب، عديمة المشروع المجتمعي البديل. تلك المصلحة الآنية قد تجر فئات أجراء في هذا الاتجاه، ثم سرعان تلقي بهم في اتجاه آخر، لا سيما اتجاه الاتحادات النقابية الكبرى [ذات البيروقراطية الكبيرة أيضا] لما تحوز من قدرات مفاوضة، وآليات حل الآني من مشاكل فردية. بتعبير آخر ما من شيء يضمن استقرار قاعدة نقابية معظمها مبتدئ التجربة بخصوصيات ضعف هيكلية ناتجة عن التاريخ.

خيار الاندماج في نقابة أخرى

إن كانت مواصلة المراهنة على عودة إلى الاتحاد المغربي للشغل تهدد، بفعل رفض قيادته، بتفكك التجربة الناشئة خارجه، أو بالأقل تراجعها قياسا بما تعده به، فهل يمثل الاندماج في نقابة أخرى حلا يضمن تطور التجربة ايجابيا ليكون لها تأثير بناء (ديمقراطي وكفاحي) في الساحة النقابية المأزومة؟

يتعين أولا التخلص نهائيا مما تبقى من عصبية نقابية إمشوية (نسبة الى الاتحاد المغربي للشغل). المقصود ذلك التقييم الذي يعتبر هذه النقابة هي وحدها المنظمة العمالية الحقيقية الأصيلة، وما سواها دكاكين حزبية لا تستحق اي اعتبار. كان هذا ما تروجه بيروقراطية بن الصديق، وترفض بناء عليه اي تعامل مع النقابات الأخرى، وحتى اي اعتراف بنضالات عمالها. وقد استبطن بعض اليسار هذا التقييم مدة طويلة، ولم يشرع في التحرر منه جزئيا إلا بالتدريج مع تجارب التنسيق النقابي التحتي التي فرضتها شدة هجمات الدولة على الشغيلة. وحتى مع هذا التخلص النسبي من تلك الرؤية المنافية للواقع، ظل المتأثرون بها من اليساريين يعتبرون ان توحيد الحركة النقابية سيجري داخل الاتحاد المغربي للشغل.

هجر هذه التصورات أمر ضروري تقتضيه مستلزمات النضال اليومي، وواجب التعاون والتضامن مع اي كفاح عمالي أيا كانت يافطته، كما يمهد الطريق لتحقيق أشكال توحيدية مع مكونات نقابية أخرى، فضلا عن كونه غير ماركسي بالنسبة لمن ينتسبون إلى هذه المدرسة النضالية.

في الحالة التي نحن بصدها، وإزاء تعذر عودة إلى إ.م.ش، يطرح السؤال: أليس اندماج جناح الاتحاد المغربي للشغل اليساري في نقابة أخرى أفضل سبل تطويره ليسهم في بناء حركة نقابية كفاحية وديمقراطية؟ هذا افضل ما يمكن فعلا لو توافرت شروطه لأنه :

– يتيح تفادي مزيد من تفتيت الساحة النقابية، ومن ثمة مزيد من افقاد الاعتبار للعمل النقابي بنظر العمال.
– يتيح ممارسة الجناح اليساري تأثيرا في قاعدة عمالية أوسع، حيث سيمكنه من تلاقح ايجابي مع تجربة أخرى، مع ما ينتج عن عمل موحد من اقتصاد القوى وحسن توجيهها.

ما النقابة الممكن، والحالة هذه، أن ينضم إليها يسار الاتحاد المغربي للشغل على نحو يعطي أفضل نتيجة؟ معايير الجواب على هذا السؤال هي: مدى اتساع القاعدة العمالية، و توافر الديمقراطية الداخلية، وخط نضالي تطبيقي.

جلي ان الحالة المؤسسية للحركة النقابية لا تعد بالشيء الكثير جوابا على هذه المعايير، وتبرز الكونغرالية الديمقراطية للشغل إمكانية وحيدة في الظرف الراهن، رغم ما كشف عنه مؤتمرها الأخير من تفاقم اوجه نقص الديمقراطية فيها، وكذا ما أبان عنه موقفها في عام 2011 النضالي من ترد سياسي. فسياسة قيادتها بهذا الصدد لا تختلف عن نظيرها في الاتحاد المغربي للشغل.

إن تاريخ قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خنق الأصوات المعارضة، واضطهادها، وحتى طردها من المنظمة، وأنظمتها الداخلية غير الديمقراطية، التي لا تعترف بحقوق التعبير عن رأي معارض ونشره في القاعدة، و الترشح إلى المسؤوليات بناء على لوائح مستندة إلى برامج، لا تبشر بإمكان تطور ايجابي لتجربة «التوجه الديمقراطي» المتحدر من إ.م.ش داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في الظرف الراهن.

هذا علاوة على أن قاعدة «التوجه الديمقراطي» غير مهيأة لهكذا صيغة اندماجية. فزيادة على رواسب العصبية الإمشوية (نسبة إلى إ.م.ش)، ينعدم اي نقاش لحد الآن حول هذه الإمكانية بما هي إحدى احتمالات آفاق «التوجه الديمقراطي»، وربما يعود هذا بدوره الى التقاليد الموروثة عن الاتحاد المغربي للشغل الموسومة بانعدام اي نقاش حول مسار النقابة وتقييم أدائها النضالي.

وبالنظر إلى ضغط الوقت، بعد مضي اكثر من عامين على وجود «التوجه الديمقراطي» خارج هياكل الاتحاد المغربي للشغل، وخطر تفكك التجربة إزاء إصرار البيروقراطية على إحكام إغلاق الابواب رغم عروض التفاهم التي وجهتها مرارا قيادة «التوجه الديمقراطي»، يبدو الالتحاق بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل مستبعدا في الحال. هذا ما يطرح سؤال الخيار الثالث: خيار هيكلية الحالة اليسارية المتحدرة من الاتحاد المغربي للشغل على نحو مستقل.

خيار بناء قطب كفاحي ديمقراطي قائم الذات

يمكن القول إن هذا ليس خيارا بل حل يفرضه الواقع الآني بالنظر الى ما سلف. ودون استصغار ما ينطوي عليه من مصاعب، نرى أن من ايجابياته إمكان إعطاء مثال ملموس عن فعل نقابي ديمقراطي فعلا، وكفاحي فعلا. هذا طبعا بتطوير الحالة الراهنة «للتوجه الديمقراطي».

الساحة النقابية المغربية في وضع بالغ السوء: القيادات تنهج سياسية تعاون مع أرباب العمل، ومسايرة لدولتهم، في الهجمة الكاسحة الجارية على جبهات عديدة. الديمقراطية الداخلية منعدمة، ما يعسر تصحيح خط النقابة، ومن ثمة يلقي بها إلى درك كارثي.

إن وجود قطب نقابي في هذه الساحة يكون مثالا لفعل نقابي طبقي، مستقل، ديمقراطي وكفاحي ووحيدوي، سيمارس تأثيرا ايجابيا على قواعد باقي النقابات، ويسهم بذلك في التقدم نحو بناء حركة نقابية وفيه فعلا لعله وجودها الطبقي.

إن إمعان القيادات النقابية في تكييف أداة نضال الشغيلة مع متطلبات البرجوازية ودولتها يولد دوريا موجات احتجاج قطاعية في القواعد النقابية، وبمناسبة كفاحات كبيرة، حيث يصطدم تونق الاجراء الى الوحدة و التضامن بالتزام القيادات سياسة «الشراكة الاجتماعية» المفرغة للنقابة من محتواها النضالي. موجبات الاحتجاج هذه تختنق أو تجد مخرجا في مزيد من تفتيت الساحة النقابية، إذ غالبا ما تكتسي صبغة قطاعية فنوية ضيقة، أو يغلب عليها طابع تجارب محلية لا امتداد وطني لها. و إن وجود قطب كفاحي ديمقراطي بالساحة النقابية سيكون جاذبا ومنقذا لهكذا موجات استياء من سياسة البيروقراطيات.

وفي مستوى آخر، يدفع فرط الاستغلال أفواجا من الشباب العامل إلى ساحة النضال، فتنشأ تجارب كفاح خلو من سلبيات الماضي ومن ثقل الهزائم، وعيوب التبقرط. لكن هذه التجارب الفتية تنشأ داخل المنظمات النقابية المبقرطة، فتنشأ سلبيا بأوضاعها العليلة، ما يؤدي في آخر المطاف الى هذر قوى نضال عمالية ثمينة. وهذا ما دمر تجربة شغلية مجموعة G 4 للحراسة، ويهدد اليوم تجربة شغيلة الطرق السيارة في إ- م - ش، مثلا لا حصرا.

وأخيرا، سيكون من واجب القطب الكفاحي الديمقراطي أن يرفع عاليا راية وحدة نضال العمال و أداتهم النقابية، وأن يجسد هذه المثل ميدانيا في علاقاته مع القواعد العمالية، ممارسا بذلك ضغطا قويا على القيادات المتقاعسة و المخلة بالواجب الطبقي.

يبدو اليوم، في ظل معطيات الساحة النقابية، ان طريق بناء قطب نقابي كفاحي وديمقراطي وحدوي هو الذي سيفضي بتجربة «التوجه الديمقراطي - إ. م. ش» إلى تأثير ايجابي مخصب في نضال الطبقة العاملة المغربية راهنا. بيد أن هذا الإقرار يستدعي التأكيد على وجوب تأهيل «التوجه الديمقراطي» لهذه المهمة التاريخية. يفرض مبدأ «قول ما هو كائن» ان نأخذ بالاعتبار ظروف نشأة «التوجه الديمقراطي»: لقد خرج من رحم منظمة متحجرة بيروقراطيا، ضعيفة سياسيا من زاوية نظر عمالية طبقية. هذه السمات منعت كل نقاش يطور النضال النقابي سيرا مع تطور الوضع العمالي، وفرضت على اليساريين سجن أنفسهم ضمن حدود الرطانة البيروقراطية التي لم تكن سوى غطاء للخيانة.

المقصود تطوير تصورنا للعمل النقابي في اتجاه نقابة كفاح وتغيير اجتماعي، بالانفتاح على كل المشاكل الاجتماعية بغاية تغيير واقع الاستبداد والاستغلال و التبعية، وليس التكيف معه بترقيعات قد يحققها عمل نقابي محض. وهذا يتطلب منهجية مناهضة للرأسمالية في صياغة مطالب جوهرية ذات قدرة على توحيد قوى النضال العمالي. المقصود أيضا تفصيل فهمنا للديمقراطية داخل منظمات النضال، التي لا تقتصر على مبدأ الانتخاب الى المسؤوليات، وحتى هذا ما يزال مشوبا لدى بعض اليسار بتلاعبات ما يسمى «لجنة الترشيحات» حيث تتفاهم أطراف سياسية وراء ظهر أكثرية نقابية غير منتمية. ما من ديمقراطية داخلية دون تنظيم الاختلاف بضمان حق التعبير عن الرأي المخالف في أدبيات النقابة و صحافتها، و الاحتكام في انتخاب الأجهزة الى لوائح قائمة على أرضيات برنامجية. المقصود كذلك إشاعة التسيير الديمقراطي للنضالات، بالتخلي عن تحكم الأجهزة الفوقية في مجريات المعارك (توقيتها ومدتها واشكالها ومطالبها)، وإفساح المجال للقاعدة المناضلة لتسيير كفاحاتها بجموعات عامة وبلجان إضراب ينتخبها المضربون ، منتمون نقابيا وغير منتمين، وقابلة للعزل من طرفهم. هذا كله يمر عبر تقييم تجربة «التوجه الديمقراطي» و إكراهاتها المتعددة، والاسترشاد بدروس كفاح طبقتنا، في بناء أدوات النضال، وفي خوض الكفاحات.

إن الوعي بمصاعب بناء تجربة نقابية كفاحية في ظروف تراجع نضالي وهجوم الأعداء الطبقيين، وصعوبة إفهام العمال ضرورة خطوة تبدو انشاققية للوهلة الاولى، هما ما يلزمنا بتوحيد الرؤية دون تأخير لتجنيد القوى لخوض غمار مهمة يملئها علينا التاريخ.

ختاما نرى لزاما التأكيد على أن بناء قطب كفاحي ديمقراطي وحدوي قائم الذات ابعده ما يكون عن التشطيب على المنظمات النقابية الأخرى واعتبار هذا القطب بديلا. لا، سيواصل المناضلون العماليون عملهم اينما وجد شغلية، في الاتحاد المغربي للشغل، وفي الكونفدرالية و في الاتحاد الوطني للشغل (في إطاره خاض الشباب المناضل تجاربهم النقابية بالمنطقة الحرة بطنجة في السنوات الأخيرة) وفي الاتحاد العام للشغالين (في إطاره خاص عمال شركات النقل الخاصة كفاحاتهم في التسعينات في الدار البيضاء)، وهلم جرا.

نأمل أن يكون هذا الرأي الشخصي فاتحة نقاش حقيقي، رفاقي وبناء، نفتقده بأسى رغم كل الهزات التي شهتها الساحة النقابية في السنوات الأخيرة.

يجب طرق الحديد ما دام حاميا.

مصطفى البحري

دفاعا عن التوجه الديمقراطي كقطب لممارسة نقابية كفاحية وديمقراطية رسالة مفتوحة إلى مناضلات ومناضلي مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل

الاربعاء 23 تموز (يوليو) 2014

مناضلون في التوجه الديمقراطي

تحية عالية إلى المناضلات والمناضلين،

يعد اجتماع مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي يوم السبت 19 يوليوز 2014 محطة نوعية بالنسبة لنا في التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل، أو بالنسبة للحركة النقابية المغربية بشكل عام. إلا أن حيز الوقت المخصص للنقاش (3 دقائق لكل مداخلة) كان ضيقا جدا، ولم يسمح لكي يعبر الجميع عن أفكاره بكل تفصيل. ومادام المجلس الوطني في دورة مفتوحة، ارتأينا أن نتقدم لقواعد التوجه بهذه الرسالة المفتوحة تلخص الآراء التي نريد أن نساهم بها في النقاش حتى نجعل من التوجه قطبا ديمقراطيا وكفاحيا حقيقة في الساحة النقابية اليوم، ويكون منارة تسترشد بها الطلائع النقابية ببلادنا.

دفاعا عن التوجه الديمقراطي كقطب لممارسة نقابية كفاحية وديمقراطية مجلس تنسيق وطني ناجح على مستوى الحضور والتمثيلية القطاعية والترابية..

اجتمع مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي-الاتحاد المغربي للشغل يوم السبت 19 يوليوز 2014 بالرباط في دورته الثالثة. يعد هذا المجلس ناجحا أكثر من سابقه على مستوى الحضور والتمثيلية القطاعية والترابية، حيث حضر الاجتماع 220 مشاركا، منهم 26 امرأة، ممثلين لأكثر من 20 قطاعا أهمها التعليم والفلاحة والاتحاد النقابي للموظفين والجماعات المحلية، وقادمين من 56 مدينة على مستوى كافة مناطق المغرب. وصمد غالبية الحاضرات والحاضرين طيلة 9 ساعات في أجواء اتسمت بتحلي الجميع بروح المسؤولية العالية لكي تتوج أشغال المجلس بنتائج إيجابية في مستوى التطلعات الديمقراطية والكفاحية. كانت هناك حوالي 60 مداخلة، عكست إصرار المناضلات والمناضلين على إنجاح هذه المحطة التي تعتبر جد نوعية في مسار التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل والحركة النقابية المغربية بشكل عام. كان جدول الأعمال يتمحور حول المصادقة على مشروع القانون الأساسي للتوجه الديمقراطي لفك الارتباط على المستوى القانوني مع الاتحاد المغربي للشغل وكذا مشروع مقدمته، والنظر في مسألة انتخاب الأجهزة القيادية للتوجه. هذا علاوة على مناقشة تقرير ثلاثي الأمانة الوطنية (أمين-الغامري-الإدريسي) حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنقابية منذ مجلس التنسيق الوطني ليوم 9 مارس، ومناقشة مشروع البيان الختامي.

وتدبير القيادة مخيب للآمال

إلا أن تدبير القيادة المشرفة لم يكن في مستوى التطلعات، وكانت حصيلة الاجتماع النهائية مخيبة للآمال. فرغم عديد من الأصوات الراضية، فرضت صيغة الموافقة (أضيفت لها كلمة الإجماع رغم أنه لم يكن حاصلًا) على القانون الأساسي بشكله الإجمالي [أي تخويل صلاحية تدقيقه للسكرتارية الوطنية (ثلاثي الأمانة) بتشاور مع الكتاب العامين للجامعات الوطنية الكبرى]، وتنصيب ثلاثي الأمانة العامة كسكرتارية التوجه الديمقراطي ومنحه صلاحية إيداع الملف القانوني لدى السلطات، وترك دورة مجلس التنسيق الوطني مفتوحة حتى الاجتماع من جديد في شهر شتنبر لاستكمال النقاش حول الآفاق وهيكل التوجه الديمقراطي.

ضيق الأفق الاستراتيجي لقيادة التوجه الديمقراطي

يتمثل الأفق الاستراتيجي الذي تدافع عنه قيادة التوجه الديمقراطي وتلخصه الأوراق المقدمة لمجلس التنسيق الوطني في العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل، ومطالبة البيروقراطية باحترام الشروط الخمس (احترام نتائج المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل، وفتح مقرات الاتحاد، وإلغاء جميع قرارات الطرد، ووضع حد للتقسيم الفوقي، وتخليق الحياة النقابية) لتجاوز الأزمة، والاستعداد الكامل لحل التوجه كتنظيم قانوني بمجرد «تراجع النهج الاستثنائي وتطبيع أوضاعنا داخل المركزية» كما ورد في مشروع تقديم القانون الأساسي. وأضيف عنصر الانتخابات المهنية المقبلة كإحدى المحطات الرئيسية التي يجب تدبيرها من الناحية القانونية.

ومن خلال عديد من المداخلات، برز رأي ثان داخل مجلس التنسيق الوطني أكد على خطورة حصر الصراع ضد البيروقراطية فيما هو تنظيمي، وعلى ضرورة استبعاد منطق التفاهم بأي ثمن مع البيروقراطية التي تواصل حربها الاستثنائية للتخلص من أية معارضة نقابية قد تعرقل نهجها المساند للنظام والرامي إلى مباركة كل مخططات الباطرونا ودولتها. وركز على أهمية البعد النضالي والكفاحي وتمييز الرايات، وطالب بسحب صيغة «حل التوجه كتنظيم قانوني». وهناك تدقيقات في إطار هذا الرأي نادت بالقطع مع التناقض الذي يبدو في خيار تدبير الصمود داخل الاتحاد المغربي للشغل في الوقت الذي نسير فيه عمليا في اتجاه بناء نقابة جديدة من خلال هيكلية جديدة وقانون أساسي والشروع في مسطرة إيداع الملف القانوني.

وهم المصالحة مع زمرة البيروقراطية

إن الرهان على مصالحة مع البيروقراطية وهم كبير. وهو ينم عن عدم استيعاب السياق السياسي لما بعد حركة 20 فبراير، والذي يتسم بتفاقم اصطفاك قيادات الاتحادات النقابية الى جانب البرجوازية ودولتها، في سعي موحد لتمرير مخططات كبرى تستهدف تدمير مكاسب الطبقة العاملة والفئات الشعبية في سياق الأزمة الرأسمالية الحالية. فالبيروقراطية النقابية أصبحت أكثر من أي وقت مضى حليفا رئيسيا للنظام لتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التقشفية. ولهذا فهي تحرص على تطهير المنظمات النقابية من أي وجود كفاحي أو يساري قد يشكل شرارة استنهاض المقاومة في وضع اجتمعت فيه مقومات انفجار الغضب العمالي والشعبي. وهذا هو جوهر الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ضد العناصر الكفاحية، والتي ليست سوى استكمالاً لمسلسل الارتقاء في أحضان النظام بشكل صريح منذ المؤتمر العاشر، وتصويتها بنعم على الدستور المنوح، والتزامها باتفاقات السلم الاجتماعي مع أرباب العمل. وكشفت مجريات السنتين ونصف المنصرمتين أن بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل عاقدة العزم على جعل المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد المغربي للشغل محطة الطي النهائي لصفحة وجود التوجه داخل المنظمة.

إن الخيار الذي يختزل الصراع ضد سطوة البيروقراطية التي تعاني منها الحركة النقابية المغربية في تجاوزات تنظيمية لزمرة متنفذة داخل الاتحاد المغربي للشغل مسدود الأفق. فهو يستبعد التشهير بدور البيروقراطية السياسي الحاسم في المرحلة الراهنة، وبناء جسور التنسيق مع مناضلي ومناضلات في المنظمات النقابية الأخرى لتشكيل جبهة نقابية واسعة لصد تعديلات الدولة البورجوازية. وبينم خيار حل التوجه الديمقراطي كتنظيم في حال استوفت البيروقراطية الشروط الخمس عن استعداد ضمني لاستسلام قد يكون مخزيا. وهذا يتناقض بالكامل مع أسس انخراطنا في التوجه الديمقراطي، واعتباره فرصة لبناء نواة قطب نقابي مناضل ديمقراطي يقوم بدور تاريخي في الساحة النقابية: دور تطوير رؤية وممارسة نقابيتين وفق مبدأ الصراع الطبقي بوجه التحنيط والتدجين الذي دأبت

خطوة إلى الوراء

كانت غالبية مكونات التوجه الديمقراطي حاضرة في مجلس التنسيق الوطني ليوم 19 يوليوز وأبان الجميع عن حماس كبير للدفع بالتجربة إلى الأمام عبر طرح مقترحات نضالية لتثبيت التوجه الديمقراطي على أرض المقاومة الميدانية ضد هجومات الدولة على مكاسب الأجراء والفئات الشعبية. وكنا نسير في اتجاه القطع مع الممارسات التي طبعنا بها الاشتغال التنظيمي داخل الاتحاد المغربي للشغل عبر الحرص، كل الحرص، على دعم الديمقراطية الداخلية في صفوفنا على جميع المستويات بما في ذلك الانتخاب الديمقراطي لأجهزة تجسد القيادة الجماعية مع ضمان تمثيلية واسعة لكافة القطاعات والاتحادات الترابية والطاقات المناضلة. لكن بوصلة قيادة التوجه عاكست هذا الاتجاه الصحيح. فقد أصرت القيادة، وهي مرتبكة تماما، على الاستمرار في صيغة ثلاثي الأمانة العامة التي تجاوزناها من خلال جميع محطاتنا التنظيمية منذ شتنبر 2013، وتبني مشروع القانون الأساسي بشكله الإجمالي بذريعة الحصول على الإجماع (وهو ما لا يحصل وبرز الاستياء العام في انسحابات كثيرة من القاعة). وكان ذلك إجحافا خطيرا في حق قواعد التوجه الديمقراطي واستهتارا كبيرا بالاستعداد النضالي الكبير الذي أبانت عنه في المجلس ومسا للأسس الديمقراطية التي من المفترض أن يبني عليها التوجه. هل يكفي الارتباك وحده لتفسير هذا السلوك؟ ألا يعود هذا الارتباك نفسه إلى التوجس من طبيعة الحضور في المجلس وعدده الكبير غير المتوقع الذي خلخل حسابات التحكم في الأجهزة؟ أم أن السبب قد يرتبط بالحرص على عدم انتخاب أجهزة ديمقراطية واسعة تكبل خيار المساومة وتعرقل عملية حل التوجه كتتنظيم في حال ابدت البيروقراطية استعدادها لمصالحة ما؟

على أي، إنها خطوة إلى الوراء تهدد بنسف أسس هذه التجربة الواعدة. وتذكرنا بشبح إجهاض مبادرات أخرى كانت واعدة في تجربة النضال العمالي والشعبي، كتنسيقيات مناهضة غلاء الأسعار على سبيل المثال. وتعود المسؤولية السياسية إلى القيادة التي تريد أن تحصر تجربة التوجه الديمقراطي في أفق الخيار التنظيمي المساوم مع البيروقراطية مستبعدة البعد السياسي الطبقي الحقيقي لبناء تجربة نقابية ديمقراطية كفاحية في ساحة النضال تساهم في دعم حركة النضال الشعبي من أجل التغيير الحقيقي ببلادنا. وهذا ما يستوجب منها نقدا ذاتيا حازما.

من أجل بناء التوجه الديمقراطي كمنارة لممارسة نقابية ديمقراطية وكفاحية

إن انخراطنا في التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل، والمساهمة في مسيرته التنظيمية والنضالية، نابع من رؤيتنا المدافعة عن نقابة عمالية وفية لعله وجودها، وهي الدفاع عن المصالح الآنية والتاريخية للطبقة العاملة. ونحن نرى أنه مازال يمثل اليوم فرصة تاريخية في حياة الحركة النقابية المغربية تضع على كاهل جميع المناضلات والمناضلين مهمة الاستمرار في بنائه كمنارة لممارسة نقابية ديمقراطية حقيقية مستندة على قيم التحرر الذاتي من كل استغلال واضطهاد، وحاملة لمشروع تغيير مجتمعي، ومستلهمة لتلك القيم على مستوى الاشتغال الداخلي والتنظيمي وأشكال النضال.

إن بناء التوجه الديمقراطي يفترض، من جهة، القطع مع وهم حل توافقي مع الزمرة البيروقراطية المستبعدة بقيادة الاتحاد المغربي للشغل. ومن جهة أخرى، ربط مطالبنا الآنية لأجل تحسين أوضاع الأجراء بالنضال الطبقي من أجل إلغاء علاقات الاستغلال الرأسمالي والتبعية. فشراسة الهجوم الحالي للدولة البرجوازية واتساعه، والذي أكدت عليه جميع المداخلات في مجلس التنسيق الوطني، تفرض ربط النضال من أجل القضايا ذات الطابع النقابي المحض ذاتها، كالزيادة في الأجور والحماية الاجتماعية وغلاء المعيشة، بالنضال ضد الخيارات الاقتصادية

والاجتماعية المفروضة من قبل مراكز القرار الامبريالية.

ولتوسيع المقاومة، فإننا في التوجه الديمقراطي مطالبون بالمساهمة في إعادة بناء حركة نقابية كفاحية عبر العمل على، أولاً، تحفيز توجهات نقابية ديمقراطية داخل المنظمات النقابية الحالية حتى لا يبقى التوجه حكراً على مناضلي الاتحاد المغربي للشغل أو مرتبطاً فقط بأزمة هذه المنظمة، والاستمرار في الاشتغال داخلها كلما توفرت الإمكانيات وفق منظور عمالي. وثانياً، تجميع كل ضحايا العسف البيروقراطي لتشكيل قطب ديمقراطي وكفاحي. علينا أيضاً أن نربط جسور التعاون والتنسيق مع الحركات الاجتماعية المناضلة على مختلف الجبهات، كحركة المعطلين من أجل الحق في العمل، وطلاب الجامعات، وحركة النضال الشعبي ضد غلاء المعيشة، ونضالات الأحياء الشعبية والمناطق القروية من أجل الحقوق الاجتماعية، إلخ. ففي تلاقي هذه الممارك يمكن بناء ميزان قوى اجتماعي وسياسي يقوي الحركة النقابية في أماكن العمل.

ويستلزم هذا المنظور الشمولي، بجوهره الكفاحي والديمقراطي، الذي يمنح للمطالب النقابية مضمونها، ميزان قوى لتحقيق أهدافه، الآنية والاستراتيجية. ويبنى ميزان القوى بتعبئة القواعد العمالية وتوسيع معاركها وتطوير تسييرها الديمقراطي بحيث تكون القواعد سيادة قرارها. ولذا وجب تصحيح شعار «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها»، كما طالبت مداخلات داخل المجلس الوطني بذلك، لأننا نعتبر أنفسنا جزءاً لا يتجزأ من الطبقة العاملة التي يجب أن تحرر نفسها بنفسها، أي التسيير الذاتي للنضال ولأدواته طبقاً لشعار تحرر الشغيلة من صنع الشغيلة أنفسهم.

وعلى الصعيد التنظيمي، تعني الديمقراطية الفعلية أكثر من عقد اجتماعات الهيئات في وقتها. إنها تعني تحضير اجتماعات تلك الهيئات بأرضيات تعبر عن وجهات النظر المختلفة، وتكون أساساً للانتخاب إلى المسؤوليات، باعتماد قاعدة النسبية لإتاحة تمثيل الأقلية. وبالتالي إلغاء كل الآليات الموروثة عن ماضي الاستبداد البيروقراطي، وبمقدمتها ما يسمى لجنة الترشيحات حيث تقوم تيارات سياسية بصنع الأجهزة وراء ظهر غير المنتمين سياسياً (قد يكونون أغلبية)، وظاهرة «المتفرغين» مدى الحياة، وانعدام رقابة القاعدة على البنيات المنتخبة. وحتى نترجم هذا التصور الديمقراطي والكفاحي على مستوى التنظيمي، علينا:

– إعادة النظر بشكل شامل في مشروع القانون الأساسي للتوجه الديمقراطي لكونه ينسخ قانون الاتحاد المغربي للشغل المتضخم بكثرة الأجهزة وتعقد التمثيليات وتكرارها وسيادة بنية عمودية مركزية تخنق أي حياة ديمقراطية نابعة من الأسفل.

– عقد مؤتمر وطني يتيح للقواعد فرصة للنقاش الواسع حول تقييم حقيقي لتجربة التوجه وتحديد خياراتها المستقبلية، مؤتمر وطني يحدد له أجل معقول ليكون فرصة أمام كل الشغيلة وأنصار القضية العمالية لطرح آرائهم ومنظوراتهم بكل حرية.

– إصدار نشرة إلكترونية في أفق إصدار جريدة ورقية في أقرب الآجال، تحت إشراف لجنة إعلام منتخبة من مجلس التنسيق الوطني تسمح بتنظيم النقاش الجماعي وتعميقه وتكون أداة للبناء النقابي الديمقراطي والكفاحي.

– فرز لجنة تحضيرية لقيادة «التوجه» ينتخبها أيضاً المجلس الوطني ويحدد مهامها حتى انعقاد المؤتمر التأسيسي، وذلك حتى نقطع مع تقليد منح الصلاحية لثلاثي الأمانة.

تلك إجمالاً مقترحاتنا التي نريد أن نساهم بها في بناء القطب النقابي الديمقراطي الكفاحي الذي توجد الساحة النقابية اليوم في أمس الحاجة إليه. فلنجعل من تجربة بناء التوجه الديمقراطي مناسبة للاستفادة من أخطاء

التجارب السابقة ، ومناورة تسترشد بها الطلائع النقابية ببلادنا.

عاش التوجه الديمقراطي صامدا ومقاوما

من أجل حركة نقابية كفاحية وحدوية وديمقراطية

مناضلون في التوجه الديمقراطي

- الحمزاوي ميلود:

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي أكادير، 06 61 38 71 23 ، hamzaouimiloud@yahoo.fr

- أزيكي عمر:

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي أكادير، 06 61 17 30 39 ، azikiomar2008@gmail.com

- بوطيب محمد:

الاتحاد النقابي للموظفين الرباط، 06 06 09 21 70 ، ernestorifi@gmail.com

- الدرقاوي أحمد:

الجامعة الوطنية للتعليم طنجة ، 06 62 04 56 41 ، ed.derkaoui@yahoo.fr

23 يوليوز 2014

ملاحظات حول رسالة مفتوحة أو حين تحجب الرغبة الحقيقية

سعيد الشاوي

الخميس 24 تموز (يوليو) 2014

نشر موقع المناضل-ة الالكتروني رسالة مفتوحة إلى مناصلي ومناضلات التوجه الديمقراطي، وقد حفزت الرسالة حتى الآن بعض التفاعل سيقوم الموقع بنشره تعميماً للنقاش الجدي الضروري من أجل بناء ديمقراطي وكفاحي لأداة كفاح الشغيلة النقابية بشكل عام، وللتوجه الديمقراطي بشكل خاص.

في ما يلي تفاعل الرفيق الشاوي سعيد الكاتب الوطني للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية ملاحظات حول رسالة مفتوحة أو حين تحجب الرغبة الحقيقية

نشر موقع جريدة المناضلة رسالة مفتوحة موجهة إلى عضوات و أعضاء مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي وعبرهم إلى الرأي العام يوم 23 يوليوز 2014، وفرضت بالتالي عرض ملاحظات على بعض الأفكار الواردة فيها:

1- ما تضمنته الرسالة من مواقف تفرض كل الاحترام رغم قوة اختلافي مع العديد من المتضمن فيها والذي امتاز في جزء مهم منه بلي عنق الحقائق وبالغموض ولم يتجاوز عبارات انشائية مفتوحة على جميع التأويلات وفاقدة للدقة. ولكن على الأقل فالرسالة صادقة موقعة من طرف مناضلين بأسمائهم لهم مصداقيتهم وبكل وضوح، نعرفهم جميعاً ونحن لهم كل الاحترام وما يجمعنا بهم أكثر بكثير مما يفرقنا موجودين بالميدان في صراع دائم مع البيروقراطية كما عهدناهم سابقاً والآن وليسوا ظاهرة في حالة كمون تنتظر الأرضية المناسبة لتعاود التحامها بجوهرها الانتهازي.

2- ليس هناك ما يبرر تعميم هذه «الرسالة المفتوحة» على الرأي العام في الوقت الحالي خاصة ان مجلس التنسيق الوطني في دورة مفتوحة وهي إحدى خلاصاته. ومن ابجديات النضج النضالي انتظار النقاش حتى يكمل دورته وتستقر الآراء والمواقف ليكون الوضوح جلياً، حتى لا نسقط في التوزيع المجاني للاتهامات. «الرسالة المفتوحة» تسجل في فقرتها الثالثة كون دورة المجلس مفتوحة حتى شهر شتنبر لاستكمال الهيكلة واستكمال النقاش حول الافاق. وهنا يطرح سؤال ما هو الداعي لتعميم كلام من هذا النوع قبل استفتاء المجلس لهذه الخلاصة.

3- ان الاطار الذي يتم فيه هذا الصراع يحكمه شعار التشبث «بالاتحاد المغربي للشغل ولا شيء غير الاتحاد المغربي للشغل» مند اول لقاء تشاوري لأعضاء اللجنة الادارية قبل تطعيمها، كما انه كذلك اتفاق لجميع الاجهزة الوطنية للجامعات الكبرى للتوجه الديمقراطي (الجماعات المحلية، الفلاحة، التعليم) ما خيار بناء مركزية نقابية جديدة غير مطروح وقد استبعد لحد الان، ومحاولة الدفع بهذه المعركة لتنتج مركزية جديدة يهدد التوجه الديمقراطي كحركة تصحيحية بالاتحاد المغربي للشغل أكثر من اي شيء آخر.

4- لا توجد ولو وثيقة واحدة من ضمن ما اصدره التوجه الديمقراطي بشكل رسمي (لجنة ادارية، مجلس تنسيق وطني، ثلاثي الامانة، ثلاثي الامانة +ثلاثة) تشير من قريب او بعيد الى ان المعركة مع البيروقراطية الفاسدة بالاتحاد المغربي للشغل هي معركة تنظيمية. وجميع مكونات التوجه الديمقراطي متفقون منذ 5 مارس 2012 على ان الاصل في هذا الصراع هو استئصال المناضلين الكفاحيين بالاتحاد المغربي للشغل من طرف البيروقراطية الفاسدة بإيعاز من المخزن خاصة بعد اشتداد الصراع بهذه المركزية في شروط حركة 20 فبراير وما رافقها من تطورات. واعتقد ان العودة الطبيعية للعمل بالاتحاد المغربي للشغل وفق الشروط التي وضعها مجلس التنسيق

الوطني الاول ليست معركة تنظيمية بل هي معركة تطبيقية بكل المقاييس ومن ينسى الاصل في التحليل لأسباب هذا الصراع الذي تبني عليه جميع المواقف، والذي لكثرة تكراره لن اعيدده، فانه ينطبق عليه فحوى حكاية «القبرة والصيد» الذي نسي الوصية الاولى وبالتالي اضاع النتيجة. وحل التوجه الديمقراطي بتحقيق هذه الشروط هو التزام بين اغلب مكونات التوجه الديمقراطي الى حدود الان على الاقل، ولا اعتقد ان من يرى تحقيق ذلك معركة تنظيمية يدرك حقيقة الصراع. كما ان حل التوجه الديمقراطي بتوفر شرط الوحدة النقابية التنظيمية هو تحصيل حاصل لسبب بسيط لن اطيل الكلام فيه وهو ان الوحدة التنظيمية بالمغرب لن تحقق إلا في شروط عمالية ثورية وبقيادة عمالية ثورية ومن يرى تحقيق ذلك خارج هذا الشرط فانه يجهل ابجديات التحليل الطبقي، واعتقد ان حل التوجه الديمقراطي في هذه الشروط تحصيل حاصل.

5- مجلس التنسيق الوطني لم ينصب ثلاثي الامانة، بل كلفه بالقيام بهذه المهمة في انتظار عقد مجلس اخر في شتنبر المقبل لاستكمال الهيكل والوقوف عند باقي القضايا التي لم يتمكن المجلس في مناقشتها نظرا لضغط الوقت، وقد تم ذلك مع تسجيل بعض الاعتراضات البسيطة، وجميع الاسماء الموقعة على هذه الرسالة لم تعترض على ذلك صراحة. وسبب تكليف ثلاثي الامانة بهذه المهمة فقط للحفاظ على سير التوجه الديمقراطي دون اثاره اي تشويش يمكنه ان يوحي بكون التوجه الديمقراطي يتجه نحو تأسيس مركزية جديدة. ويبدو من خلال الرسالة ان محرروها استوعبوا العكس. كما ان المصادقة على القانون الاساسي لم تتم بالإجماع ولم يتحدث احد عن ذلك. ولي اليقين ان الحاضرين والحاضرات في هذا المجلس يتوفرون على ما يكفي من الشجاعة والجرأة لرفض تمرير اي موقف لا يرضيهم. اما الصمت وعدم الاعتراض بعد الدعوة الى المصادقة على القانون الاساسي فقد كان تعبيراً عن المناضلات والمناضلين على موافقتهم شريطة استحضار باقي شروط الاتفاق والمتمثلة في الدورة المفتوحة للمجلس واستكمال اشغال المجلس في شهر شتنبر.

6- يجب ان نفرق بصراحة وحزم بين الممارسة النقابية كممارسة جماهيرية تقدر عالياً التضحية والتفاني في خدمة الطبقة العاملة وليس منطق المحاصصة على اساس الموقف السياسي الذي قتل جميع قيم النضال بالإطارات الجماهيرية وكان سبباً في تسريب ثقافة الريع اليها. وهذا لا يعني كذلك الغاء التعبيرات السياسية وتجاهلها بل احترامها بما يخدم مصلحة الاطار الجماهيري وليس شيء اخر.

7- الرسالة تؤكد نزوعاً قوياً لذا محرريها الى تأسيس مركزية جديدة وهذا الطرح لم يكن في يوم من الايام عنصر اتفاق او توافق بين اي من مكونات التوجه الديمقراطي ويبدو من خلال الرسالة انه ظل مضمراً الى حدود يوم 19 يوليوز 2014 تاريخ انعقاد مجلس التنسيق الوطني.

8- تم استعمال عبارة غريبة وخطيرة في نفس الوقت وهي «الاقلية». كنت ومازلت ممن واكبوا التوجه الديمقراطي منذ انطلاقة الاولى ولم اسمع في يوم من الايام احداً يستعمل عبارة «الاقلية». فما سر استعمالها اليوم ونسبة ذلك الى البعض، هل هو منطق الابتزاز؟ ام منطق توهيم الناس بكون هناك نية للإقصاء، وبالتالي يتم استباق الاحداث. وهذا خطأ كبير لأنه يعوض اسلوب التفاعل الايجابي بين المناضلين والمناضلات في التوجه الديمقراطي على ارضية النقاش الحر والديمقراطي الذي يضمن فرز الاراء والتصورات موضوعياً وليس منطق اسقاط الطائفة في الحديقة. ارضاء لشعور لاشعوري بالنقص متحكم للأسف في العديد من مكونات اليسار خاصة، ويتم الرد عليه غالباً بجلد ذات الاخر وتحميله اوزار العالم وسقوط الذات في يقينية امتلاك الحقيقة والصواب التي هي النسبية الاساس في الصراع الطبقي

خاصة.

9- التوجه الديمقراطي ليس له اية قيادة خارج اجهزته الوطنية (مجلس التنسيق الوطني، اللجنة الادارية) اما ثلاثي الامانة فهو قيادة وطنية للاتحاد المغربي للشغل تمارس مهامها بشكل عادي ولكن في اطار وضع غير طبيعي. والاعتقاد في كون ثلاثي الامانة هو قيادة للتوجه الديمقراطي ينم عن قصور كبير في فهم التوجه الديمقراطي وهذا القصور بالضرورة ينتج/سينتج مفاهيم خاطئة مستقبلا كما انتجها الان.

10- نفي كون علة الوجود للتوجه الديمقراطي هي الصراع مع البيروقراطية وكيالة المحزن من اجل تغيير موازين القوى لإعادة تطبيع وضعه بالاتحاد المغربي للشغل هو كلام مجاني للصواب تماما. حيث لحدود الان ما هو متفق عليه ان افق هذا الصراع الى حدود انعقاد المؤتمر الحادي عشر او انتخابات مناديب العمال واللجن المتساوية الاعضاء هو عودة العمل الطبيعية الى الاتحاد المغربي للشغل وليس عودة ثلاثي الامانة، وهذا الافق لا يتعدى هذا السقف ولكل حادث حديث، وليس هناك ما يفيد العكس اللهم ادا قام محرروا الرسالة بلي عنق الحقيقة لإنتاج موقف تضليلي، واعتقد ان سلوكا مماثلا شيمة غير صحيحة.

ملاحظات اضافية:

1- قرار الطرد لم يمس فقط ثلاثي الامانة بل العديد من المناضلين الديمقراطيين، وأعيد التذكير بأسمائهم حتى لاتتهافت المواقف وهم : عبد السلام اديب-عبد الله لفناتسة-الشاوي سعيد- حيمد لمهيري- عبد السلام سلاله- عيد القادر الحمداوي بالإضافة الى ثلاثي الامانة الذين هم في نفس الوقت اعضاء اللجنة الادارية وهي الاصل اي قيادة الاتحاد المغربي للشغل وليس شيئا اخر لان الامانة الوطنية هي جهاز تنفيذي، وجميع الوثائق التي تشير الى طرد هؤلاء الذين ذكرت تحمل توقيع نفس الشخص وهو المدعو بهنيس.

2- اعتبار شعار خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها خاطئ ويجب تغييره لسبب كونه برجوازي ويحيل الى النيابة عن الطبقة العاملة اعتقد انه نقاش مشروع ولا يستدعي عقلية «نحن الملائكة والأخر شيطان» بل مقاربة موضوع فكري يستحمل الاختلاف بكل رحابة، خاصة ان هناك من يعتبر ان الطبقة العاملة قادرة على بلورة وعيها دون الحاجة الى احد وباستقلالية عن الجميع وهناك من يعتبر ان وعي الطبقة العاملة يأتيها من خارجها، وخدمة الطبقة العاملة تعني مساعدتها على الاستقلال وتملك مصيرها. ادا هذا النقاش حول هذا الشعار مشروع لكن اري ان استفاءه حقه تتطلب توفير فضاءات اخرى غير الاطار النقابي الضيق.

الشاوي سعيد، الكاتب الوطني للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، 24 يوليوز 2014

ملاحظات على رد الرفيق سعيد الشاوي

الاثنين 4 آب (أغسطس) 2014

مناضلون في التوجه الديمقراطي

نحیی عالیاً الرفیق الشاوی سعید علی تفاعله مع رسالتنا المفتوحة. ونؤكد أن رغبتنا العميقة هي تحفيز نقاش صادق بين جميع النقابيات والنقابيين الديمقراطيين حول أسس التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل. كنا صادقين ومسؤولين فيما نقول، وحرصنا على أن تكون تعبيراتنا واضحة. لكن يبدو أن رفيقنا لم يستوعبها كما هي مفصلة، واستعمل منظارا غير صالحا ليكتشف أن رسالتنا تتضمن حقيقة مضمرة ويحكمها منطلق الابتزاز. وبهذا ابتعد عن نقاش الجوهر ليحكم على نوايا خفية، وسكت عن مقترحاتنا العملية.

لماذا تعميم الرسالة المفتوحة؟

أولاً، في ظل السياق الحالي لما بعد حركة 20 فبراير، وما تقوم به البيروقراطية النقابية من دور سياسي حاسم كأداة مساعدة للنظام على تمرير مخططاته التي تدمر مكاسب الشغيلة والفئات الشعبية، وتطهير النقابات من أي وجود كفاحي أو يساري، تمثل تجربة التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل مثالا واعدا قد يحفز توجهات نقابية ديمقراطية ضد التسلط البيروقراطي الذي يجثم على المنظمات النقابية منذ عقود، ويدفع نحو إعادة بناء الحركة النقابية المغربية على أسس كفاحية. وبالتالي، فنقاش التجربة ليس حكرا على مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل، بل يعني جميع النقابيات والنقابيين وأنصار قضايا الطبقة العاملة بشكل عام. ورسالتنا هي دعوة للنقاش الواسع لخيار التوجه الديمقراطي كخط كفاحي نسترشد به جميعا في ممارستنا النضالية اليومية.

ثانياً، أبانت مجريات مجلس التنسيق الوطني ليوم 19 يوليوز عن اختلافات جوهرية حول أسس التوجه الديمقراطي وأفق الاستراتيجي تجلت في الأوراق المقدمة للمجلس، وخصوصا القانون الأساسي وتقديمه، وفي تدبير قيادة التوجه التي لم تفتح المجال للنقاش العميق وفرضت خلاصات متسعة. كان اقتراح صيغة مجلس تنسيق وطني مفتوح يعني عمليا عدم اتخاذ أي قرارات حتى الاجتماع المقبل في شتنبر مادامت الشروط غير ناضجة وما دام أن جدول الأعمال المقدم لم يتحدث سوى عن مناقشة الآفاق التنظيمية للتوجه الديمقراطي. لكن قيادة التوجه حسمت الأمور بطريقة قسرية، دافعة بالتوجه نحو مسار غير متفق عليه بشكل جماعي. وليست رسالتنا المفتوحة سوى محاولة للتنبيه بأخطار هذه الخطوات، ودعوة إلى إعادة فتح النقاش حول مرتكزات التوجه وأهدافه.

ثالثاً، خارج الاجتماعات التنظيمية التي لا تسمح بالنقاش العميق والمستفيض، ليس لدى التوجه الديمقراطي أي فضاء آخر للتعبير عن الآراء كالألحة التوزيع الإلكترونية أو نشرة الكترونية أو ورقية أو موقع الكتروني. وتفترض الخطوات النوعية الحالية التي تقدم عليها قيادة التوجه فتح نقاش جماعي علني وواسع.

أفق استراتيجي متناقض

إذا كانت المعركة ضد بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل هي «معركة طبقية بكل المقاييس» كما جاء في رد الرفيق الشاوي، فهي تستدعي التشهير بجميع جرائم البيروقراطية النقابية واصطفافها الكامل وراء النظام في السياق الحالي. فنحن نواجه قيادة بيروقراطية متراصة سياسيا، وليس فقط «توجها متنفذا واستئصاليا». وبالتالي، لا نراهن على حسن نوايا بعض منها، أو على تناقضات بين أعضائها الرئيسيين قد نستغلها لصالحنا. إن تشهيرنا

يستهدف الطلائع النقابية سواء داخل الاتحاد المغربي للشغل أو المنظمات النقابية الأخرى. ونروم من خلاله تحفيز توجهات ديمقراطية داخل الحركة النقابية ككل، وخلق شروط التنسيق الميداني لتشكيل جبهة نقابية واسعة لصد تعديلات الدولة البورجوازية. أما حصر أفق التوجه في «تفاهم» مع البيروقراطية، والاستعداد لحل التوجه كتنظيم، فيعني إرسال إشارات إيجابية إلى البيروقراطية أكثر مما نريد بناء توجه ديمقراطي على أسس طبقية مع الطلائع النقابية في ساحة المعارك. فالوحدة النقابية هي ممارسة نضالية يومية في قلب القواعد من أجل قلب موازين القوى لصالح الطبقة العاملة، وليس وحدة تنظيمية فوقية محكومة بقوانين ترتكز على سلطة الأجهزة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، وهنا يكمن التناقض الكبير، تسير قيادة التوجه الديمقراطي عمليا نحو بناء نقابة جديدة بشكل غير متفق عليه من خلال الاستعجال بفرض قانون أساسي والبدء في مسطرة إيداع الملف القانوني ومنح الصلاحية لثلاثي الأمانة، وفرضت علينا وتيرة مرتبطة بحساباتها مع البيروقراطية أكثر مما هي مرتبطة بهدف بناء خط نقابي كفاحي. وكانت رسالتنا تنبيهها إلى خطورة هذه الخطوات المتسارعة حتى نتفق على الأسس الرئيسية. فنحن ندافع عن تشكيل توجهات نقابية ديمقراطية داخل جميع المنظمات النقابية القائمة بالمغرب، وننادي بالاستمرار في الاشتغال داخلها كلما توفرت الإمكانيات وفق منظور عمالي طبقي. ومن البديهي أن تتعزز هذه التوجهات بتجميع ضحايا العنف البيروقراطي التي تجد نفسها مكرهة خارج النقابات، أو ببناء الوحدة النقابية المنشودة في حالة ما توفرت الشروط الطبقية الملائمة إن على الصعيد الذاتي أو الموضوعي. إن الخيار الاستراتيجي للتوجه الديمقراطي يجب أن يخضع لنقاش عميق. فالوضع السياسي يتسم بالتراجع النضالي في ظل السياق التاريخي العام لما بعد حركة 20 فبراير، أي مد تراجعي عميق قد تطول، وباحتراد الهجوم البورجوازي بمساعدة البيروقراطيات النقابية. هذا علاوة على ضعف اليسار الجذري وعجزه عن الدفع بمبادرات نوعية تكسبه مصداقية وانغراس كبيرين في صفوف الشغيلة. ومن هذه الزاوية، فالتوجه الديمقراطي ليس عملية تنظيمية بقدر ما هو سيرورة إعادة بناء نقابية وسياسية شاملة. وهذا ما يدعو، من جهة، إلى التريث حتى نعطي لأنفسنا ما يكفي من الوقت لضمان شروط انطلاقة صحيحة نسبية على الأقل، فخطوات نقابية من هذا النوع ينبغي أن تقاس بدبيب النمل كما يقال لضمان صمودها واستمراريتها وتأثيرها الإيجابي المأمول. ومن جهة أخرى، إلى توسيع النقاش والمبادرات الوحدوية، وتنظيم حملات تشهيرية بالبيروقراطيات النقابية، والعمل على كسب الطلائع النقابية المبعثرة في الساحة النضالية كما تقاوم اليوم ليس فقط في الاتحاد المغربي للشغل بل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وغيرها من التجارب النضالية الحقيقية بغض النظر عن النقابة التي تخاض فيها، وتجميعها في توجهات ديمقراطية. فنحن نريد بناء تجربة نقابية كفاحية طبقية تكون في حجم التعديلات الكبيرة التي يشنها النظام بمساعدة البيروقراطيات النقابية. في حين ترهن قيادة التوجه هذا الأفق الاستراتيجي بالعودة إلى العمل في إطار الاتحاد المغربي للشغل بالصيغ المألوفة التي تتسم بالسكوت على الجرائم الكبيرة التي تقترفها البيروقراطية لضمان موقع داخل الأجهزة. ومن هنا مقترحاتنا لمجلس التنسيق الوطني بإعادة النظر بشكل شامل في مشروع القانون الأساسي للتوجه، وعقد مؤتمر وطني يتيح للقواعد فرصة للنقاش الواسع حول تقييم حقيقي لتجربة التوجه وتحديد خياراتها المستقبلية، وإصدار نشرة إلكترونية في أفق إصدار جريدة ورقية، وفرز لجنة تحضيرية لقيادة التوجه.

مبدأ الديمقراطية في منظمات النضال

ما وقع في مجلس التنسيق الوطني ليوم 19 يوليوز يتناقض باللموس مع هدفنا في بناء توجه نقابي ديمقراطي

حقيقي يقطع مع ماضي الاستبداد البيروقراطي. ففهمنا للديمقراطية داخل منظمات النضال لا يقتصر على مبدأ الانتخاب الى الأجهزة، وهي كثيرة ومتداخلة في القانون الأساسي الحالي للتوجه الديمقراطي وتحمل في طياتها خنقا للديمقراطية القاعدية. فالديمقراطية الداخلية تعني تنظيم الاختلاف بضمان حق التعبير عن الرأي المخالف في اجتماعات النقابة وأدبياتها ونشراتها. وحتى نضمن تمثيل جميع وجهات النظر المختلفة ولو كانت أقلية، علينا الاحتكام الى لوائح قائمة على أرضيات نقابية برنامجية واعتماد قاعدة النسبية على أساسها لتشكيل الأجهزة وتحمل المسؤوليات. وهذا يعني القطع مع تقليد «لجنة الترشيحات» التي تعني عمليا تفاهم أطراف سياسية وراء ظهر أكثرية نقابية غير منتمية.

لكن هذه الصفات التنظيمية لا تكفي وحدها لضمان ديمقراطية فعلية. علينا مواصلة الجهد لبث الحيوية في الحياة الداخلية للمنظمة النقابية وخلق دينامية دائمة بمحاربة الميول الى السلبية والاتكالية وتفويض الصلاحيات داخل القواعد النقابية. وهو ما يعني تطوير الوعي العمالي عبر تكوينات ذي مضمون طبقي، وتوسيع حرية النقاش والتعبير الحر والعلني عن الخلافات، وتطوير إعلام عمالي طبقي حقيقي.

- مناضلون في التوجه الديمقراطي:

- الحمزاوي ميلود: الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي أكادير، 06 61 38 71 23، hamzaouimiloud@yahoo.fr
- أزيكي عمر: الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي أكادير، 06 61 17 30 39، azikiomar2008@gmail.com
- بوطيب محمد: الاتحاد النقابي للموظفين الرباط، 06 06 09 21 70، ernestorifi@gmail.com
- الدرقاوي أحمد: الجامعة الوطنية للتعليم طنجة، 06 62 04 56 41، ed.derkaoui@yahoo.fr

رسالة ثالثة إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل

09 يناير 2015

مناضلون في "التوجه الديمقراطي": أزيكي عمر - بوطيب محمد - الدرقاوي أحمد

خطورة المنعطف الحالي وضرورة حفز نقاش جماعي لتقويم "التوجه الديمقراطي" وإعادة بنائه على أسس ديمقراطية وكفاحية حقيقية.

تواصل بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل بكل إصرار حربها الاستثنائية ضد مكونات "التوجه الديمقراطي" في ظل موازين قوى لصالحها. فهي تقوم الآن بمحاولات للتخلص نهائيا من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. وتسعى لأن يكون المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد المغربي للشغل المزمع عقده في مارس 2015 محطة للحسم النهائي. كما أنها تحظى بدعم مباشر من النظام الذي رفض منح "التوجه الديمقراطي" وصل الإيداع القانوني في سياق تشديد القمع ضد منظمات النضال وتجريم الاحتجاج. وبالمقابل، يعيش "التوجه الديمقراطي" وضعا حرجا يستدعي ضرورة تدارك الأخطاء وحفز نقاش جماعي لتقويم التجربة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وكفاحية حقيقية..

سبق أن نبهنا إلى هذه الأخطاء في رسالتنا المفتوحة الأولى إلى عضوات وأعضاء مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل في 23 يوليوز 2014. ووضحنا مرتكزاتنا أكثر في رسالتنا الثانية التي تناقش آراء الرفيق الشاوي سعيد في 03 غشت 2014. ونريد في هذه الرسالة الثالثة أن نعيد دق ناقوس الخطر ونقدم مقترحات من أجل التجند الجماعي لتجاوز المآزق الحالي.

سياق سياسي نوعي أمام الحركة النقابية

تشهد الحركة النقابية بالمغرب اليوم وضعا نوعيا يرتبط، أولا، بفترة الردة واختلال موازين القوى لصالح أعداء الطبقة العاملة في سياق تراجع السيورورات الثورية بالمنطقة العربية والمغربية وانكفاء حركة 20 فبراير، وثانيا، باحتداد أزمة المنظمات النقابية على الصعيد التنظيمي والاستراتيجية النضالية، والتي تتجسد إحدى تجلياتها الأساسية في اصطفاف البيروقراطية إلى جانب الدولة لتميرير الإجراءات المدمرة لمكاسب الشغيلة وحربها ضد تجارب الكفاح النقابي ورموزها. ونستنتج من هذا السياق العام:

أولا، الدولة المغربية وهي تنفذ توصيات مراكز القرار الأجنبية من مؤسسات مالية وتجارية دولية ودول إمبريالية تسعى لتحميل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية. فهي تواصل هجومها الممنهج بضغوط متزايد من أرباب العمل المحليين على مكاسب الشغيلة (التقاعد، الأجور، الهشاشة، إلخ) بشكل عميق بحيث أن وضع الحركة النقابية المتردي يصعب حتى صون المكتسبات وصد هذا الهجوم. وهذا ما يفترض معارك قوية ووحودية لانتراع أبسط المطالب. ولن يتسنى ذلك سوى بتعبئة واسعة للقواعد العمالية وفق استراتيجية كفاحية.

ثانيا، درءا لتنامي رد الفعل الجماهيري وتوسعه تشن الدولة البورجوازية بالمغرب حربا استباقية من خلال تشديد القمع والهجوم على الحريات العامة وتجريم الحركات النضالية والاحتجاجية. فلا بد من ربط النضال العمالي من أجل الملفات المطلوبة بالنضال من أجل الدفاع على الحريات وحق الإضراب والتظاهر، والتنسيق الميداني مع مجمل منظمات النضال الحقوقية والديمقراطية.

ثالثا، لقد أصبحت القيادات البيروقراطية النقابية الجائمة على مجمل المنظمات النقابية أكثر من أي وقت مضى حليفا رئيسيا للنظام لتنفيذ سياسات التقشف. ولهذا فهي تحرص على إفراغ النقابات من أي وجود كفاحي أو يساري قد يشكل شرارة

استنهاض المقاومة في وضع اجتمعت فيه مقومات انفجار الغضب العمالي والشعبي. هذا هو جوهر الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ضد العناصر والتجارب الكفاحية، والتي ليست سوى استكمالاً لمسلسل الارتداء في أحضان النظام بشكل صريح منذ أن "حازت على الشرعية" بعقد المؤتمر العاشر للاتحاد في دجنبر 2010. فقد امتنعت عن الانضمام إلى الحركة النضالية الشعبية التي اندلعت في 20 فبراير 2011، وصوتت بنعم على الدستور الممنوح (يوليوز 2011)، والتزمت باتفاقات السلم الاجتماعي مع أرباب العمل (عقد اتفاقات سلم مع نقابات الباطرونا)، وامتنعت عن الالتحاق بالحركة الاحتجاجية ضد غلاء الأسعار، إلخ. كما توسعت نسبياً حظوتها مع تنفيذها لقرار الإضراب العام "الوحدوي" في 29 أكتوبر 2014. وهي تواصل تحصين مواقعها على المستوى القطاعي والترابي في أفق عقد المؤتمر الوطني الحادي عشر في مارس 2015 الذي سيكون محطة لتثبيت شرعيتها التنظيمية. وهذا ما سيكسبها القوة لخوض الانتخابات المهنية بدءاً من ماي 2015. كما ستحظى بمساعدة الدولة لكسب تمثيلية في مناديب الأجراء تجعلها تواصل القيام بأدوارها في ضمان "السلم الاجتماعي" واحتواء النضالات العمالية. لكن هذا النجاح نسبي وظرفي. فحده التراجع عن المكتسبات وتجميد الأجور وغلاء أسعار المواد والخدمات وضيق هامش الدولة البيروقراطية لتقديم تنازلات ستجعل معارك الطبقة العاملة في حال صعودها ستصطدم بالبيروقراطية التي ستسعى إلى كبحها. ويرتبط نجاح هذه المعارك بتوفرها على خيار كفاحي يصب في استراتيجية التغيير الجذري للأوضاع ويضمن ديمقراطية حقيقية في اتخاذ القرارات وتدبير النضالات. إن البيروقراطية بشكلها الحالي أصبحت عائقاً رئيسياً أمام تطور النضال النقابي الكفاحي وتوسيعه ليكون في حجم الهجوم المعمم الذي تشنه الدولة على مكاسب الطبقة العاملة.

المآزق الحالي لخيار التثبيت بالاتحاد المغربي للشغل

جسد الاندفاع الكبير لتشكيل "التوجه الديمقراطي" توك الطلائع النقابية إلى فضاء حرية بديل أمام بيروقراطية متواطئة مع الدولة وأرباب العمل ورافضة لأي تسيير ديمقراطي للتنظيم وللمعارك. والتحققت أفواج واسعة لتأسيس نقابات مستقلة في التعليم والجماعات المحلية والموظفين التي حصلت على وصول الإيداع، وتوحدت في مجلس تنسيق "التوجه الديمقراطي" الذي ضم أيضاً الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، ونجحت في تنظيم إضرابين وطنيين مصحوبين بمسيرتين مهمتين في كل من 28 فبراير 2013 و06 فبراير 2014. لكن آمال هذه القواعد العريضة سرعان ما اصطدمت بفرض خيار العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل كأفق استراتيجي. في الوقت الذي كانت تقوم فيه البيروقراطية بهجومها الاستثنائي على جميع الجهات، تجسدت خطة قيادة "التوجه الديمقراطي" أساساً في العمل على عودة المارد العمالي الرافض للبيروقراطية إلى قمم منظمة الاتحاد المغربي للشغل والالتزام بقوانينها التكتيلية. واختزلت الصراع ضد سطوة البيروقراطية التي تعاني منها الحركة النقابية المغربية في تجاوزات تنظيمية لزمرة مننفذة داخل الاتحاد المغربي للشغل. وطرححت حتى مقترح الاستعداد لحل "التوجه الديمقراطي" كتنظيم في حال استوفت البيروقراطية الشروط الخمس. وهذا ما عمق البلبلية والغموض لدى الطلائع النقابية التي التحقت بـ "التوجه الديمقراطي" وكسر ذلك الإقدام الكبير الذي أبانت عنه لتطویر ممارسة نقابية بديلة للتحنيط والتدجين الذي دأبت عليه بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل. لقد تبين بالملاموس مآزق شعار التثبيت بالاتحاد المغربي للشغل كأفق استراتيجي ضيق لتجربة "التوجه الديمقراطي". وتبينت بالملاموس أيضاً الآثار المدمرة لفرض قانون أساسي مبني على نفس الآليات البيروقراطية داخل الاتحاد المغربي للشغل والتي تضخم الأجهزة القيادية وتخلق قنوات التعبير الديمقراطي للقواعد بهندسة تنظيمية معقدة. وفتت حماس البدايات وبهت الحضور في اجتماعات أجهزة "التوجه الديمقراطي" ومكوناته بشكل مخيف. وتسود انتظارية قد تولد الإحباط وتدفع نحو خيارات تراجعية مع انسداد الأفق. وهنا تكمن خطورة المنعطف الحالي. تبحث الطلائع النقابية في الاتحاد المغربي للشغل عن الخيار الذي سيمكنها من مواصلة الدفاع عن ملفاتها المطالبية أمام هجوم الدولة المنهج والواسع على المكاسب. وأمام انسداد أفق "التوجه الديمقراطي" يميل أغلبها إلى البحث عن سبل ضمان حد

أدنى من العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل بما في ذلك القبول بالغطرسة البيروقراطية الخائفة. ويتجسد هذا الموقف بشكل واضح داخل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. وهذا ما استشعرته بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل وأرسلت إشارات تضمنتها رسالة رسول البيروقراطية بشير لحسايني. فالبيروقراطية تواصل مناوراتها لتفكيك صفوف "التوجه الديمقراطي" وتعميق البلبلة السائدة في صفوفه.

رسالة البشير الحسيني وإشارات لشروط بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل

إن شروط البيروقراطية للعودة إلى الاتحاد المغربي للشغل تضمنتها رسالة البشير لحسايني الثانية التي كتبها يوم 3 دجنبر 2014 بعنوان "مقترحات لجمع الشمل داخل الاتحاد المغربي للشغل" يطرح فيها خمسة شروط لهذا التصالح بين مجمل مكونات "التوجه الديمقراطي". ويمكن تلخيص شروطه فيما يلي:

1- امتثال الجميع للقانون الأساسي وللمقرر التنظيمي للاتحاد المغربي للشغل، وقبول الكل بالقرارات الشرعية المنبثقة عن اللجنة الإدارية ليوم 5 مارس 2012، واللجنة التأديبية ليوم 22 مارس 2012 (قرارات طرد كل من أمين عبد الحميد وخديجة غامري وعبد الرزاق الإدريسي ومناضلون آخرون).

2- أن تدعو الأمانة الوطنية للاتحاد إلى عقد اجتماع اللجنة الإدارية أو المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل (الجهازين التقريرين) بجميع الأعضاء ما عدا الذين شملهم قرار الطرد.

3- وقف جميع الحملات الموجهة ضد الاتحاد المغربي للشغل وقيادته المنتخبة خلال المؤتمر الوطني العاشر، والتعبير بشكل واضح أدبيا وميدانيا عن استعداد جميع الأشخاص والأطراف المتنازعة على تجاوز الوضع الحالي. أي الكف عن أي انتقاد علني لخروقات البيروقراطية وعدم طرح أي تساؤل بشأن قضايا الاستراتيجية النضالية والتنظيم والمالية، إلخ. ومن هنا ضرورة تأكيده على:

4- الالتزام باللجوء إلى القنوات التنظيمية والتواصلية الداخلية لطرح ومناقشة كل القضايا الخلافية وغيرها.

5- وعند قبول هذه الشروط، يمكن، تحت إشراف فعلي للأمانة الوطنية للمنظمة ووفقا للقرارات التي ستصدر عن اجتماع اللجنة الإدارية أو المجلس الوطني، عقد مؤتمرات توحيدية بكل من الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط-سلا تمارة، والجامعة الوطنية للتعليم، والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، والاتحاد النقابي للموظفين، ومختلف الاتحادات المحلية والجهوية.

حسابات بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل

إن طرح هذه المقترحات في سياق الإعداد للمؤتمر الوطني الحادي عشر المزمع عقده بعد ثلاث أشهر ليس إلا مناورة خسيصة من طرف البيروقراطية. فهي تريد أن تحتوي القاعدة العريضة لمكونات "التوجه الديمقراطي" وضمنها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بشروطها حتى يمر المؤتمر في الأجواء التي تريدها وبشروطها، بعد أن حسمت جميع الأمور الجوهرية من إرساء الهياكل الوطنية والجهوية والمحلية والقاعدية وشكلت لجنة تحضيرية كيفما شئت، إلخ. إنها تعيد نفس السيناريو الذي عملت به إبان التحضير للمؤتمر العاشر في دجنبر 2010 حيث ناورت وتنازلت حتى نالت تبرئة الذمة على كافة خروقاتها التنظيمية والمالية طيلة سنوات عديدة، ثم بدأت بإفراغ المنظمة من المعارضين لاندماجها الكامل مع سياسات النظام. هذا مع العلم أن لديها اليوم ميزان قوى تنظيمي كبير وتحوز على شرعية أكبر بكثير مما كانت عليه قبل المؤتمر العاشر.

أما السياق النوعي الثاني الذي يدخل في حسابات البيروقراطية فهي الانتخابات المهنية المزمع تنظيمها ابتداء من ماي 2015. فهي تسعى إلى احتواء مكونات "التوجه الديمقراطي" ضمن الاتحاد المغربي للشغل حتى تضمن التمثيلية الكبيرة في انتخابات الأجورين. وهو ما سيمنحها قوة إضافية أخرى تستعملها ضد المعارضين النقديين.

لا مناص من الاستمرار في بناء نقابة مستقلة كـ "توجه ديمقراطي"

أوحت الأمانة الوطنية إذن بهذه الشروط. ماذا سيكون موقفنا كـ "توجه ديمقراطي"؟

لابد من التذكير أولا بشروط "التوجه الديمقراطي" الخمسة لحل الأزمة الحالية داخل الاتحاد المغربي للشغل:

1- التزام الجميع باحترام نتائج المؤتمر الوطني العاشر الأدبية والتنظيمية

2- فتح مقرات الاتحاد دون قيود أمام جميع المناضلين/ات المتشبهين بانتمائهم للمركزية

3- إلغاء جميع قرارات الطرد التعسفي من الاتحاد المغربي للشغل المتخذة ضد أعضاء الأمانة الوطنية الثلاثة والعديد من الأطر

والمناضلين/ات النقابيين

4- احترام الوحدة النقابية لجميع القطاعات المهنية والاتحادات المحلية والجهوية والتنظيمات الموازية مما يستوجب وضع حد

للتقسيم الفوقي الذي مارسه العناصر البيروقراطية الاستثنائية

5- تخليق الحياة النقابية ودمقرطتها لقطع الطريق أمام الفساد والاستبداد.

المشكل الرئيسي الذي قد يكون إذن عقبة أمام التفاوض هو مشكل المطرودين. فمن ناحية الشرعية التنظيمية قرار الطرد محسوم

بالنسبة لأجهزة الاتحاد المغربي للشغل، في حين يعتبره "التوجه الديمقراطي" طردا تعسفيا وجب إلغاؤه.

إن الشرط الجوهرى الذي تضعه البيروقراطية أمام "التوجه الديمقراطي" اليوم يكمن في عدم إثارة أي تساؤلات أو انتقادات

بصدد الاستراتيجية النقابية والخروقات التنظيمية والتلاعب بالملفات النقابية والتدبير الفاسد لمالية المنظمة، إلخ. فوجود "التوجه

الديمقراطي" داخل منظمة الاتحاد المغربي للشغل مشروط بفك ارتباطه عمليا بالحركة التقدمية ببلادنا والاستنكاف عن أي تساؤل

حول الخط النقابي وعدم القيام بأي مبادرات نضالية خارج قرارات الاتحاد المغربي للشغل الذي سيقوى قبضته بشكل قوي ضد

كل تجربة كفاحية تتعارض مع الخط العام. فالبيروقراطية لن تسمح سوى بوجود جامعات خاضعة لسيطرتها بالكامل وفارغة من

أي دينامية نضالية أو تنظيمية. ولن يكون وجودها سوى وجودا شكليا لن يسمح بالاستمرار في بناء جامعات كفاحية ومناضلة.

إن شرط العودة الوحيد إلى الاتحاد المغربي للشغل هو بقاء مكونات "التوجه الديمقراطي" كتنظيمات مستقلة بشكل تام في قراراتها

فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والتنسيق النضالي وطنيا وإقليميا ودوليا. وهذا ما لن تقبله البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل في

السياق الحالي. لقد طردتنا هذه البيروقراطية بكل غطرسة وتعسف، ولم يبق أمامنا من خيار سوى الاستمرار في بناء نقابة مستقلة

كفاحية كـ "توجه ديمقراطي" التي يجب أن يساهم الجميع في تطويرها وتقويمها لخوض المعركة ضد البيروقراطية وبناء قطب

نقابي جذري في الساحة النقابية.

وهذا لا يعني أننا ننادي بالانسحاب من النقابات الموجودة في جميع الشروط. إننا ندعو الاستمرار في الاشتغال داخلها كلما توفرت

إمكانية البقاء والعمل وفق منظور عمالي طبقي. صحيح أن النقابة التي نريد بنائها اليوم ستكون صغيرة في البداية. وسيطلب الأمر

مجهودا كبيرا في الممارسة الديمقراطية والكفاحية والمناهضة لسياسة الدولة، ضد نقابة "الشراكة" و"السلم الاجتماعي"، لكي

تتمكن من فرز قيادة تحظى بمصداقية واسعة داخل الطبقة العاملة. وستكون النضالات العمالية المقبلة فرصة تطورها وتوسعها.

وهذا ما سيخلق شروط بناء الوحدة النضالية المنشودة لمجمل الحركة النقابية المغربية.

تنطلق طلائع النضال من الوضع السابق داخل الاتحاد المغربي للشغل حيث كانت البيروقراطية تسمح في حدود بخوض تجارب

نضالية مقابل توسيع إشعاع المنظمة النقابية. هذا الهامش تقلص الآن وسيقلص بشكل كبير مع الشرعية التي حازت عليها

البيروقراطية في المؤتمر العاشر (تبرئة ذمة على جرائمها التاريخية في حق القضية العمالية) والتي ستكبر مع المؤتمر الوطني

الحادي عشر، ثم ضغط النظام لتكون المنظمة نقابة "حوار" و"مسؤولة" في ظرف الأزمة الذي يجب أن تتحمل الطبقة العاملة

أعبائها بتردي وضعها المادي والاجتماعي. إن المراهنة على العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل بشكل يسمح بتطور المعارك

العمالية وانتزاع مكاسب نوعية ليست صائبة في سياق الردة والهجوم الواسع للدولة على الحقوق والحريات ودور البيروقراطية كداعم حقيقي لتمير التعديلات. لكن ما يقلق أكثر، هو أن هذه المراهنة الخاطئة هي بالأحرى رد فعل سلبي للطلائع العمالية على مأزق خيار "التوجه الديمقراطي". إنها بمثابة عقاب له على انتظاريته وعدم قطعه مع بعض الممارسات التي تحول دون تجسيده للفضاء الديمقراطي المطلوب والأفق الكفاحي الرحب المنشود.

تكمن مهمتنا المركزية اليوم في التوجه إلى قواعدنا لتعبئتها ورفع معنوياتها من خلال وضع أسس الاستمرار في بناء نقابة مستقلة. علينا أن نتدارك تأخرنا ونفتح نقاشا داخليا داخل "التوجه الديمقراطي" ليكون هذا الخيار واضحا ويستوعبه الجميع، مما يسمح بتعبئة القوى لتفعل عليه على جميع المستويات، وبرص صفوفنا للتقليل من آثار البلبلة التي ستحدثها مناورات البيروقراطية أو حسمها التنظيمي النهائي مع "التوجه الديمقراطي" الذي قد يكرسه مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل المقبل. وهذا ما يفترض تسطير برنامج مكثف لاجتماعات مختلف بنيات "التوجه الديمقراطي" حول تصورنا لبناء هذه التجربة في المرحلة المقبلة وتفصيل برنامجنا وأولوياتنا وخطواتنا العملية.

مقترحات عملية للخروج من المأزق الحالي

- 1- القمع نهائيا وبشكل واضح مع وهم العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل في ظل الشروط الراهنة
- 2- دعوة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إلى حسم تردها وقبول واقع طردها من الاتحاد المغربي للشغل والانخراط بشكل صريح إلى جانب مكونات "التوجه الديمقراطي" لبناء تجربة مستقلة
- 3- إعادة تجميع الطلائع العمالية على أساس أننا نبني نقابة مستقلة بالكامل عن الاتحاد المغربي للشغل الذي تهيمن عليه بيروقراطية منحازة بالكامل إلى الدولة وتشكل أداة تمرير تعديلاتها في المرحلة الراهنة
- 4- الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني "للتوجه الديمقراطي" يتيح للقواعد فرصة للنقاش الواسع حول تقييم حقيقي لتجربة التوجه وتحديد خياراتها المستقبلية، مؤتمر وطني يشكل فرصة حقيقية أمام كل الشغيلة وأنصار القضية العمالية لطرح آرائهم ومنظوراتهم بكل حرية
- 5- إعادة النظر بشكل شامل في مشروع القانون الأساسي "للتوجه الديمقراطي" لكونه ينسخ قانون الاتحاد المغربي للشغل المتضخم بكثرة الأجهزة وتعقد التمثيليات وتكرارها وسيادة بنية عمودية مركزية تخنق أي حياة ديمقراطية نابعة من الأسفل، وهي آليات لا تسمح بمشاركة فعلية لقاعدة واسعة من الأطر النقابية في التقرير والتسيير ولا تسمح بتكوين قيادة عمالية منموسة. يجب تبني ليونة تنظيمية تسمح بفضاء ديمقراطي واسع
- 6- إصدار نشرة النقاش الداخلي. علينا القيام بتقييم تجربة العمل في الاتحاد المغربي للشغل: لماذا كان ما كان عليه، وماذا واجهنا فيه من مشاكل وما تفسيراها، وماذا علينا ان نفعل كي لا نكرر التجربة البيروقراطية؟
- 7- خوض معركة على الملف القانوني من أجل الحصول على وصل الإيداع
- 8- تسطير برنامج نضالي مكثف من أجل صون مكاسب الطبقة العاملة والتعاون مع جميع منظمات النضال لتشكيل جبهة نضالية واسعة لتعديل موازين القوى وصد هجوم الدولة
- 9- تكتيف حملة التشهير ضد بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ودورها في كبح النضالات وتكسير المعارك العمالية واستئصال المناضلين والتجارب الكفاحية وفسادها المالي ونهبها لممتلكات الاتحاد
- 10- دعوة جميع ضحايا العسف البيروقراطي في جميع النقابات إلى التنسيق وتوحيد القوى لتشكيل توجهات نقابية ديمقراطية تخترق جميع المنظمات النقابية القائمة بالمغرب، والعمل على توفير الشروط الملائمة ذاتيا وموضوعيا لبناء الوحدة النقابية في النضالات والمعارك.

رسالة رابعة إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل «المفاوضات» مع البيروقراطية :

لا لمساومات تفكيك «التوجه الديمقراطي» والحد من كفاحه لصد الهجوم على حقوق الشغيلة ومكاسبها

أزيكي عمر- الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/أكادير - 06 61 17 30 39 - azikiomar2008@gmail.com
بوطيب محمد - الاتحاد النقابي للموظفين- الرباط - 70 21 09 06 06 - ernestorifi@gmail.com
الدرقاوي أحمد - الجامعة الوطنية للتعليم- طنجة - 06 62 04 56 41 - ed.derkaoui@yahoo.fr

تجربة «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل في مفترق الطرق

تسير قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ، وهي المؤثرة أيضا على قيادة «التوجه الديمقراطي» ، نحو العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل (إم ش). فقد قامت بعدة جولات «تفاوض» مع البيروقراطية إم ش في اتجاه «تطبيع» علاقتها بها ، ضاربة عرض الحائط شروط التفاوض الرئيسية ، ألا وهي بقاء مكونات «التوجه الديمقراطي» كتنظيمات مستقلة بشكل تام في قراراتها فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والنضال ، أي بعيدا عن تسلط الجهاز البيروقراطي . كما بدأت الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية نفس مسار «التفاوض» مع البيروقراطية بعد أن بعثت هي أيضا رسالة طلب لقاء على غرار ما قامت به الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي . في حين رفضت أغلبية المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم بعث رسالة طلب لقاء إلى بيروقراطية إم ش ، حيث هناك تشكيك في جدوى التفاوض (تشكيك موجود بين باقي مكونات «التوجه الديمقراطي») حول العودة إلى المركزية ، في ظل استعداد البيروقراطية لعقد مؤتمرها ، واشترطها عدم الخوض في الحياة الداخلية للمنظمة وسياستها . وهذا ما يعني أن تأثير خيار العودة بشروط «التفاوض» الحالية سيكون محبطا للطلائع التي عقدت آمالا على تجربة «التوجه الديمقراطي» لكونها فضاء قد يسمح بتحفيز تجارب نضالية كفاحية جديدة وبمضمون ديمقراطي حقيقي .

يوجد «التوجه الديمقراطي» اليوم إذن في مفترق الطرق . فإما أن يستمر في مراكمة الشروط النضالية والتنظيمية ، رغم كل النواقص والصعوبات ، لتحقيق تحول من موقع الدفاع لفرض الذات في الساحة وتحسينها من ضربات البيروقراطية والنظام ، إلى طور هجوم يأخذ فيه زمام المبادرة النقابية الكفاحية من أجل المصالح الفعلية لطبقة الأجراء . وهذا ما يقتضي القطع مع أوهام إمكانية تحقيق هذا السبيل عبر تمثين الجبهة الداخلية للاتحاد المغربي للشغل والعودة وفق شروط البيروقراطية . وإما أن يتنازل عن الاضطلاع بهذه المهمة ويستنكف عن التشهير بخيانات البيروقراطية النقابية ، ويكون بذلك عرضة لإفلاس سياسي ونضالي ونقابي مهول ، ويساهم في تبيد جهود تاريخية في بلورة قوة نقابية ديمقراطية وكفاحية في الساحة النقابية قد تبدو ضعيفة كميًا ، ولكن تشكلها كنموذج نقابي مكافح من شأنه أن يجعل منها قبلة وراية تناضل تحت لوأها خيرة العناصر النقابية .

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تسرع مسار «التفاوض» مع بيروقراطية إم ش التخلي عن إمكانية «فك الارتباط»...

كانت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تناقش إمكانية «فك الارتباط» في سياق مواصلة بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل حربها الاستنصالية ضدها . وتجلى ذلك بشكل كبير في اجتماع اللجنة الإدارية الاستثنائي يوم 19 دجنبر 2014 حضره غالبية الأعضاء والعضوات وخصص أساسا لحسم آفاق علاقة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالاتحاد المغربي

للشغل. وخلص الاجتماع إلى أن استراتيجيتنا هي فك الارتباط التنظيمي بالبيروقراطية، وليس لدينا وهم بخصوص خطة الاستئصال النهائية التي تقوم به هذه الأخيرة، وعلينا الإعداد التنظيمي -مؤتمر وطني أو مؤتمر استثنائي- بشكل عاجل. لكن حفاظا على الوحدة الداخلية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، لا بد من مواصلة دق باب التفاوض مع البيروقراطية حتى يقتنع مترددون في الجامعة باستحالة ذلك. كما علينا الحرص ألا نمح البيروقراطية ذريعة لتسريع هجومها المباشر علينا. ويبقى شرط العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل هو بقاء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تنظيما مستقلا بشكل تام في قراراته فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والتنسيق النضالي. إنه الشرط الوحيد الذي يحكم التفاوض. وتقرر عقد مؤتمر وطني عادي في 28 فبراير 2015 مع إبقاء اجتماع اللجنة الإدارية مفتوحا لاتخاذ أي قرار مستعجل بما في ذلك عقد مؤتمر استثنائي.

والتسرع إلى «التفاوض»

لكن مسار التفاوض سيسير بسرعة كبيرة نحو «تطبيع» العلاقة مع بيروقراطية إم ش والشروع في وضع آلياته. ولفهم هذا الانعطاف النوعي، لا بد من سرد مجريات مسار التفاوض الذي بدأتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من أجل العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل وتوسعي لفرضه على مكونات «التوجه الديمقراطي».

بعثت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي برسالة ثانية يوم 22 دجنبر 2014 (الأولى كانت بتاريخ 9 من نفس الشهر) إلى الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل تطلب عقد لقاء. وأجابت هذه الأخيرة بالقبول ليعقد الاجتماع الأول يوم 16 يناير 2015 تلتها أربع اجتماعات (23 و 30 يناير 2015، ثم 06 و 13 فبراير 2015). وتشكل وفد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من 5 أعضاء قياديين في الكتابة التنفيذية وعلى رأسهم الكاتب العام. وضم وفد الأمانة الوطنية كلا من ميلودي موخاريق، وفاروق شهير، وآمال العمري، والحاج زروال (أو أحمد بهنيس في بعض الأحيان).

وعود محدودة من طرف البيروقراطية

تمحور مضمون النقاشات حول طبيعة العلاقة بين الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ومركزية إم ش، وكيفيات الانتقال من «وضعية غير عادية إلى الوضعية العادية». ويتعلق الأمر بتسليم بطائق الانخراط لسنة 2015 (تسلمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي دفعة أولى)، وفتح المقرات بدءا بالمقر الجهوي بالرباط، وإشراك الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تحضير المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد المغربي للشغل، ورفع التعرض على تسليم وصولات الإيداع للملفات القانونية التي تقدمها فروع ونقابات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إلى السلطات. في ظل المفاوضات حاولت بيروقراطية إم ش إفشال المؤتمر الوطني للمحافظة العقارية كنقابة وطنية داخل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وساعدتها السلطات في ذلك بمنعها عقده في قاعة حجزت من قبل. ورغم ذلك انعقد المؤتمر بمقر جامعة الفلاحة يوم 31 يناير 2015، وتم انتخاب لجنة إدارية. لكن تقرر تأجيل فرز المكتب الوطني بطلب من البيروقراطية في انتظار البحث عن اتفاق حول تشكيلته لتوحيد النقابتين. فقد سبق أن قامت بيروقراطية إم ش بعمل تخريبي تجلّى في تأسيس نقابة تابعة لها في نفس القطاع في 8 نونبر 2014. وهذا ما جعل الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل ميلودي موخارق يعلق: «كانت عندنا عقبة دزناها سالمين، ونهنيو نفوسنا على تجاوز المرحلة الصعبة التي كادت تخسر علينا كولشي، دابا خاصنا نشوفو كيفاش نجتمعو الشمل». واضطرت النقابة الوطنية للمحافظة العقارية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لفرز مكتبها الوطني يوم 27 فبراير بشكل أحادي لكون البيروقراطية مازالت تتلاعب لربح الوقت وخلق البلبلة.

التحاق الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية بمسلسل «التفاوض»

شهد الاجتماع الخامس بين الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل بتاريخ 13 فبراير حضور وفد الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية المكون من أربعة قياديين برئاسة الكاتب العام. وجرى الاتفاق على عقد اجتماع بين المكتبيين الوطنيين للجماعتين (جامعة «التوجه الديمقراطي» وجامعة البيروقراطية) بحضور الأمانة الوطنية، وفرز

خريطة نقابية لفروع الجامعتين لتسهيل عملية إدماج الهياكل ، ودعوة الاتحادات المحلية والجهوية لفتح المقرات في وجه مناضلي/ات الجامعة ، وفرز قيادة موحدة للجامعة لتدبير المرحلة الانتقالية في أفق عقد المؤتمر الوطني الخامس للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية. كما فرزت لجنة متابعة مشكلة من أمال العمري ، وأحمد بهنيس ، ونورالدين سليك ممثلين للأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل ، وثلاث قيادين ممثلين للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية. وللتسريع بمسار العودة طرحت قيادة الجامعة («التوجه الديمقراطي») في اجتماع اللجنة الإدارية المنعقد في 27 فبراير الماضي ، نقطة أساسية في جدول الأعمال تتعلق بالإجراءات التقنية التي من شأنها تيسير عملية دمج الأجهزة محليا ووطنيا ، مع إعطاء المكتب الوطني كامل الصلاحية في تدبير هذا الأمر مع ممثلي الأمانة الوطنية للمركزية. كل هذا في ظل تعييب نقاش حقيقي للتقرير في مسار «المفاوضات» وخلفياتها وأهدافها في ظل السياق الحالي ، وهو الأمر الذي رفضه بعض المناضلين بحزم مؤكدين على ضرورة مراكمة الشروط النضالية والتنظيمية لتطوير العمل النقابي للجامعة والتعامل بحذر شديد مع مناورات البيروقراطية.

اللجنة الوطنية «للتوجه الديمقراطي» تثنى مسلسل «التفاوض»

عقدت اللجنة الوطنية «للتوجه الديمقراطي» اجتماعا يوم 08 فبراير 2015 وكانت خلاصاته الرئيسية كالتالي :

- تثمين أداء الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في الحوار مع الأمانة الوطنية
- اقتناع الجميع بأهمية الحوار الذي انطلق في 16 يناير مع العمل على تعميمه ليصبح حوارا مع مجمل التوجه الديمقراطي والتأكيد على ضرورة بذل الجهود اللازمة لإنجاحه.
- تشكيل لجنة لمواكبة الحوار مع الأمانة الوطنية هدفها التتبع والعمل على إنجاح الحوار المذكور.
- اتخاذ قرار بترك دورة اللجنة الوطنية للتوجه الديمقراطي مفتوحة إلى غاية انعقاد المؤتمر الحادي عشر للمركزية
- العمل على عقد الدورة الرابعة لمجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي في النصف الأول من شهر مارس القادم.
- جاءت لغة بيان اللجنة الوطنية مغايرة لمضامين البيانات السابقة ، وتميل إلى التصالح المهادن مع قيادة البيروقراطية. وهكذا لم يعد «تطهير الاتحاد المغربي للشغل من فاروق شهير وأمثاله هو اليوم أول الطريق نحو بناء الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة جماهيرية قوية ، موحدة ، مستقلة ، ديمقراطية ، تقدمية ومناضلة» كشعار صدر عن ثلاثي الأمانة الوطنية أمين وادريسي وغامري الصادر في بيانه بتاريخ 21 يوليوز 2012. كما أن العودة إلى «الوضعية الطبيعية» لم تعد مشروطة بوضع آليات احترام الديمقراطية الداخلية والمطالبة بضبط مالية الاتحاد وموقفه من الهجوم الطبقي على مكتسبات الطبقة العاملة ، وإرجاع المطرودين وإلغاء التقسيم الفوقي للجامعات الوطنية ، إلخ.

المؤتمر الوطني السابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ضغط نوعي على مكونات «التوجه الديمقراطي» لقبول «التفاوض» حول العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل

عقدت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مؤتمرها الوطني السابع يوم 28 فبراير 2015 بالرباط شارك فيه أزيد من 1000 مؤتمرا. وليس هذا الحشد غير المسبوق سوى استعراض القوة في اتجاه البيروقراطية لتيسير التفاوض ، وثانيا ، في اتجاه مكونات «التوجه الديمقراطي» لنهج نفس طريق «التفاوض» لأجل تسريع إدماجها داخل الاتحاد المغربي للشغل. وطغت على المؤتمر أجواء احتفالية بانتصار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تفادي «فك الارتباط» وصواب «تدبير الصمود وفق شعار بت نبت». وتجلى هذا في افتتاح المؤتمر بتلاوة رسالة ثناء للأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل ، والكلمة التوجيهية لأمين عبد الحميد بصفته رئيسا شرفيا أكد فيها على ما يلي : «نحن على يقين بأن الأمور ستعود إلى نصابها طال الزمن أم قصر لأننا متشبثون بمركزيتنا وبوحدتها...إننا نقدر ، رغم الحذر ، أن المياه ستعود إلى مجاريها لأن الحكمة ومصلحة مركزيتنا الكامنة في وحدتها الداخلية وبكل مكوناتها وفي احترام مبادئها الأصيلة وشعارها الخالد «خدمة الطبقة العاملة وليس

استخدامها» ستكون لهما الكلمة الأخيرة». ثم تلتها كلمات ممثلي مكونات «التوجه الديمقراطي» الثلاث (الاتحاد النقابي للموظفين، الجامعة الوطنية للتعليم، الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية) أكدت أيضا على نفس المرتكزات مشيدة بالدور الريادي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تجربة «التوجه الديمقراطي». هذا النشوة التي خيمت على المؤتمر لم تسمح لقواعد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بنقاش واستيعاب ما جرى حقيقة. فقد مررت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عملية «التطبيع» على قواعدها بحسم الأمر قسريا في اتجاه العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل وكون «التفاوض» مع البيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل هو الخيار الوحيد. ويبدو أن الأمر ينطبق أيضا على قواعد «التوجه الديمقراطي» عامة. فقد فرضت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إيقاعا ضاغطا أيضا على باقي مكونات «التوجه الديمقراطي» في نفس الاتجاه. وغاب النقاش العميق حول هذا المسار النوعي.

تسرع نحو «التطبيع» ودوس على شروط التفاوض

ليس قبول البيروقراطية التفاوض سوى مناورة خسيصة. فهي تريد أن تحتوي مكونات «التوجه الديمقراطي» حتى يمر المؤتمر الوطني الحادي عشر في مارس 2015 في «جو عائلي»، كي تضمن التمثيلية الكبيرة في انتخابات الأجورين المزمع تنظيمها هذه السنة. وقد انساق مفاوضو الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية مع تلميحات البيروقراطية وهم يرددون لازمة «التشبيث بالاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية الأصيلة، وضرورة طي صفحة الماضي من أجل الوصول إلى أهداف حقيقية تخدم مصلحة الاتحاد المغربي للشغل. واعتبار ما وقع مجرد خلاف عائلي بين أفراد وأبناء الاتحاد المغربي للشغل، وبالتالي يجب تجاوزه من أجل جمع الشمل تحت راية الاتحاد المغربي للشغل، وبمبدأ لا غالب ولا مغلوب، والتشبيث بالوحدة كخيار استراتيجي لا محيد عنه». وجرى الشروع في آليات الانتقال من «وضعية غير عادية إلى الوضعية العادية داخل الاتحاد المغربي للشغل».

إن مسار المفاوضات يتجه نحو ما تصبو إليه البيروقراطية، ألا وهو حل مكونات «التوجه الديمقراطي» كتنظيمات قائمة. ولن تسمح البيروقراطية سوى بوجود جامعات خاضعة لسيطرتها بالكامل وفارغة من أي دينامية نضالية أو تنظيمية. هذا علاوة على شرط عدم إثارة أي تساؤلات بصد الخروقات التنظيمية والتلاعب بالملفات النقابية والتدبير الفاسد لمالية المنظمة، إلخ. هكذا ستدعم البيروقراطية سطوتها وسيفتح لها المجال لطرده أي معارض لخطها النقابي المهادن، وستتلاشى بالكامل تجربة «التوجه الديمقراطي» مع يستتبع ذلك من إحباط في صفوف الطلائع النقابية، وكل الذين اعتبروا التوجه الديمقراطي نقطة ضوء في النفق البيروقراطي وكل الملتحقين حديثا به كمارسة وهياكل، وخاصة من عمال القطاع الخاص الذين يعانون من تجار وسماسة العمل النقابي في الاتحادات المحلية.

لقد أكدنا في مواقفنا السابقة المعبر عنها داخل مجلس التنسيق الوطني، وعبر رسائلنا الثلاث المفتوحة الموجهة لأعضائه، ونكرر الآن، أن شرط العودة الوحيد إلى الاتحاد المغربي للشغل هو بقاء مكونات «التوجه الديمقراطي» كتنظيمات مستقلة بشكل تام في قراراتها فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والتنسيق النضالي وطنيا وإقليميا ودوليا. فحناق البيروقراطية سيزداد حدة على أي تجربة كفاحية داخل الاتحاد المغربي للشغل. هذا علاوة على ضغط الدولة لجعل المنظمة النقابية مجرد مؤسسة «حوار» تساعد على تحميل أعباء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة بالهجوم على مكاسبها وحقوقها. إن الرهان على العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل، بشكل يسمح بتطور المعارك العمالية وانتزاع مكاسب نوعية، فاشل في سياق الردة والهجوم الواسع للدولة على الحقوق والحريات ودور البيروقراطية كداعم حقيقي لتمير التعديلات. وبعبارة أخرى، لن يسمح الاندماج التنظيمي لمكونات «التوجه الديمقراطي» في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل، بمواصلة المعارك العمالية من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحرية، والوقوف في وجه مخططات الدولة ومراكز القرار الأجنبية المدمرة لحقوق الشغيلة. هذا

بالخصوص في ظل الظرف الحالي المتسم بتحضير الدولة لتمرير مخططات تدميرية كبيرة في مجال التقاعد وفرض العمل بالعقدة، ومراجعة مدونة الشغل في اتجاه يزيد من تعميق وضعية الهشاشة والمرونة في أوضاع الشغل، والتضييق على الحرية النقابية عبر قانون النقابات والقانون التنظيمي للإضراب... وغيرها.

نحن نؤمن بأن إمكانية تطوير تجربة «التوجه الديمقراطي» لتكون نبراسا لممارسة نقابية عمالية حقيقية كامنة موضوعيا نظرا لهجوم الدولة الشرس على الحقوق والمكاسب وتواطؤ البيروقراطية النقابية، وأن خيار العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل هو أفق ضيق سيكبل إمكانات بناء تجارب كفاحية. وطالبنا مرارا بفتح نقاش عميق حول هذه الخيارات في صفوف قواعد «التوجه الديمقراطي» ومنظوراتنا للعمل النقابي : دروس أزمة الحركة النقابية ودور البيروقراطية، تدقيق الملفات المطالبة في السياق الحالي، تقييم حصيلة «الحوار الاجتماعي» وجدواه، أساليب النضال وطرق ادارتها، التدبير الديمقراطي داخل النقابة وحقوق العضو ومسؤولية الأجهزة والعلاقة بين الاتحادات فيما بينها وبين القيادة، المالية تحصيلها وصرفها وطريقة ضبطها وشفافيتها ثم مالية الدولة ودعم البرجوازية للنقابة، شروط التفرغ ومهامه وتقييمه، التكوين والاعلام، الوحدة النقابية اليوم كيف نفهمها ومع من سنجسدها، النقابة في سياق احتداد الهجوم النيو-ليبرالي، النقابة والاقسام العمالية الاخرى من مطرودين وعاطلين ومتقاعدين، إلخ. هذا هو التقييم العام لحصيلة الممارسة في مجمل الحركة النقابية المغربية الذي نحتاج إليه اليوم حتى نبني تجربتنا على أسس متينة وبأهداف واضحة. وقد طالبنا مرارا بعقد مؤتمر وطني فعلي «للتوجه الديمقراطي» نتبنى فيه رأيا جماعيا من خلال عملية تصويت بناء على وجهات النظر المعبر عنها بأرضيات برنامجية، وتحتفظ فيه الأقلية (إن وجدت) بكامل حقوقها في مواصلة الدفاع عن رأيها. لكن قيادة «التوجه الديمقراطي» تغادت هذا النقاش وبأساليب لاديمقراطية نبهنا إلى خطورتها، وأحكمت الخناق عليه وتعمدت الغموض والبلبله. وعملت ما بوسعها حتى تكون العودة الى الاتحاد المغربي للشغل بأي ثمن الخيار الوحيد الواقعي وحرصت على جعله يتطابق مع قناعات غالبية الساحقة لقواعد «التوجه الديمقراطي»، وعلى تسفيه الآراء المعارضة لتبدو مجرد مغامرة لا حظ لها في النجاح.

من أجل تعبئة عمالية واسعة لصد تعديت الدولة ودور البيروقراطية النقابية في تمريرها

تكمّن مهمتنا المركزية اليوم في التوجه إلى قواعدنا لتعبئتها ورفع معنوياتها للتصدي للهجوم النيو-ليبرالي على مكاسب الطبقة العاملة، واصطفاف قيادات النقابات إلى جانب النظام وعقد تسويات هدنة وخيانة. علينا التعبئة من أجل رد عمالي وحدوي بدءا بتنفيذ الالتزامات النضالية السابقة لـ «التوجه الديمقراطي» بالدعوة إلى إضراب عام في قطاع الوظيفة العمومية مع تنظيم مسيرة وطنية ممرّكة في الرباط. إنها محطة نضالية ضرورية في هذه اللحظة الدقيقة والحاسمة من شأنها تدعيم ثقة الأجراء في مبادراتهم ويقوي التضامن فيما بينهم. فالدفاع عن مكاسب التقاعد عبر إسقاط الثالوث الملعون (المتجسد في رفع السن إلى 65 سنة، وتقليص نسبة احتساب المعاش من 2.5% إلى 2%)، وتخفيض المعاشات باعتماد معدل الاجور لثمان سنوات الأخيرة عوض آخر أجر في احتساب معاش التقاعد) هي معركة مصيرية. فنجاح الدولة في تمرير إصلاحها سيفتح الباب على مصراعيه لتفعيل كل مشاريعها التراجعية سواء تعلق الأمر بفرض العمل بالعقدة في الوظيفة العمومية، أو تكريس ضرب الحريات النقابية عبر تمرير القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات فضلا عن الحديث عن مراجعة جديدة لمدونة الشغل في اتجاه يضمن للباطرون فرض المزيد من شروط المرونة والهشاشة في التشغيل. ناهيك عن تجميد الأجور، والهجوم على صندوق المقاصة فيما يخص دعم أثمان البوطاказ، والزيادة في أسعار فاتورات الكهرباء والماء والنقل الحضري، وتفكيك النظام العمومي في الصحة والتعليم وجعلهما مجالا للاستثمار الرأسمالي الذي يربط الاستفادة من الخدمات بالقدرة على الأداء. كل هذا في سياق الهجوم الحاد على الحريات العامة وضمونها الحريات النقابية عبر الاقتطاعات المتتالية من أجور المضربين في الوظيفة العمومية وحملة مسعورة لمحاربة النقابة في القطاع الخاص في قطاعات حيوية كالمناجم والفنادق كما يجري حاليا

بورززات. وليس ما يسمى بـ «الحوار الاجتماعي» سوى محاولة لشرعنة هذه الهجومات الطبقية.

ليكن شعارنا اليوم، هو لا بديل عن الاستمرار في الميدان وساحة المقاومة العمالية والشعبية، والعمل على حفز أكبر حركة إضرابية ممكنة باعتبارها البديل الحقيقي إزاء سياسة المساومة الخيانية التي تنهجها القيادات البيروقراطية النقابية. وأي تنازل عن هذا المسار باسم إنجاز المفاوضات مع الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، بمسميات الحفاظ على «وحدة الصف الداخلي» و«وحدة المنظمة النقابية» قد يعصف بجهود الجيل الحالي من المناضلين النقابيين، وبآمالهم في بناء تجربة نقابية كفاحية وديمقراطية. ولنا في مجريات المؤتمر العاشر للمنظمة وتدبير تركة ما بعد رحيل المحجوب بن الصديق درسا نتمنى ألا يتكرر في المؤتمر الحادي عشر.

إن الوحدة الحقيقية التي نتصورها هي وحدة القوى العمالية ووحدة تياراتها واتجاهاتها المناضلة على أرضية برنامج نضالي يستجيب لتطلعات طبقة الأجراء ولآمالها العريضة في الكرامة والعدالة الاجتماعية والحرية. وهي تطلعات تتعارض جوهريا مع مصالح البيروقراطية وامتيازاتها. امتيازات تنالها بسبب التخريب المنهج لوحدة العمال ونضالاتهم.

إن مقومات معارضة نقابية كفاحية وديمقراطية قائمة وتجد جذورها فيما يعتمل داخل ساحة الصراع الطبقي من تباين في المصالح الحيوية بين الطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية والنقابية. ونعتبر أن التضحية بتجربة «التوجه الديمقراطي» في هذه الظرف الحاسم مقابل عودة إلى ركن ضيق جدا داخل الاتحاد المغربي للشغل هو خطأ سياسي كبير للمشرفين على قيادة التجربة.

إننا سنواصل معركتنا من أجل تشكيل قطب ديمقراطي وكفاحي يكون نبراسا جذريا على مستوى الخط النضالي والتسيير الديمقراطي. وندعو جميع مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» إلى:

– المطالبة بعقد مؤتمر وطني «للتوجه الديمقراطي» يسمح بتقييم حقيقي لتجربة «التوجه الديمقراطي» وتحديد خياراتها المستقبلية، مؤتمر وطني يشكل فرصة حقيقية أمام كل الشغيلة وأنصار القضية العمالية لطرح آرائهم ومنظوراتهم بكل حرية،
– طرح خيار العودة للاتحاد المغربي للشغل وخيار الاستمرار في تحسين تجربة التوجه الديمقراطي كنقطة أساسية ضمن جدول أعمال مجلس التنسيق الوطني المزمع عقده في 08 مارس القادم،

– بلورة برنامج نضالي دقيق من حيث المبادرات النضالية وتوقيت إجرائها، كفيل بالاستجابة للتحديات المطروحة علينا اليوم للتصدي للهجوم الطبقي على مكتسبات الأجراء، وكرد عملي على سياسة التعاون المخزي الذي تقوم به البيروقراطيات النقابية مع الحكومة في إطار ما يسمى بجولات الحوار الاجتماعي،

– تكثيف حملة التشهير ضد بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ودورها في كبح النضالات وتكسير المعارك العمالية واستئصال المناضلين والتجارب الكفاحية وفسادها المالي ونهبها لممتلكات الاتحاد،

– التنسيق بين جميع ضحايا العسف البيروقراطي في جميع النقابات وتوحيد القوى لتشكيل توجهات نقابية ديمقراطية تخترق جميع المنظمات النقابية القائمة بالمغرب، والعمل على توفير الشروط الملائمة ذاتيا وموضوعيا لبناء الوحدة النقابية في النضالات والمعارك.

لا للتفريط في تجربة «التوجه الديمقراطي»

من أجل وحدة عمالية حقيقية مع الاتجاهات المناضلة في الحركة النقابية ومع عموم الحركات الاجتماعية للطلاب والمعطلين والمناضلين من أجل عولة بديلة والحقوقيين من أجل بناء جبهة عمالية واجتماعية لمواجهة الهجوم الطبقي السافر على مكتسبات العاملات والعمال والجماهير الشعبية.

06 مارس 2015

المؤتمر الوطني السابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي: تكريس التوافق مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل وغياب الاستراتيجية النضالية

05 مارس 2015

بقلم: أشهبون

تكريس المسار التوافقي مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل

عقدت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مؤتمرها الوطني السابع يوم 28 فبراير 2015 بالرباط شارك فيه أزيد من 1000 مؤتمر-ة. إنه تحول نوعي في نقابة يقودها حزب من اليسار الجذري يقود في نفس الوقت تجربة «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل. فهذا الحشد الهائل على شاکلة مؤتمرات البيروقراطية النقابية لا يسمح بالنقاش الفعلي للمقررات. كما أنه لا يعكس دينامية قاعدية. فهو ليس إفرانزا لجموعات عامة إعدادية على مستوى المكاتب المحلية والجهوية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية (المرأة والشباب والتنظيمات الفئوية). إنه بالأحرى نتيجة لعشوائية الانتدابات. فمعدل البطائق التي وزعتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في السنوات الأربع الأخيرة يقدر بـ 6000 بطاقة. ومن المفترض أن يكون عدد المؤتمرين 600 إذا طبقنا النسبة القصوى المتمثلة في مندوب واحد لعشرة منخرطين. وهذا ما قرره فعلا اللجنة الإدارية في اجتماعها الاعدادي للمؤتمر عقدته أسبوعان قبل. لكن يبدو أن لقيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي حسابات أخرى تفوق احترام قواعد الديمقراطية الداخلية. فهي تقود مسلسل «التفاوض» مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل الذي يسير نحو إعادة إدماج جميع مكونات «التوجه الديمقراطي» داخل هذه المركزية. وأرادت أن تجعل من هذا المؤتمر استعراضا للقوة في اتجاهيهن: في اتجاه البيروقراطية لتيسير «التفاوض» وضمان عودة «مشرفة» إلى الاتحاد المغربي للشغل. البيروقراطية هي التي تتحكم فعلا في مسار «التفاوض» وتقوده وفق أهدافها الخاصة: احتواء مكونات «التوجه الديمقراطي» لعقد المؤتمر الوطني الحادي عشر يمنحها شرعية كبيرة، والحصول على أكبر تمثيلية في الانتخابات المهنية التي ستمنحها امتيازات مادية هائلة. وثانيا، في اتجاه المكونين الآخرين في «التوجه الديمقراطي»، أساسا الجامعة الوطنية للتعليم، بعد أن التحقت الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية بمسلسل «التفاوض». ويكمن هدفها في حل «التوجه الديمقراطي» كإحدى الشروط الرئيسية للعودة إلى الاتحاد المغربي للشغل. هكذا إذن تستكمل قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي دورها في تفكيك تجربة «التوجه الديمقراطي» وإعادته إلى ركن ضيق في الاتحاد المغربي للشغل تحت سطوة بيروقراطية ستزداد شرستها إزاء أي مبادرة خارج خطها النقابي الذي يشرعن هجوم الدولة على مكاسب الشغيلة. وحرصت هذه القيادة على أن يكون المؤتمر الوطني السابع بهرجة احتفالية يعكس انتصار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تفادي «فك الارتباط» وصواب «تدبير الصمود وفق شعاربت نبت». وتليت رسالة الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل كافتتاح للمؤتمر، ثم الكلمة التوجيهية لأمين عبد الحميد كرئيس شرفي التي كانت موجهة إلى البيروقراطية أكثر مما إلى القواعد مراهنًا على حكمتها لصيانة وحدة المركزية. وأكدت كلمات ممثلي مكونات «التوجه الديمقراطي» الثلاث (الاتحاد النقابي للموظفين، الجامعة الوطنية للتعليم، الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية) أيضا على نفس المرتكزات مشيدة بالدور الريادي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تجربة «التوجه الديمقراطي». هذا الابتهاج الكبير الذي طبع المؤتمر لم يسمح لقواعد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بنقاش واستيعاب ما جرى حقيقة. فقد حسمت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي قسريا قرار العودة غير المشروط إلى الاتحاد المغربي للشغل كخيار وحيد. كانت هناك آراء معارضة وتطرح خيارات بديلة، وكانت على شكل أوراق مكتوبة. لكنها همشت بالكامل ولم تتم حتى الإشارة إليها.

مسألة الديمقراطية الداخلية

وتطرح هنا بشكل حاد مسألة الديمقراطية التي من المفترض أن تحرص عليها قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باعتبارها تنتمي ليسار الجذري وتطمح إلى تغيير جذري من أجل تحرير الطبقة العاملة وتقدير مصيرها بنفسها. فالتصور التنظيمي الذي كرسته هذه القيادة لم يتطور وفق هذه الدينامية وبقي حبيس الخنق البيروقراطي الذي يسود داخل الاتحاد المغربي للشغل والذي يتجسد أساسا في استنساخها نفس قانونه الأساسي. يتسم هذا الأخير بهيكلية تنظيمية معقدة حيث يعيق تعدد الأجهزة التعبيري القاعدي الفعلي. فاللجنة الإدارية تنتخب مكتبا جامعيًا ينتخب بدوره كتابة تنفيذية تشكل القيادة الفعلية للنقابة. كما يكرس الفئوية الضيقة التي تتعارض مع مبدأ النقابة في توحيد مطالب الطبقة العاملة وتدعيم صفوفها بتنصيبه على تنظيمات خاصة بفئات لها مصالح ومطالب خصوصية مثل المهندسين والتقنيين والمتصرفين، إلخ، وعلى تنظيمات موازية كتنظيم المرأة والشبيبة بالقطاع الفلاحي. كما يعتمد لجنة الترشيحات عوض الاقتراع السري المباشر في انتخاب الأجهزة التي تسمح بصنع ولاءات وترتيب ما يسمى كوطا سياسية على حساب غير المنتمين سياسيا وهم يشكلون الأغلبية. وإن كانت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تحرص على عقد اجتماعات الهيئات في وقتها، فهي لم تستوعب جوهر احترام مبدأ التعددية السياسية التي تعني تحضير اجتماعات تلك الهيئات بأرضيات تعبر عن وجهات النظر المختلفة، وتكون أساسا للانتخاب إلى المسؤوليات، باعتماد قاعدة النسبية لإتاحة تمثيل الأقلية.

استراتيجية استنهاض القوى النضالية هي الغائب الأكبر

إن الحسابات الضيقة لقيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في علاقاتها مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل فوتت فرصة أن يكون المؤتمر الوطنية محطة نوعية لتقييم أداء النقابة منذ المؤتمر الوطنية الأخير الذي انعقد في ماي 2011 أي في عز الدينامية الشعبية التي أحدثتها حركة 20 فبراير، وتمحيص مميزات مرحلة الانتكاسة الحالية التي تسمح للنظام بشن هجومات عنيفة على حقوق الأجراء ومكاسبهم، ودور البيروقراطية الحاسم في مساعدته على تمريرها وتطهير النقابات من العناصر اليسارية، وإعادة تحديد الأولويات، وتسطير خطة التصعيد النضالية، إلخ. فالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، ومنذ تأسيسها في 1991، راكمت تجربة عمل نقابي كبير في القطاع الفلاحي بدءًا بالعاملات والعمال الزراعيين وصولًا إلى الفلاحين الكادحين مرورًا بالموظفين-ات والمستخدمين-ات وفئات أخرى. كما طورت مطالبها فيما يخص مأجوري ومأجورات القطاع وبلورت مواقف من السياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا، ونسجت تحالفات مع الإطارات المناضلة وشبكات تضامنية متعددة على المستوى المحلي والوطني والدولي، إلخ. لكنها لم تعمل على أن يركز النقاش على آليات تفعيل جميع مكونات هذا الرصيد الهائل في سياق المنعطف التراجعي الحالي، عبر تحديد فرق عمل نشيطة في جميع مجالات التدخل، وتسطير مهام بمسؤوليات وآجال محددة، ووضع أولويات النضال (الأجور والحماية الاجتماعية، الحرية النقابية، إلخ) مع برمجة معارك دورية، وإرساء هيكلية جديدة تتلاءم مع استراتيجية البناء الجديدة، وتطوير التحالفات مع باقي إطارات النضال الأخرى بمنظور جديد. وغاب النقاش بالكامل عن السياسة الفلاحية التي لم تقدم فيها أي ورقة للمؤتمر.

لقد كان المؤتمر بالأحرى تأكيدًا على إصرار قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على تكريس وهم حل توافقي مع الزمرة البيروقراطية المستبدة بمركزية الاتحاد المغربي للشغل التي لن تسمح بمواصلة بناء النقابة على أساس كفاحي. وحتى في ظل هذا الخيار الاستسلامي الخطير، لا مناص من العمل على بناء ميزان قوى بتعبئة القواعد في القطاع الفلاحي وتوسيع معاركها وتطوير تسييرها الديمقراطي وفق منظور عمالي جذري.